



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



عنوان الأطروحة

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية

2019-2011

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

تخصص: دراسات سياسية مقارنة

تحت إشراف أ.د:

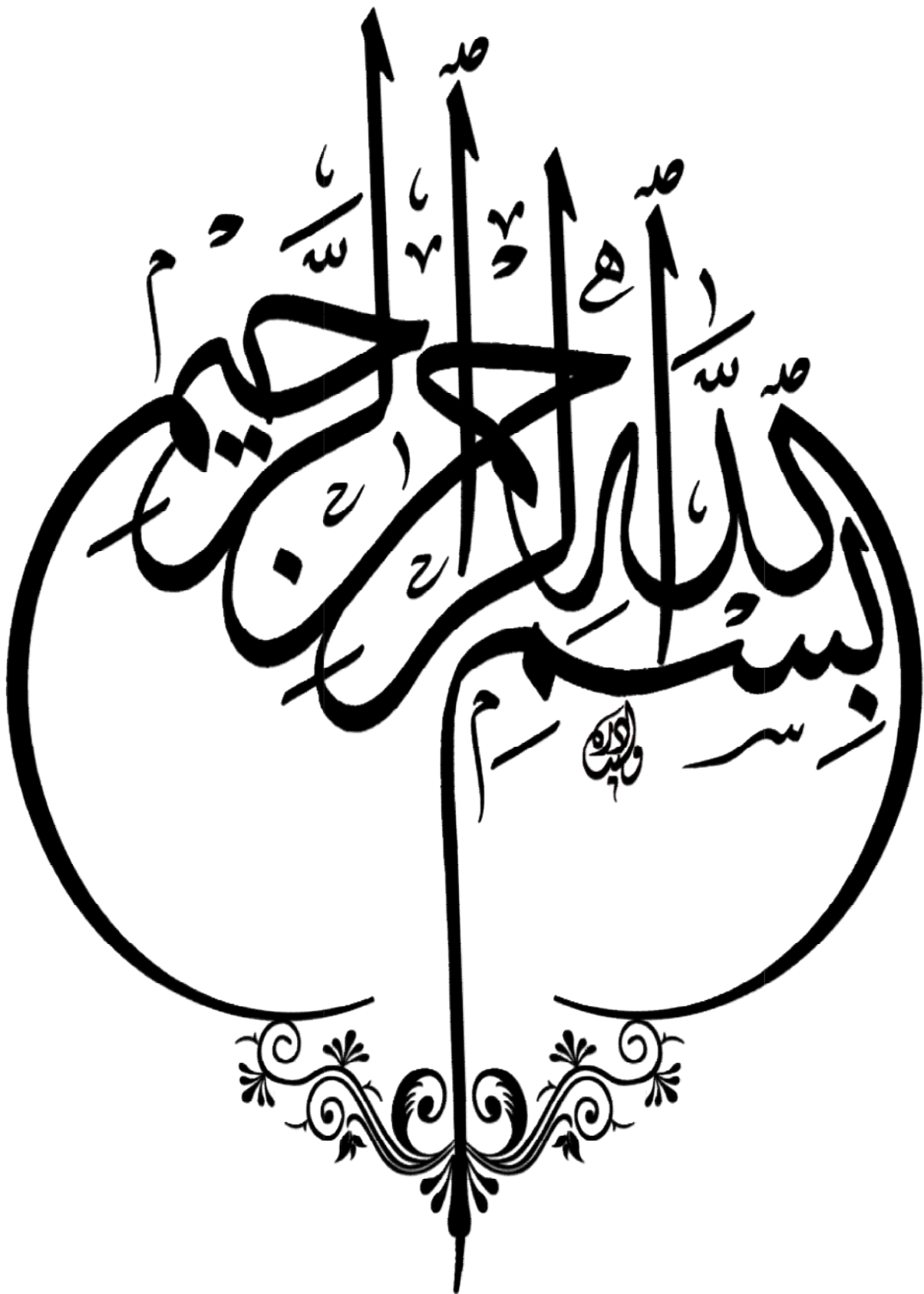
بن صغير عبد العظيم

من إعداد الطالبة:

تبينة راوية

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
01	بخوش مصطفى	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
02	بن صغير عبد العظيم	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
03	دخان نور الدين	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا
04	مصطفى أسعيد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا
05	زهير بوعمامة	أستاذ محاضر أ	ممتحنا
06	عكنوش نور الصباح	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018-2019



الشكر والعرفان

بعد شكر لله سبحانه وتعالى على كرم فضله وحسن توفيقه لي في إنجاز هذه
المذكرة المتواضعة .

إلى أستاذي المشرف البرفيسور "بن صغير عبد العظيم" على الدعم والثقة التي
أحاطني بها طيلة المسار البحثي

إلى أعضاء لجنة المناقشة لي الشرف بأن أحظى بنصائحكم وتوجيهاتكم
إلى كل أسرة قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر .

إلى كل أسرة قسم العلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف المسيلة .

إلى كل أسرة قسم العلوم السياسية جامعة البليدة 2

حقاً صدقة

تُعد السياسة الخارجية لكل دولة المحور الرئيسي لنشاطاتها، وهي تعبر عن جملة الأهداف الساعية لتحقيقها وفق مبادئ ومنطلقات أساسية تحكم توجهاتها الخارجية.

وهو ما سعت له الجزائر جاهدةً منذ استعادة السيادة الوطنية، حفاظاً على مكانتها المتميزة على الساحة الإقليمية والعالمية، من خلال صناعة سياسة خارجية تتوافق مبادئ ومنطلقات ثابتة تعكس معالم السياسة الخارجية الجزائرية؛ رغم كل التحديات الداخلية والخارجية وخاصة تلك التحولات الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية في ظل ما يُعرف (بالحراك العربي) والأزمة الليبية من بين تلك الأزمات التي شكّلت تهديداً لدول الجوار الإقليمي بوجه عام والجزائر بصفة خاصة.

ويبدو ذلك واضحاً فيما حدث من تداعيات أبرزها انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب والهجرة غير الشرعية ... إلخ، وهو ما أصبح يمثل تهديداً للأمن القومي الجزائري، وفي الوقت ذاته شكّل ذلك تحدياً قوياً أمام السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع هذه الضغوطات.

وعليه سعت الجزائر جاهدةً نحو تبني مقاربة سياسية -أمنية، للحد من تداعيات هذه الأزمة انطلاقاً من تجربتها في مجال التسوية السلمية للنزاعات بين الدول، والمبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الرامية لإحلال السلم والاستقرار في ليبيا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرض إلى أبعاد السياسة الخارجية الجزائرية ، إزاء ما يحدث من تغييرات وتطورات تمس دول الحراك العربي عامة والحالة الليبية خاصة ؛ والتي على أساسها أصبحت تحدد و تحكم السياسة الخارجية نظرا لاعتبارات كثيرة، وتبرز أهمية الموضوع كذلك في تقديم إسهاما علميا في ظل ندرة البحوث والدراسات الأكاديمية في مجال تداعيات أزمات الحراك العربي على دول الجوار الإقليمي ومن بينها هذه الدراسة.

أهداف الدراسة :

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق هدف محوري يتمثل في :

- * تتبع مسار الأزمة الليبية بين فترتي 2011-2019 والتطرق إلى انعكاساتها المختلفة .
- * الكشف عن مواقف وأدوار السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية.
- * توضيح التعاطي الجزائري الخارجي حيال الأزمة ومدى نجاح المقاربة السياسية -الأمنية في المحافظة على الأمن القومي الجزائري.
- * التعرف على مدى التزام الجزائر بمبادئها الثابتة في ظل تداعيات دول الحراك العربي الخطيرة.

أسباب اختيار الموضوع:

أ. الأسباب الموضوعية:

شغلت السياسة الخارجية الجزائرية في الآونة الأخيرة خاصة، ما حدث من تحولات في المنطقة العربية فيما يُعرف "بالربيع العربي" أعلام وفكر الكثير من الدراسين والباحثين لمعرفة سلوك السياسة الخارجية الجزائرية في ظل هذه الأحداث. وهل ساهمت تلك التحولات في توظيف السياسة الخارجية الجزائرية لإعادة موقع وانتشار نفوذ الجزائر إقليمياً ودولياً وزيادة خطابها أم العكس؟.

ب. الأسباب الذاتية :

وترتبط بذات الباحث من خلال الرغبة في التوصل إلى تحسين مستوى التحليل الخاص بنا، كذلك الرغبة في الخوض في الدراسات التي تتعلق بميدان السياسة الخارجية، وأيضاً الطموح لاكتساب المزيد من المعارف باعتبار أن الموضوع المتناول يعتبر من المواضيع التي هي ضمن اهتماماتي العلمية، كما أن الوضع الليبي وتداعياته سيؤثر على المسار الأمني للجزائر ولجارتنا الشقيقة ليبيا.

أدبيات الدراسة:

لقد لقيت الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية اهتماماً من قبل العديد من الباحثين والدراسين من بينها:

✚ . الدراسة التي قدمها أ.د إسماعيل دبش بعنوان: سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي، لسنة 2017، حيث حاول هذا الباحث أن يوضح مقارنة الجزائر الإقليمية والدولية القائمة على منطلقات ومبادئ راسخة في تسوية الأزمات، والجانب المهم في هذه الدراسة يكمن في توضيح وجهة نظر الجزائر في تسوية الأزمة الليبية، وفي نفس المقام تنطبق رؤيتها على باقي أزمات دول الحراك العربي .

✚ الدراسة التي قدمتها د/صورية زواشي بعنوان " أمن منطقة شمال إفريقيا في ظل الأزمة الليبية: التحديات والتداعيات: 2011-2015"، والتي من خلالها حاولت تتبع تطور مسار الأزمة في ليبيا، وانعكاساتها على دول الجوار الإقليمي تحديداً، والجانب المهم في هذه الدراسة هو تسليط الضوء على جملة المخاطر الناجمة عن الأزمة الليبية وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري.

✚ أطروحة دكتوراه لمحمد مسعود بونقطة حاملة لعنوان: البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي ، والذي تناول من خلالها التحديات الأمنية الجديدة التي تهدد أمن واستقرار الجزائر بصفة خاصة والمغرب العربي بصفة عامة، وكذا الميكانيزمات التي تقدمها المقاربة الجزائرية لاحتواء هذه التحديات

✚ الدراسة التي قدمها محمد لعقاب بعنوان: الحصاد المدمر للربيع العربي: هل تصمد الجزائر في وجه التحديات؟ ، والذي قدم من خلاله موقف الجزائر من الأزمة الليبية.

الإشكالية:

وهي كالاتي:

ما مدى فعالية المقاربة الجزائرية في تسوية هذه الأزمة الليبية؟

وتتدرج تحت الإشكالية التالية عدة تساؤلات فرعية:

- ماهي محددات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية؟
- فيم تتمثل الوسائط النظرية المساعدة على تفسير السياسة الخارجية الجزائرية إزاء الأزمة الليبية؟

- ما مدى تأثير أوضاع الأزمة الليبية على السياسة الخارجية الجزائرية؟
- بماذا يُفسَّرُ موقفُ الجزائر من الأزمة التي تعيشها ليبيا ؟
- إلى أي مدى يمكن للجزائر الحفاظ على موقفها المعارض لأي تدخل خارجي إزاء الدول التي تشهد حالة من اللاستقرار؟

الفرضيات:

وفي إطار السعي نحو الإجابة عن الإشكالية البحثية نقترح الفرضيات التالية:

- شكل الهاجس الأمني في ليبيا دافعا قويا في سعي الجزائر نحو إيجاد مقاربة فعالة لتسوية الأزمة



• تعتبر مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية مرجعية أساسية للمقاربة الأمنية في حلحلة الأزمة الليبية .

• تشابك وتدخل مختلف العوامل الخارجية في شأن الوضع الليبي ساهم في تقويض دور المقاربة الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية.

• وضعت المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية تحديات جديدة أمام السياسة الخارجية الجزائرية.

• المقاربة المنهجية:

اقتضت صيغة البحث الاعتماد على المقاربة المنهجية المركبة من:

* **المنهج الاستقرائي:** وهذا بهدف رئيسي يتمثل في استقراء أوضاع الأزمة الليبية وتتبع مسارها وانعكاساتها السياسية والأمنية، وحتى الاقتصادية بالشكل الذي يسمح لنا فهم مدى تأثير تلك الأوضاع على السياسة الخارجية الجزائرية.

* **المنهج الوصفي:** والذي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها وعلاقاتها والعوامل المؤثرة فيها. كما أنه يشتمل في الكثير من الأحيان على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث. وقد ساعدنا هذا المنهج في دراسة وتحليل السياسة الخارجية الجزائرية إزاء ما يحدث من أزمات حول جوارها الإقليمي عامة والحالة الليبية خاصة، والمنهج الوصفي يساعد على رصد الأحداث بطريقة نوعية، ومتابعة دقيقة للظواهر في فترات زمنية

متعاقبة من أجل التعرف على الظاهرة من حيث المحتوى والمضمون بغية الوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد على فهم الواقع وتطويره⁽¹⁾

*** منهج دراسة الحالة:**

وهذا من خلال دراسة الحالة اليبية بمختلف مساراتها وتطوراتها، ودراسة مختلف التداعيات التي أفرزت عنها هذه الأزمة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة اليبية. فمنهج دراسة الحالة يُعد من بين المناهج التي تساهم في جمع وتحليل البيانات عن حالة فردية أو عدد من الحالات، وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة وما يشبهها من ظواهر، بالشكل الذي يؤدي إلى الكشف عن الحقائق والمعلومات الدقيقة عن هذه الحالة؛ إلا أن ما يتم التوصل إليه من نتائج لا يمكن تعميمه على جميع الحالات الأخرى سوى في حالة ما إذا تم التوصل إلى نفس النتائج من عددٍ كافٍ من الحالات المُماثلة، ومن نفس المجتمع. ومن ثمّ يمكن تعميم النتائج على باقي أفراد المجتمع⁽²⁾.

(1) محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 1999، ص40.

(2) مصطفى ربحي عليان، عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص46.

✚ تبيير الدراسة:

سعيًا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة، اخترنا أن تكون الدراسة على مسار

ثلاثي الفصول:

تم تخصيص الفصل الأول: للإطار النظري الدراسة، والمتمثل في دراسة مبادئ

ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية مع تحديد السند النظري المساعد على تفسير سلوك

السياسة الخارجية الجزائرية إزاء ما يحدث من أوضاع في ليبيا.

أما الفصل الثاني: وفيه تكلمنا عن الأزمة الليبية بمختلف جوانبها خلال الفترة الممتدة

(2011-2019)، وهذا بالتركيز على أسباب الأزمة الليبية بشقيها الداخلية

والخارجية، والتطرق إلى مسارها، وتداعياتها المختلفة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية،

أما الفصل الثالث والأخير: فتمّ تخصيصه لدراسة الجزائر والأزمة الليبية: دراسة في جهود

التسوية من خلال التطرق إلى المباحث الآتية؛ تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري

مع التركيز على الجهود الجزائرية، وتحدياتها في تسوية الأزمة الليبية القائمة على منطلقات

ومبادئ ثابتة وراسخة منذ التاريخ الثوري.

المفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

يعتبر موضوع السياسة الخارجية الجزائرية- في تفاعلاتها مع مختلف القضايا الإقليمية والعالمية- أحد المواضيع المهمة التي كانت ومازالت محلّ دراسةٍ للعديد من الباحثين والدارسين بمختلف مظاهرها سواء كانت ودية أو تتسم بعدم الاستقرار والتذبذب، ومن خلال دراستنا هذه سوف نقوم بمعالجة الفصل الأول من خلال التطرق لجملة من المبادئ والمحددات السياسية الخارجية الجزائرية مع تحديد السند النظري الذي يساعدنا على تفسير الموضوع. لذلك جاء تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول: مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للدراسة.

المبحث الأول: مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية

ترتكز السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المحددات والمبادئ، و التي من خلالها تحدد المصلحة الوطنية. فعليه نحاول في هذا المبحث دراسة كلا منهما فيمايلي:

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

إن مفاهيم المبادئ والوسائل والأهداف تحتل جزءًا كبيرًا من الأبحاث النظرية في السياسة الخارجية، والمبادئ تعني "القواعد" و"المدرجات" التي تبقى دائما صعبة الفصل عن أهداف السياسة الخارجية لأي دولة مهما كانت كبيرة أو صغيرة أو متوسطة، وفيما يتعلق بالجزائر فإن مختلف النصوص الأساسية -لجبهة التحرير الوطني المكرسة في الدساتير المتعاقبة- قد حدّدت هذه المبادئ بالتفاعل مع ممارسات السياسة الخارجية.⁽¹⁾

ففي حين لم ينص دستور 1963 على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .⁽²⁾ نص دستور 1976 في الفصل السابع والذي يتضمن مبادئ السياسة الخارجية في مادتيه 90-93 على مبدأ عدم التدخل من خلال أن الجزائر تناضل من أجل السلم والتعايش السلمي وذلك وفاء لمبادئ عدم الانحياز، ودعم التعاون الدولي، أما دستور 1989 فقد نصت المادة 27 من الفصل الثالث أن الجزائر تعمل من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول والمساواة والمصلحة المتبادلة، بإضافة إلى تبنيها مبادئ ميثاق

(¹) عبد الله الحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992 - 1997، عمان، دار الراية للنشر، 2012، ص 24.

(²) مولود بلقاسمي، الموقف الدفاعي للجزائر، مجلة جيل لدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 11.2017، ص 69

الأمم المتحدة ، كما حدد دستور 1996 من خلال المبادئ التي جاءت في المادة 86 حيث
 "تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها ميثاق الأمم المتحدة، ومنظمة
 الوحدة الإفريقية، والجامعة العربية" وبذلك نجد أن السياسة الخارجية الجزائرية تعتمد على
 المبادئ التي جاءت في ميثاق ومبادئ الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد
 الإفريقي، وفيما يخص الأمم المتحدة فإنها تُركز على هذه المبادئ كموجه أساسي في
 تعاملها مع المجتمع الدولي خاصة فيما يتعلق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أين
 تحرص على هذه الجزئية في إطار المبادئ المتعارف عليها في جميع الميثاق الدولية، وكذا
 حسن الجوار في إطار احترام السيادة الوطنية للدول، وهذا ما أوضحتها المادة 90 من
 الدستور والتي نصت صراحة على "الوفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، ونضال الجزائر من
 أجل السلام والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهنا نجد حرصها على
 عدم المساس بالسيادة الوطنية للدول مهما كانت، كما أنها لا تعترف إلا بالدول، وليس
 بالجماعات أو المجموعات. (1)

وتضيف الجزائر في هذا الإطار مبدأ آخر له أهمية كبيرة في رسم محددات السياسة
 الخارجية، ألا وهو عدم استخدام القوة في حل النزاعات الدولية، والعمل على إيجاد وسائل
 سلمية لمعالجتها كما جاء في المادة 89 "تمتتع الجمهورية الجزائرية -طبقاً لميثاق الأمم
 المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية- عن اللجوء إلى الحرب قصد المساس

(1) فؤاد جدو ، "السياسة الخارجية الجزائرية والتحولت الأمنية في منطقة الساحل" ، مجلة المفكر ، العدد 13، ص 324

بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّيتها، وتبذل جهودها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية"، وهذا ما أعطى السياسة الخارجية الجزائرية بُعدًا مهمًا في معالجة القضايا الدولية خاصة النزاعات الدولية والنزاعات الثنائية، وثقة كبيرة في المجتمع الدولي حيث توسّطت الجزائر في حل العديد من النزاعات الدولية كالنزاع الإيراني العراقي، والنزاع الإريتيري - الإثيوبي، باستثناء المشكلة الفلسطينية التي ساهمت الجزائر بشكل فعال في حلها؛ ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل قامت - في هذا الصدد - بمعالجة النزاعات في إطار جماعي كما حدث في الأزمة اللبنانية، عندما عملت الجزائر مع جامعة الدول العربية على الوصول إلى اتفاقية الطائف التي أنهت الحرب الأهلية في لبنان.⁽¹⁾

كما تعتمد الجزائر في سياستها الخارجية على دعم شعوب العالم خاصة حركات التحرر وهذا ما نصّت عليه المادة 92 من الدستور "يشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد والإمبريالية، والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة" حيث نجد أن الجزائر تعمل على دعم حركات التحرر في العالم وهذا امتداد للثورة الجزائرية التي كافحت لأجل نيل استقلالها، وبالتالي فإن دعم حركات التحرر يدخل ضمن السياسة الوطنية للجزائر كما جاء في المادة السابقة ويؤكد أيضا على محاربة التمييز العنصري والإمبريالية بكل أنواعها وهذا ما عملت عليه الجزائر خاصة في السبعينيات من القرن الماضي عندما ساهمت في محاربة نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا وطردها من الجمعية العامة، كما ساهمت في

(1) المرجع نفسه، ص 325.

تصنيف إسرائيل كنظام تمييز عنصري في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولهذا فإن مسألة التنديد بالاستعمار تعتبر محورا أساسيا للثورة الجزائرية فهو امتداد طبيعي لمرحلة الكفاح الثوري، فالجزائر دعمت جبهة البوليساريو في كفاحها -ولا تزال- من أجل تحقيق استقلالها؛ بالإضافة إلى دعم القضية الفلسطينية عبر مراحل الزمن كلها ودعمًا غير مشروط⁽¹⁾.

كما تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مبدأ مهم وهو التعاون الدولي وحسن الجوار: حيث يتضمن ضرورة سعي الجزائر لحل النزاعات الدولية بطرق سلمية وضرورة الكفاح ضد السباق نحو السلاح والصراع النووي⁽²⁾.

وهذا ما نجده في المادة 93 من الدستور "يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول -على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية- مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية" أين نجد أن تنمية العلاقات الودية بين الدول -وخاصة دول الجوار- من بين الأهداف التي سعت إلى تحقيقها في إطار تسوية المشاكل الحدودية مع دول الجوار كتونس وليبيا والمغرب وموريتانيا والنيجر ومالي وإن استثنى المغرب، إلا أن الجزائر عملت على حسن الجوار من خلال ترقية العلاقات الثنائية حيث غالبا ما تتفادى التصعيد والرد على الاستفزازات المغربية، والتحركات التي يدلي بها المسؤولون المغاربة، بالإضافة إلى سعيها لبناء الصرح المغاربي في إطار اتحاد المغرب العربي، ورغم العراقيل

(1) المرجع نفسه، ص 326.

(2) هشام غنجة، صادق حجال، "السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورة التكيف"، مجلة العلوم السياسية و القانون، العدد 03، 2017، ص. 137-138.

إلا أن الجزائر دَفعت بهذا المشروع إلى الأمام وفي هذا الإطار سعت إلى دعم الاستقرار بدول الجوار خاصة فيما يتعلق بالأزمة المالية أين قامت -ولا تزال- بوساطة فعّالة لاحتواء الأزمة وتحقيق الاستقرار بهذا البلد.(1)

ولم يشهد تعديل .2016 تغيرا في العقيدة العسكرية وتماشيا مع موقف الدبلوماسية الجزائرية التي تلتزم موقف الحياد الإيجابي.(2)

والجزائر بقيت ثابتة على مبدأ تدخل الجيش الجزائري خارج حدوده رغم دعوات الكثير من الدول لتدخل الجزائر خاصة في إطار مكافحة الإرهاب الدولي أو التحالف العربي أو التحالف الإسلامي ضد الإرهاب.(3)

(1) المرجع نفسه.

(2) مولود بلقاسمي ، المرجع السابق، ص69

(3) المرجع نفسه

المطلب الثاني: محادثات السياسة الخارجية الجزائرية

1. المحددات الجيوبوليتيكية:

وفي هذا العنصر سوف يتم تحديد المقومات الجيوبوليتيكية للجزائر وهو عنصر ضروري لفهم تحركات الدبلوماسية الجزائرية انطلاقا من القاعدة التي تقول إنّ السياسة الخارجية للدولة يحددها المكان الجغرافي للدولة باعتبار أن الجزائر تنتمي إلى العديد من الدوائر الجيوبوليتيكية، المغرب العربي، إفريقيا، البحر المتوسط، والعالم العربي والإسلامي.⁽¹⁾

فالجزائر تحتل موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، فهي تقع وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينتش و12 درجة شرقا، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوباً و37 درجة شمالاً، وبهذا تكون في الموقع الإستراتيجي تتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أوروبا، آسيا، أمريكا، وترتبط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية، وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معها، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط - وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية - يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا؛ وتتوفر الجزائر أيضا على واجهة

(1) محمد الأمين بن عائشة، قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقارنة جيو إستراتيجية، متحصل عليه:

الإطلاع. 2015/03/21، على <http://www.soutalgnoub.net/index.php?option=com.contextview=articl:7063>، تاريخ

بحرية بمسافة 1200 كم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها هامشا معتبرا للمساهمة في التجارة الدولية.⁽¹⁾

كما أن اتساع المساحة الجغرافية يوفر للدولة عمقاً إستراتيجياً للدفاع أمام الغزو الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث المساحة، والأولى إفريقيا وفي العالم العربي ، وتمثل الجزائر(2.381.741) أي 12/1 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ (30.000.244 كم²)، وهذا ما أعطاها عمقاً إستراتيجياً متميزاً، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان والوندال والبيزنطيين من احتلال كل التراب الوطني واضطروا للتحصن على السواحل أو في المناطق القريبة منه، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائر حوالي 18 عاماً، واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرناً من الزمن، كما أن التضاريس الجغرافية تؤثر في مركزها الدولي، وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، حيث كانت إحدى عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن 16، رغم سيطرتها على معظم أنحاء العالم الإسلامي،

(1) سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015، ص 24-25.

فتضاريس فارس الوعرة قد شكلت حصنا طبيعيا لسكانها وجيوشها إزاء الغزوات العثمانية، والجزائر كذلك تتمتع بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية.⁽¹⁾

2. المحددات الاقتصادية

تشتمل الموارد الاقتصادية الوطنية لدولة معينة على الثروات الطبيعية ومختلف المنتجات الصناعية والزراعية، ففي عصر الاعتماد المتبادل يصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي التام في كافة المجالات الاقتصادية، وهو ما يجعل الاعتماد على الغير أمر شبه حتمي بالنسبة لكل الدول، ومع ذلك هناك الكثير من الدول -سواء بحكم موقعها الجغرافي، أو بحكم احتواء إقليمها على موارد طبيعية إستراتيجية- تتمتع بمزايا عديدة تجاه الدول الأخرى من خلال هيمنتها على منتجات أو خدمات معينة. فطبيعة الطلب على هذه الموارد والمنتجات كلما ازدادت حدة كلما تقلصت حرية الدول في سياستها الخارجية وتحقيق أهدافها ومصالحها في البيئة الدولية، غير أن حيازة هذه القدرات الاقتصادية لا يمكن أن تتجسد بشكل مباشر في دولة قوية ذات سياسة خارجية مؤثرة، بل تتطلب الخبرة والبراعة والعقلانية في توظيف هذه الموارد، فهناك دول كثيرة تسيطر على موارد حيوية وضرورية لكل الاقتصاديات مثل هيمنة

(¹) المرجع نفسه، ص 25-26.

بعض الدول العربية على نسبة معتبرة من إنتاج النفط، إلا أن ذلك لم يتجسد في شكل توجهات خارجية مؤثرة في العلاقات الدولية.⁽¹⁾

وتتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكل عبأً عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول وهي مصادر الطاقة (كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووية)، والمعادن الخام (كالحديد الخام، القصدير والبوكسيت)، والموارد الغذائية (كالقمح والذرة)، والموارد الزراعية*، والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكّنها من الدخول في علاقاتها الخارجية المكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسلح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها؛ فمثل هذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية والجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المُصدّرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط وهو بطبيعته قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، ومن ذلك أن سعر برميل

(1) حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر، دار هومة، 2012، ص ص، 81-82.

*من بين الموارد الزراعية في الجزائر (الزيتون، التمر، الحمضيات..ألخ)

النفط الخام في عام 1998م وصل إلى 12 دولار للبرميل الواحد وهو سعر يقل عن نظيره قبل تشرين الأول / أكتوبر 1973، خاصة مع فشل دول الأوبك في التنسيق بين سياستها الإنتاجية والالتزام بحصصها المقررة، وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك آثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، بحيث أن الاكتفاء الذاتي من الطعام في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فاصلا هاما لقوة الدولة، وكل دولة تقتدر إلى هذا الشريان الحيوي تعتبر عرضة للانهايار، ولهذا فإن الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال امتلاكها للنفط والغاز -والفائض الذي تجنيه عند ارتفاع أسعار النفط- لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية، ما دامت الجزائر عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، لأنه من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى انهيارها، كما أنه من شأن أي انخفاض في أسعار النفط وارتفاع أسعار القمح أن يدخلها في أزمة اقتصادية خانقة، تضاف إلى عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات لدى الجزائر واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير، فالجزائر مثلا لا يمكنها إنتاج أسلحة متطورة تزود بها قواتها العسكرية دون اللجوء إلى الاستيراد، حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي- قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير- من شأنه أن يحدد السلوك الخارجي لها، فلا يمكنها تجهيز قوة عسكرية معتبرة

للتدخل في أي نزاع داخلي أو إثني، أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام مثلا في إفريقيا بالاعتماد على إمكاناتها الذاتية دون اللجوء إلى الاستيراد، ضف إلى ذلك التكلفة المالية المتعلقة بتكوين وإرسال هذه القوة، بل أن العديد من الدول الإفريقية بما فيها نيجيريا وجنوب إفريقيا - مع العلم أن جنوب إفريقيا بلد منتج حتى للأسلحة المتطورة - لم تستطع تحمل تكلفة التدخل في إقليم دارفور، وتم في النهاية إشراك الأمم المتحدة فيها. (1)

3. المحددات العسكرية:

تعتبر الجزائر وفق معيار العامل العسكري كعامل من عوامل قوة الدولة قوة عسكرية في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، حيث صنفت القوات العسكرية وفق تصنيف "جلوبال فاير بوور" لعام 2017 في المرتبة الثالثة عربيا بعد مصر والسعودية، واحتلت المرتبة الثالثة والعشرين عالميا، في حين جاء تصنيف المغرب في المرتبة الخامسة عربيا، والرابعة والخمسين عالميا، وبناء على هذا يعد الجيش الجزائري من أقوى الجيوش العسكرية في منطقة شمال إفريقيا، إذ يحتل المرتبة الثانية إفريقيا بعد الجيش المصري، كما اعتبر الجيش الجزائري في دراسة قام بها " مركز الدفاع الأمريكي " من أكثر الجيوش تنظيما في شمال إفريقيا. (2)

(1) سليم العايب، المرجع السابق، ص 14-16.

(2) صالحة ممد، محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإقليمية، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم قسم العلوم السياسية، 2019، 127.

تعد ميزانية الإنفاق العسكري في الجزائر من أكبر ميزانيات الإنفاق العسكري في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، حيث سعت الجزائر في سنوات الأخيرة إلى بناء قوة عسكرية يحسب لها في شمال إفريقيا، وهذا ما دفعها إلى تكريس جهود معتبرة لعصرنة وتحديث قواتها العسكرية وتزويدها بالمعدات العسكرية الحديثة، وتمكينها من التحكم في التكنولوجيات الدفاعية الحديثة واستعمال الأنظمة الإلكترونية المعقدة. ويظهر اهتمام الجزائر ببناء قواتها العسكرية وعصرنتها من خلال تمكّنها في ظرف سبع سنوات فقط من زيادة قدراتها القتالية وعصرنة تجهيزات قواتها العسكرية والتحكم في التقنيات العسكرية الجديدة والمتطورة وزيادة مخزونها من الأسلحة، مما انعكس على ارتفاع النفقات المخصصة للقطاع العسكري الذي بدوره أثر على ترتيب الجيش الجزائري عالمياً، وإقليمياً، بالإضافة إلى القدرات العسكرية، تمتلك الجزائر خبرة كبيرة وهامة في مجال مكافحة الإرهاب اكتسبتها من تجربتها في محاربة هذه الظاهرة خلال عقد التسعينات.⁽¹⁾

4. المحددات المجتمعية:

يمكن اعتبار السياسة الخارجية بمثابة عملية اجتماعية تأتي نتاجاً لتفاعل العناصر الرئيسية في المجتمع، ذلك أن المجتمع ليس وحدة متجانسة، ولكنه ينقسم إلى فئات

(¹) المرجع نفسه، ص 128.

ومجموعات متباينة الأهداف، ويؤدي تفاعل هذه الفئات والمجموعات في سعيها لتحقيق أهدافها إلى آثار معيّنة على عملية السياسة الخارجية⁽¹⁾.

وبالنظر للعامل الاجتماعي في الجزائر كأخر محدداتها القومية نجد أن الجزائر تتسم بتمتعها بتجانس اجتماعي إلى حد كبير فهناك تجانس ديني ولغوي على الرغم من وجود بعض الاختلاف في اللهجات المحلية بيد أن هذا التجانس الاجتماعي شكل دافعا معتبرا للجزائر في إتباع سياسة خارجية داعية إلى تقرير المصير، وهو لم يكن ليحدث أبدا في ظل غياب هذا التجانس بين الشعب الجزائري، إذ أن الدول التي تفتقر لمثل هذا التجانس في الأعراق والقوميات تتبعد عن إتباع مثل هكذا سياسات خارجية.⁽²⁾

5. المحددات الشخصية

تؤثر العوامل الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية لأيّ دولة، ولفهم جانب من السلوكيات الخارجية للدول يجب التركيز على شخصية صناع القرار، لأن العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي خاصة في دول العالم الثالث، وذلك بحكم المعطيات والظروف التي تتسم بها تلك الدول، بحيث أن شخص الرئيس يمثل فيها العامل

(1) علي المهدي مثنى، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد 38-39، [د.س.ط.]، ص 111.

(2) أحمد محمد محمود عيسي، قراءة في مستجدات الشأن الجزائري ..النظام السياسي والسياسة الخارجية ، متحصل عليه: cfaes.org/?p=7807، تاريخ الإطلاع: 2020/3/12، على الساعة: 00: 12

الحاسم في عملية صنع القرار، وبما أن القرارات الصادرة عن الوحدة الدولية هي في النهاية من صنع شخص أو مجموعة أشخاص، ولقد كان تأثير شخصية صانع القرار كبيرا، فاتخاذ موقف خارجي يتوقف على طبيعة ومعتقدات وتصورات صنّاع القرار وكيفية تقييمهم للموقف، وحسب الواقعيين فإن السياسة الخارجية للدولة هي قبل كل شيء السياسة التي يقوم بها رئيس الدولة أو رئيس السلطة التنفيذية.⁽¹⁾

فالسياسة الخارجية الجزائرية اتّسمت أساسا بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما؛ وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال حيث لوحظت سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا، جرّاء منح الدساتير سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد⁽²⁾ حيث نجد دستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين قد منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها، أما دستور 1989 فنصت المادة 74 منه على أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم، ونفس الشيء نلاحظه في دستور 1996 من

⁽¹⁾ وهيبة دالع ، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية (1999-2006)، الجزائر، دار الخلدونية، 2014، ص 42.

⁽²⁾ رؤوف بوسعدية، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد التاسع، جوان 2016، ص 157.

خلال ما عيّرت عنه المادة 77، وإذا كانت سيطرة الرئاسة على صناعة القرار في السياسة الخارجية من الناحية الدستورية، فإنها تسيطر عليها كذلك من الناحية الفعلية. باعتبار أن المؤسسة العسكرية إحدى الفواعل الهامة في السياسة الداخلية، لكنها في صنع السياسة الخارجية ليست كذلك بحكم نقص خبرتها في الشؤون الخارجية والدبلوماسية، إلا فيما يتعلق بالقضايا التي تهدد الأمن القومي.⁽¹⁾

6. : المحددات الخارجية:

مصير المنطقة لا يحدده أبنائها بل تتقاطع فيه المصالح الإستراتيجية لهذه الدول فالسلوك الخارجي للدولة الجزائرية - خاصة على المستوى الإقليمي - يحكمه التنافس الموجود بين هذه القوى خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى القوى الصاعدة على غرار الصين وتركيا وهذه الأخيرة لديها مصالح اقتصادية كبيرة في المنطقة حيث أصبحت من أولوياتها الإستراتيجية⁽²⁾، بالإضافة إلى عامل التنافس الإقليمي بين المغرب والجزائر في ظل الخلاف القائم على الصحراء الغربية، أمام استمرار السياسة المغربية في إعتبار الصحراء الغربية جزء لا يتجزء من أرضها، بل أصبحت من ثوابت السياسة الخارجية المغربية⁽³⁾

⁽¹⁾ سليم العايب ، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، المرجع السابق،ص36

⁽²⁾ إبراهيم المشعالي، المرجع السابق،ص79

⁽³⁾ عبد القادر عبد العالي، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار :بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية،

المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد7، 2014،ص15

كما تسعى الجزائر خاصة في السنوات القليلة الماضية إلى تعزيز التعاون الإفريقي المشترك وخاصة في مجال السلم والأمن وتحقيق التنمية المستدامة نظرا للتراجع الكبير للدور الإفريقي في صناعة السياسة الدولية والإقليمية، حيث أصبحت القارة مسرحا لفواعل دولية كبرى، تسعى لخدمة أجندتها ومصالحها الخاصة وهذا ما أدى بالدبلوماسية الجزائرية إلى ضرورة توفير آليات عمل استباقية عمل لمواجهةها حماية للأمن القومي للبلاد.⁽¹⁾

(¹) ابراهيم مشعالي، المرجع السابق، ص79.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للدراسة:

وضمن هذا المبحث سوف نتطرق وبشكل تفصيلي إلى أهم النظريات والمقاربات والنماذج النظرية، التي نظرت أنها قادرة على تفسير منطق السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية، في الفترة الممتدة بين 2011-2019 وقد اعتمدت في هذا الإطار على كل من (النظرية الواقعية، مقارنة الفاعل العقلاني، مقارنة الدور).

المطلب الأول: النظرية الواقعية في تحليل السياسة الخارجية

تعد النظرية الواقعية من بين النظريات التي وقع الاختيار عليها، نظرا لتوفرها على مجموعة من الأفكار التي تساعد على تفسير السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطها الإقليمي، وفي هذا الإطار نوجز أهم النقاط التي تسند إليها هذه النظرية في تحليلها للسياسة الخارجية فيما يلي:

- يعتقد "هانس مورغانثو" في كتابه السياسة بين الأمم أن العلاقات الدولية تطبعها النزاعات الدائمة بسبب الطبيعة البشرية، وكذلك للطبيعة الفوضوية وغير المتعاونة للنظام الدولي، والتميزة بغياب أي سلطة قادرة على فرض أي قيود على الدولة، المصلحة الوطنية هي نتيجة حتمية للفوضى في النظام الدولي، فكل دولة تبحث عن تعظيم مصالحها الخاصة. (1)

- الدولة فاعل وحدوي في العلاقات الدولية، تدخل في علاقات القوة مع غيرها من الدول، فالسياسة الخارجية للدولة تشغلها مسألة واحدة وهي أمن الدولة. (2)

- خيارات السياسة الخارجية للدولة عقلانية، وتكون في خدمة المصلحة الوطنية.

(1) سمير قط ، نظريات الأمن في العلاقات الدولية: مفاهيم ومقاربات، الجزائر، دار علي الزايد للطباعة والنشر،

2016، ص 30

(2) المرجع نفسه.

- الدول في سياستها الخارجية تعمل غالبا للبحث على الحد الأدنى من النظام، أي التوازن في علاقات القوة. (1)

- كما يؤكد مورغانثو أن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي هي القوة، والتاريخ يثبت صحة ذلك (1)، فالدول تسعى للحفاظ على بقائها القومي ، والكينونة الذاتية عن طريق الحصول على القوة والاحتفاظ بها، وبذلك تكون مصلحة الوطنية هي جوهر السياسة الخارجية. ومادام أنها كذلك ، فإنها تمثل أداة تحليل للسلوك الخارجي. (2)

- إن القوة التي تعنيها التحليلات الواقعية ليست القوة العسكرية التقليدية؛ بل القومية بمفهومها الشامل من عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية، فهي الناتج النهائي لعدد كبير من المتغيرات، والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر هو الذي يحدد في النهاية قوة الدولة، وتوضح هذه القوة من خلال الحيوية الاقتصادية أو النفوذ السياسي أو القوة العسكرية، وبما أن القوة نسبية فإن الدول يجرى تقييمها على وضع قوتها الداخلية مقارنة مع الوضع في الدول الأخرى. (3)

-ويعتقد الواقعيون (الجدد والتقليديون) على حد سواء أن الدول وحدات متشابهة من حيث تمتعها كلها بالسيادة، وأدائها لنفس الوظائف من جهة أخرى، لذلك فهي لا تتنازل عن

(1)سمير قط، المرجع السابق، ص 31.

(2)عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ط3، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،2019، ص 146.

(3) أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 229.

وظيفتها الأمنية لدول أو جهات أخرى، كما أنها لا تدرك مدى حجم قدرات هذه الدول، لذلك تعمل هي على الحصول على أكبر قدر ممكن من القوة، وهذا السعي يخلق شعورا بالتهديد لدى الدول الأخرى مما يجعلها هي الأخرى تدخل التنافس للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة، وهنا تدخل الدولة في سباق نحو الأمن والقوة، فكل دولة تسعى إلى تحسين قدراتها تحسباً لأي تهديد من قبل الدول الأخرى. (1)

- كما يؤكد الواقعيون في تحليلاتهم أنه لا يوجد أمن دون وجود سلطة الدولة، فهي الجهة الوحيدة القادرة على ضمان الأمن وتحقيق الحماية، من كل ما هو خارج للحدود، حيث يعتقدون أن البيئة الفوضوية هي مصدر التهديدات الأمنية. (2)

- كما أن نظرة الواقعيين الأمنية تؤكد جعل الدولة هي وحدة التحليل مع العمل على كيفية المحافظة عليها في ظل عالم فوضوي وغير مستقر، وحمايتها كذلك من الأخطار المهددة لسيادتها ووحدة ترابها . (3)

(1) حواء برحال، الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010، ص 27.

(3) Cynthia Weber, *international Relation theory*, 2d, New York Routledge, 2001, P16.

(2) علي مدوني، "المنظومة الأمنية في الدول الإفريقية"، *مجلة العلوم الإنسانية*، العدد 19، 2010، ص 252

- يحافظ الواقعي السياسي على استقلالية المحيط السياسي تماما مثلما يحافظ كل من عالم الاقتصاد، والمحامي، وعالم الأخلاق على استقلالية مجاله الأساسي. (1)

وبالاحتكام لأحد مرتكزات النظرية الواقعية في تحليل السياسة الخارجية -والمتمثلة في مفهومي الأمن والمصلحة - من خلال اعتبار أن الدولة هي الجهة المخولة والوحيدة القادرة على ضمان الأمن وتحقيق الحماية أمام مختلف التهديدات الأمنية التي يمكن أن تمس بالوحدة الترابية، وهذا ما يظهر جليا في تمسك السياسة الخارجية الجزائرية بالمبادئ الدستورية نحو مختلف الأزمات الإقليمية والدولية عامة والأزمة الليبية خاصة؛ باتخاذها موقفا دفاعيا نحو الأزمة الليبية، والقائم بالأساس على البعد الأمني والمصلحة بغية عدم نقل الفوضى الليبية إلى الداخل الجزائري، والسعي الدائم لكسب مكانة معتبرة تؤهلها للعب دور الفاعل السياسي على المستويين الإقليمي والعالمي، وهذا ما سوف يتم توضيحه خلال هذه الدراسة

(1) جوانيتا الياس، بيتر سنتش، أساسيات العلاقات الدولية، تر: محيي الدين حميدي، سوريا، دار الفرق، 2016، ص

المطلب الثاني: مقارنة الفاعل العقلاني في تحليل السياسة الخارجية

تعد مقارنة الفاعل العقلاني جزءاً محورياً في صنع قرارات السياسة الخارجية، حيث يقول بول ماكdonald أن الكثيرين يرون أن هذا النموذج هو المرشح الأقوى ليشكل نظرية عالمية للسلوك السياسي والاجتماعي. (1) حيث يعتبر أول من أسس الأطر النظرية لأليسون وهذا فيما يتعلق بتحليل السياسة الخارجية حيث أعدّها لتفسير السبب الحقيقي للأزمة الصوراخ الكوبية، (2) بحيث يرى بعض المهتمين بتحليل السياسة الخارجية أن المقارنة العقلانية في صناعة القرار هي أكثر أهمية من أي مقارنة أخرى في تطوير تحليل السياسة الخارجية، ويمكن تلخيص المفاهيم الرئيسة لهذه المقارنة في ثلاث عناصر أساسية هي: القرار، صانع القرار، عملية أو نظام صناعة القرار (3)

وتتحدد الافتراضات الأساسية المعززة بالشواهد والأدلة المستخدمة لهذه المفاهيم فيما يلي:

- السياسة الخارجية: هي سلسلة صناعة القرارات من طرف جماعة من الناس الذين يمكن أن نسميهم بصناع القرار.

(1) أليكس مينتس، كارل دي روين، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016، ص95.

(2) kaffe - tulasir, making a difference Allison 's three models of foreign policy analysis, university of NICOSIA, 2011, p03

(3) عامر مصباح، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص

- لا تتبثق بساطة قرارات السياسة الخارجية من الاستجابة للجذب الخارجي، وإنما تتبثق عبر نظام قابل لتمائل الأفراد مع قواعده داخل الدولة.

- تقوم هذه المقاربة على تفسير سلوك الفرد، أو تفسير سلوك جماعة الناس المتفاعلة داخل بيئة بنيوية، والتي تقرر (أو تختار) اتخاذ موقف واحد بعينه عوضاً عن أخرى؛ ويمكن لهذا القرار أن يرتبط بالسياسة الخارجية أو ببعض الأنماط الأخرى من النشاط الإنساني. (1)

فمقاربة الاختيار العقلاني: تفترض أن القرارات واللاقرارات (Non décessions) في السياسة الخارجية تتبثق من اعتبارات مصلحة محدودة بدقة، تفرضها مقتضيات العقلانية في السلوك الإنساني، فالدولة في سلوكياتها الخارجية تشبه الأفراد في حياتهم اليومية، إذ لا تقدم على فعل معين إلا إذا كان ذلك مرتبطاً بمصالح وأهداف مُعرّفة اجتماعياً، وأن ذلك يكمن تحقيقه بتكاليف معقولة؛ فالعقلانية تتطلب دراسة وفحص كل الاختيارات الممكنة في إطار عملية حسابية دقيقة لمخرجات وانعكاسات كل منها، والتي تفضي إلى اختيار البديل الذي يحقق أفضل النتائج بأقل تكلفة، وعليه فالمقاربة العقلانية في السياسة الخارجية تركز على الكيفية التي يتوصل من خلالها صناع القرار إلى تحديد الاختيارات الممكنة وحساب تكاليف وفوائد كل منها، وذلك من أجل تعظيم مكاسب السلوكيات الخارجية. (2)

(1) المرجع نفسه.

(2) حسين بوقارة ، المرجع السابق، ص 137.

حيث يعتقد إيلسون في تطوير مقاربة النظرية أن الحكومة هي الفاعل الإستراتيجي الوحيد في حالات ومواقف السياسة الخارجية، وأن كل فعل من أفعالها مرتبط بتحقيق أهداف محددة بدقة، وأن هذا الفعل هو بمثابة الاستجابة العقلانية لمسألة إستراتيجية، فالفعل هو نتيجة لعملية دراسية ومفاضلة بين مجموعة من البدائل المتوفرة وفقاً لقواعد ومتطلبات السلوك العقلاني. (1)

كما تنتظر هذه المقاربة لوحدة صنع القرار على أنها صندوق أسود يصعب فهم القوة السياسية الداخلية المؤثرة على خياراتها، وعليه فإن هذا الأنموذج يفسر السياسة الخارجية في ضوء الفعل ورد الفعل، حيث يحاول الباحث تفسير كل تصرف على أنه عملية حساب رشيدة لكل تصرف قام به الطرف الآخر. (2)

ولحدوث السلوك العقلاني في السياسة الخارجية يفترض احترام وحدة اتخاذ القرار الخطوات الإجرائية التالية : (3)

- يجب أن يكون لوحدة اتخاذ القرار مجموعة من الأهداف مرتبة حسب أهميتها.

(1) المرجع نفسه، ص 139.

(2) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية الجزائرية، تر: محمد بن أحمد المفتي، محمد السيد سليم، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1989، ص 09.

(3) لويد جنسن، المرجع السابق ، ص 09.

- جمع المعلومات حول الحالة أو الموقف في السياسة الخارجية من أجل تحديد كيفية ارتباطه أو عدم ارتباطه بالأهداف المحددة، ومن أجل تحديد مختلف وسائل وآليات التعامل مع هذا الموقف.

- قيام وحدة صناعة القرار بتقييم مختلف البدائل والوسائل المرتبطة بتكاليف وفوائد كل من احتمالات نجاحها أو فشلها.

- اختيار البديل الأكثر عقلانية والذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المكاسب بأقل تكلفة.

- ويمكن إضافة خطوة خامسة تتمثل في التغذية الاسترجاعية "Fed back" حيث أن بداية تنفيذ القرار في السياسة الخارجية غالبا ما يثير مواقف وردود أفعال يمكن من خلالها تصحيح الاختلالات والتشوهات التي تميز القرار بما يستجيب لمتطلبات ومعايير العقلانية في السلوك الخارجي.⁽¹⁾

و يرجع منطق استخدام مقارنة الفاعل العقلاني في هذه الدراسة إلى توضيح مدى عقلانية سلوك صانع القرار الجزائري في كيفية التعامل مع القضية الليبية؛ من خلال جملة القرارات واللاقررات القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ واعتبار أن ما يجري في ليبيا من أحداث وتداعيات شأنا داخليا، وبالتالي سوف نستشف من خلاله إذا ما

(1) المرجع نفسه، 140-141

(2) المرجع نفسه، ص 142

كان القرار الخارجي لصانع القرار الجزائري هو البديل الأنسب الذي يضمن لها أكبر قدر من المكاسب على السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الثالث: مقارنة الدور في تحليل السياسة الخارجية

يهتم اقتراب الدور كإطار نظري لدراسة السلوك بالتركيز على مفهوم أو متغير الدور في ميدان السياسة الخارجية، حيث إن صانع السياسة الخارجية يتخيل أو يفترض أن دولته ملزمة بتبني أو إنجاز بعض المهام على مستوى النظام الإقليمي أو الدولي. فهو يصور دول العالم وكأنها تلعب أدوار وظائف مختلفة وفق طبيعة الدوافع صراعية كانت أو تعاونية. (1)

يرجع ظهور اقتراب الدور إلى حقل العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجية حيث كان التركيز على دراسة سلوكيات الفرد داخل الحياة الاجتماعية والمجتمع عامة؛ من خلال التصور القائم على أن الإنسان يقوم بأدوار في المجتمع ويصف "بروس بيدل" نظرية الدور: "بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة مع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها (2)، ومن هذا المنطلق سوف نحاول تلخيص أهم الأفكار التي جاءت بها هذه المقاربة كما يلي:

ففي إطار أهمية الأدوار التي يؤديها بعض الأفراد أو الجماعات أو التنظيمات داخل المجتمعات المعاصرة ظهرت نظرية الدور للوقوف على طبيعة هذه الأدوار ومحدداتها، وخصائص كل منها، وكذلك بيان الآثار التي يمكن أن تترتب على هذه الأدوار، ويشكل

(1) مهدي فتاك، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص 22

(2) المرجع نفسه.

الدور المفهوم المحوري الذي استند إليه مُنظِّرو ومحلِّلو هذه النظرية في تحليلاتهم وافترضااتهم التي على أساسها تم بناء هذه النظرية التي تتبع فكرتها الأساسية من أن الأدوار ترتبط بالمناصب أو بالوضع الاجتماعي، وكل وضع له مجموعة من الخصائص، وهنا تركز النظرية على الفرد وسلوكه، فهي علم يهتم بدراسة السلوكيات التي تميّز الأفراد في إطارات معينة⁽¹⁾، كما أنها تحاول شرح سلوك السياسة الخارجية من خلال استكشاف الأدوار التي تلعبها الدول المنفردة في النظام العالمي.⁽²⁾

وقبل التطرق إلى مجالات استخدام نظرية الدور، سوف نحاول التعرض إلى المتغيرات التفسيرية لنظرية الدور؛ فهي تعد من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية والتي تختص بدراسة وتفسير السلوكيات الخارجية للدول حيث يوضح المفكر "كال هولستي" (Kal Holsti)، بأن الدول تتشابه في مصادر القوة لكنها تختلف في السلوكيات، فلماذا هذا الاختلاف في السلوكيات؟ وفي الحقيقة أن هناك ثلاثة متغيرات تفسيرية أساسية تعتمد عليها نظرية الدور في التفسير وهي:

1- مصادر الدور: والتي تتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانات مادية وغير مادية.

(1) نادية حلمي، "تدخل الجيش في الحياة السياسية بين الخبرتين الصينية والمصرية"، ج1، شؤون الأوسط، العدد14،

(2) Vit benes·Role theory: A conceptual framework for constructivist foreign policy analysis?· Paper prepared for the Third Global International Studies Conference "WorldCrisis. Revolution or Evolution in the International Community?", 17-20 August·2011, University of Porto, Portugal.p04

2- تصور الدور: وتتخذها كمتغيرات وسيطة بتصورات وإدراكات صانع القرار لأدوارهم إقليمياً أو دولياً؛ فامتلاك الدولة لمقومات مادية أو غير مادية لا يعني بالضرورة أنها سوف تؤدي دور خارجي فعال، حيث يجب على صانع القرار أن تكون لديه خبرة وإرادة القيادة التي تتحدد من خلال الخصائص الشخصية التي يحوز عليها، فلهذه العوامل تأثير كبير في تحديد سلوك الدولة على المستوى الخارجي، فضلاً عن كونها قادرة على أن تلعب دوراً في عملية اتخاذ القرار، وفي التمييز بين سلوك الوحدة مع باقي الوحدات⁽¹⁾.

3- أداء الدور: وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات، والتي تعد متغيرات تابعة، حيث تحكم فيها درجة الفاعلية والأداء⁽²⁾.

وعليه، فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية وتصور صانع القرار لدوره -كمتغير- انطلاقاً من تقييمه لقدرات وإمكانات دولته والتي يطلق عليها كذلك "مؤهلات الدور" حيث لا يمكنها تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتأثر الأساس المادي للدور⁽³⁾.

بمعنى آخر على الدولة -حتى يكون دورها فعالاً- التعرف على طبيعة الظروف الخارجية المصاحبة لأداء هذا الدور، ومدى انعكاساتها سلباً أو إيجاباً على النتائج المحققة من هذا الأداء، كما يجب مراعاة حجم قدراتها التي تؤهلها لهذا الدور، ومن هنا برزت إثراءات نظرية الدور في مجال دراسة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي، حيث أثرت تلك

(1) نظرية الدور في العلاقات الدولية، متحصل عليه: <http://www.political-encyclopeidia.org>، تاريخ

الإطلاع: 2018/12/14، على الساعة : 15:00

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

الاثراءات في التطورات السياسة للبشرية جمعاء؛ لذا كان وازع تنمية الأنساق السياسة وتطورها، هو الدافع الأساسي لعلماء السياسة المعاصرين في وضع بنية نظرية لمفهوم الدور السياسي، فالدور يمثل المجال العام الذي يجمع بين علماء الاجتماع وعلماء السياسة، وعلماء النفس. (1)

ومن هذا المنطلق فإن مجالات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر تتضح من خلال مستويين من التحليل:

المستوى الأول: يبحث عن الأدوار السياسة في إطار الأنساق السياسة داخل الوحدة السياسة (الدولة)، وذلك عبر ثلاث محاور، وهي:

محور تحليل أدوار صانع القرار السياسي، وعلاقته وتفاعلاته مع أبنية النسق وهيكل علاقات أدوارها، ومحور دراسة علاقات وتوزيعات الأدوار وتفاعلاتها بين أبنية النسق السياسي، وأنظمتها الفرعية مع بعضها بعض، ومحور دراسة أثر التركيب الاجتماعي وانعكاساته على أداء الأدوار الأساسية؛ بمعنى بحث هيكل أدوارها(2).

أما المستوى الثاني: يبحث من خلاله عن الأدوار السياسة في إطار النسق السياسي الدولي، خصوصاً أدوار الشخصيات المؤثرة في السياسة العالمية، وقد بدأ التنظير لهذين المستويين في حقبة الستينيات من القرن 20 عبر علم النفس السياسي، واهتماماته الرئيسية

(1) المرجع نفسه.

(2) جهاد عودة، محمد عبد العظيم، الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية: النظرية والمؤشرات، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص14.

بنظرية الدور، في حين جاء مجال نظرية الدور والسياسة العالمية متأخرا وبصورة بطيئة في حقبة الثمانينيات من القرن 20، حيث ركزت اهتمامات "آلموندو باول" على دراسة علاقات وتوزيعات الأدوار وتفاعلاتها في العملية السياسية⁽¹⁾، ودراسة أثر التركيب الاجتماعي على حركة العملية السياسية، وبحث كيفية تمايز الأبنية والأدوار السياسية بهدف رفع أداء النسق السياسي إلى أقصى درجة، في حين ركز "آلان إسحق" تركيزه المميز على أثر شخصية صانع القرار السياسي في أدائه لأدواره داخل النسق السياسي.⁽²⁾

وعندما أصبح مفهوم الدور السياسي في مجال دراسته الأنساق السياسية من الداخل حقيقة واقعة بفضل مجهودات "آلموندو باول" و "آلان إسحق"، بدأ التنظير نحو بناء نظرية للدور السياسي، حيث ما كُتِب عن مفهوم الدور السياسي كان قبل ذلك عبارة عن مقالات أو إشارات في بعض الدراسات السياسية، ثم ظهرت أوائل السبعينيات مقالات مستقلة لتحليل الأدوار السياسية، حيث قدم "فريمون هوبكنز" دراسة متكاملة في تحليل مفهوم الدور السياسي؛ وتناول "جيمس روزنو" في دراسة له سيناريوهات الدور في السياسة الخارجية، وهي أدق في تحليلاتها من نظرية المباريات، ويؤكد عالم الاجتماع "جورج ميد" في نظريته عن الدور، أن الدور لا يوجد من دون الأدوار الأخرى، لأن مفهوم الدور أساسا لا يتحقق إلا في إطار جماعة، وشرح الدور والتعريف به يتم ضمن النظام "الثقافي السائد"؛ وبالرغم من

(1) المرجع نفسه، ص 15.

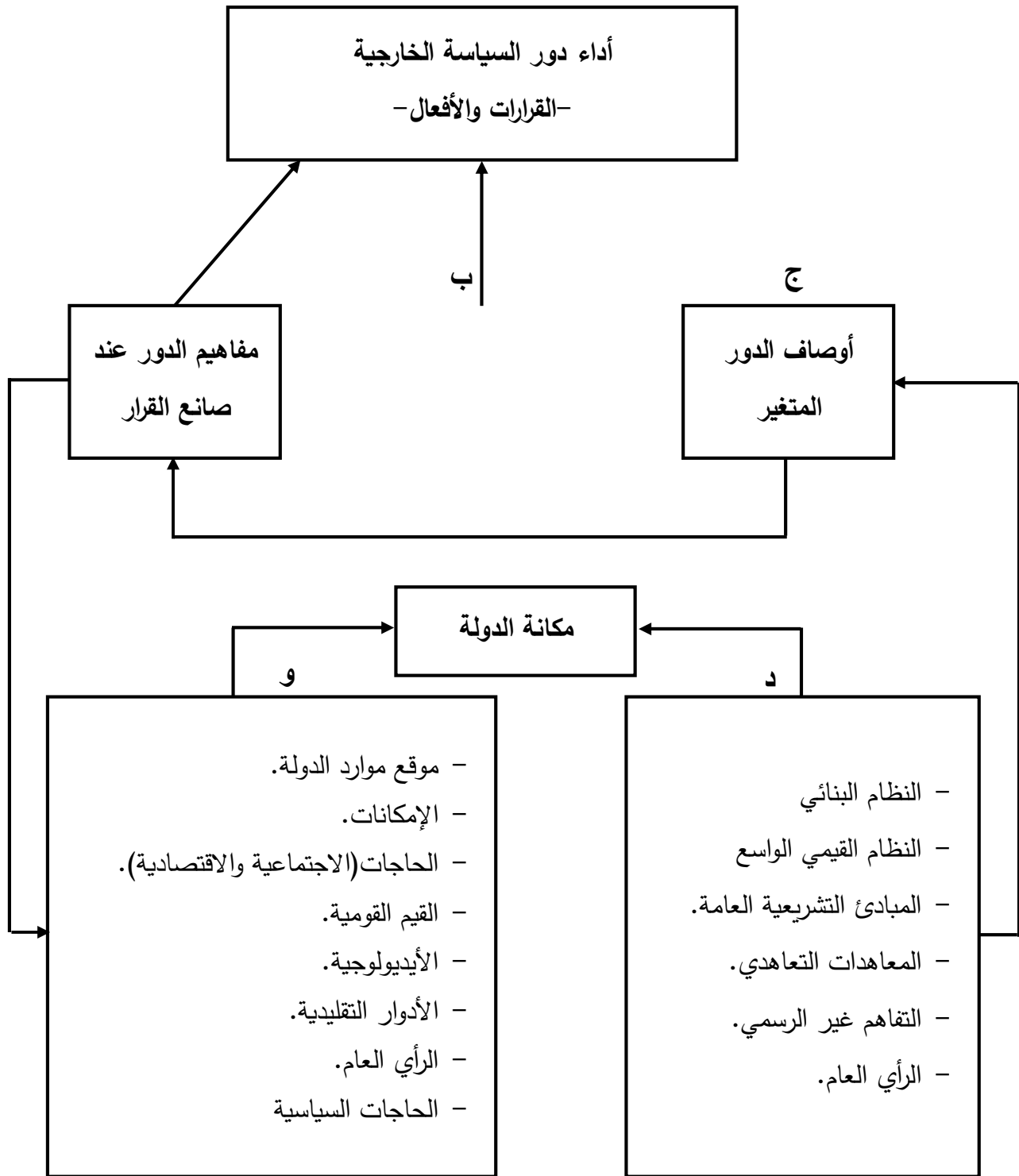
(2) المرجع نفسه.

اختلاف العلماء المختصين في دراسة سلوك الدور، إلا أنه يوجد اتفاق عام حول الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها النظرية، وهي:

- 1- إن بعض أنماط السلوك هي صفة مميزة تميز الأفراد الذي يعملون داخل إطار معين.
- 2- إن الأدوار ترتبط بعدد من الأفراد الذين يشتركون في هوية واحدة.
- 3- إن الأفراد يجب أن يكونوا مدركين للدور الذي يقومون به بعد تأهيلهم للدور الذي يعهد إليهم. (1).

- 4- إن النتائج التي تترتب عن الأدوار غالبا ما تكون جريئة بحسب وظيفة الدور المحددة داخل النظم الاجتماعية الأكثر اتساعا وفي إطار هذه الدراسة نستخلص: أداء دور السياسة الخارجية - القرارات والأفعال في المخطط التالي:

(1) المرجع نفسه.



مخطط رقم 1- يمثل: أداء دور السياسة الخارجية - القرارات والأفعال

المصدر: جهاد عودة، محمد عبدا لعظيم، الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية: النظرية
والمؤشرات، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص15.

وفي إطار هذه المقاربة -كما ذكرنا آنفًا- فهي كإطار معرفي يوفر لنا مرجعية نظرية ومنهجية تساعد على معرفة الأدوار التي تلعبها مختلف الوحدات الدولية الفاعلة في العلاقات الدولية، ومدى تأثيرها في فهم واستعاب الدور الجزائري تجاه الأزمة الليبية من خلال الدور الذي تساهم فيه هذه الوحدة الدولية داخل البنية الدولية والإقليمية، والتي تحدّد بصفة أساسية بمقدرات الدولة والفرص المتاحة، لذلك فإن تحديد قدرات الجزائر بمختلف جوانبها يمكّننا من فهم طبيعة الدور الجزائري في تسوية الأزمة الليبية، ومدى تأثيرها على مكانة الجزائر دوليا وإقليميا.

الفصل الثاني:

الأزمة الليبية: دراسة في المسار والتحديات

الفصل الثاني: الأزمة الليبية: دراسة في المسار والتداعيات

تعتبر الأزمة الليبية من بين الأزمات التي شهدتها دول العالم في إطار ما يُعرف بالحراك العربي، حيث تداخلت جملة العوامل الداخلية والخارجية في نقل الأزمة الليبية من مرحلة الانتفاضة إلى مرحلة تدخل الأطراف الخارجية وتحول المشهد الثوري إلى مجازر دموية حالت دون تحقيق أهداف الثورة، ومن خلال هذا الفصل سوف نحدد المباحث التالية:

المبحث الأول: أسباب الأزمة الليبية

المبحث الثاني: مسار الأزمة الليبية

المبحث الثالث: تداعيات الأزمة الليبية

المبحث الأول: أسباب الأزمة الليبية

لقد أدت جملة من العوامل الداخلية والخارجية في جعل الأزمة في ليبيا تتحول من مرحلة الانتفاضة الشعبية إلى مرحلة الصراع المسلح، وهو ما ساهم في تعقيدها وتشابكها، بحيث نخلص في إطار هذا المبحث إلى الأسباب الداخلية والخارجية التي ساهمت في تفجير الأزمة.

المطلب الأول: الأسباب الداخلية:

1- نوع وطبيعة النظام السياسي:

وفي هذا الشق سوف نحاول إظهار الملامح التي تبرز النظام السياسي الليبي والتي كانت بالأساس تعبر عن شخصية معمر القذافي وهي كالاتي: (1)

- بالرجوع إلى السياق التاريخي يلاحظ أن مختلف المحطات والحقب والأحداث التاريخية هي التي صقلت الواقع المعاش في ليبيا بدءًا من الوجود التركي إلى غاية الاحتلال الإيطالي، ثم الوجود العسكري الفرنسي البريطاني الأمريكي عشية نهاية الحرب العالمية الثانية، لتتمكن من الحصول على استقلالها في 31 أكتوبر 1951م لتصبح بذلك دولة ملكية بنظام فيدرالي ذي ثلاث ولايات (طرابلس، برقة، فزان) برئاسة الملك إدريس السنوسي، ثم تتحول إلى دولة موحدة في 27 أبريل 1963م رغم سعي القوى الغربية لإبقائها تحت سيطرة الحكم الاتحادي، غير أن الحكم الملكي لن يُعمر طويلا نظرا

(1) زايد عبيد الله مصباح، "إشكالية بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار". مجلة المستقبل العربي، العدد

للطابع القبلي الذي يميّز المجتمع الليبي وصعوبة الولاء للملك والقبيلة في الآن ذاته حيث قاد مجموعة من الضباط الأحرار الوحدويون انقلاباً ضده في الفاتح من سبتمبر 1969م بقيادة الملازم الأول معمر القذافي نتيجة وجود الملك إدريس السنوسي في الخارج للعلاج، لتدخل ليبيا من خلال النظام الجماهيري إلى النفق المظلم الذي ألغى كل المؤسسات السالفة -اقتداءً بالجارّة الشرقية مصر- وتبني نظام الأحادية الحزبية تحت مُسمّى الاتحاد الاشتراكي، ونتيجة لخلافات حادة بين مجلس قيادة الثورة ومحاولات الانقلاب عليه من قبل الضباط الوحدويون مارس كل أشكال التصفية في صفوفهم ليعلن العقيد القذافي عن ثورته الشعبية في عام 1973م والتي تخلّى بموجبها عن العاملين البيروقراطيين لصالح اللجان الشعبية. (1)

- الهيمنة على الأطر والمؤسسات الثقافية التقليدية قصد تطويعها في مسار أهداف السلطة السياسية ومن خلال تجنيد المؤسسات الدينية والحد من دورها في الفضاء التعليمي والثقافي والتي كانت تضطلع بالمحافظة على تواصل واستمرارية ثقافة المجتمع، الأمر الذي كانت انعكاساته السلبية على منظومة القيم خاصةً فيما يرتبط بقيم الحرية، المساواة، العدالة الاجتماعية، التسامح، الثقة، الجهاد، حقوق الإنسان، والحكم الرشيد وغيرها. وكرد فعل على هذه السياسة تولدت تيارات رافضة في شكل تنظيمات سرية، كجماعة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية المقاتلة، ولكن هذه التنظيمات لم تتمكن

(1) محمد بالجيلالي، التداعيات الإقليمية للفشل الدولتي في منطقة شمال إفريقيا، عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2018، ص 32-33.

من ممارسة دورها بسبب تعرض أعضائها لحمولات من الملاحقة والاعتقال والسجن والتعذيب والإعدام.

- انتهاج خطاب سياسي تحريضي وتعبوي هدفه تصفية مبادئ الديمقراطية وتجريم من يتبناها، وذلك من خلال تضمين محتويات هذا الخطاب في مناهج التعليم الرسمي، كمواد القراءة، التربية، التاريخ، والثقافة السياسية، وأيضا في مؤسسات التكوين السياسي، ومن ضمن هذه المحتويات التعبيرات التي جاء بها القذافي في كتابه الأخضر مثل: "التمثيل تدجيل" "الحزبية إجهاض الديمقراطية"، "لا ديمقراطية دون مؤتمرات شعبية"،... وغيرها. فلقد أسهم هذا الخطاب في خلق ثقافة سياسية تابعة نتيجة للتهميش الثقافي والقحط الفكري، وما صاحب ذلك من عدم مبالاة، كما احتوى هذا الخطاب مفاهيم مضللة لقيم الحرية والديمقراطية، وما يرتبط بهما من قيم ذات العلاقة؛ وهذا ما أكدته الدراسات التي أجريت في هذا الشأن، حيث أشارت إلى حدوث نوع من التخلخل في القيم، فالتعليم في إطار هذه السياسة لعب الدور المهم في ظهور ما يمكن أن يُسمى شعور الفردانية المتمحور حول تقديم المصلحة الشخصية.

- أظهرت سلوكيات السلطة السياسية على صعيد الممارسة وجود فجوة أو تناقض بين الأداء الرمزي لهذه السلطة وواقع الممارسة، فقد جاء الخطاب السياسي مليئا بمناشدة للقيم، مثل المساواة، الحرية، الديمقراطية، والوعود بالإنجازات والمكافآت والإصلاحات مثل: "السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب"، "المؤتمرات الشعبية تقرر واللجان الشعبية

تتفّذ"، وما سمي "الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان"، وغيرها؛ أما من حيث الممارسة، فكانت النتيجة صفراً، إذ ظلت هذه الوعود مجرد حبرٍ على ورق.⁽¹⁾

- كان لغلبة النرجسية والنزعة الفردية في نظام حكم القذافي تأثيراً في سياسته التي ارتكزت على أساس السيطرة القسرية، وتوفير مغريات قوية لضمان استمرار الولاء لسلطته؛ ولعل تلك النزعة وجدت من العوامل ما زاد من حدتها بحكم طبيعة الحكم العسكري، وهو ما أنتج غياب المجتمع المدني في ليبيا ليحل محله المجتمع القبلي والعشائري على حساب الهوية الوطنية، كما أدت إلى انعدام الحريات بما فيها حرية الرأي (مختصرة عبارة "سيروا ونحن من ورائكم").

- إن سياسية نظام القذافي وسلوكياته كانت تركز مبادئ البراغماتية النفعية والانتهازية، وفكر ميكافيلي المرتكز على أساس "مبدأ الغاية تبرر الوسيلة"

- كذلك نجد أن حكمه المديد كان يفترق منذ اللحظة الأولى إلى كل شرعية، فهو على صهوة الدبابة أتى إلى السلطة، وانقضّ على عهد سياسي تمتع فيه الليبيون بالحريات. وهو لم يأت بمكتسبات تنموية أو وطنية يعوّضُ بها فقدانه الشرعية الديمقراطية، ويضع عن طريقها شرعية الإنجاز، لأنه منذ اللحظة الأولى -التي أنجز فيها انقلابه العسكري- أنهى السياسة والحياة السياسية في ليبيا، ووظف ثروة البلد في بناء أجهزة أمنية ضارة، وفي شراء ولاء القبائل، ومارس الإرهاب الأعمى ضد المعارضين لحكمه، ونشر الخوف

(1) المرجع نفسه، ص 88.

في المجتمع، وأطلق قوى في تفاصيل الحياة اليومية للمواطنين، فمِنع أي شكل من أشكال التعبير والاحتجاج، حتى أكثرها تواضعا وأقلها رمزية.⁽¹⁾

- قيام القذافي بإلغاء إضفاء الطابع المؤسسي على الدولة الليبية ومنع البلاد من إنشاء دولة ديمقراطية حديثة ، على الرغم من إدعائه أن إدرته مبنية على الإرادة الشعبية.⁽²⁾
- كما أن أحد ركائز النظام الليبي التي أكدها القذافي مرارا هي أنه يمثل امتدادا للثورة الناصرية المصرية، وأنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، وهو الأمر الذي كانت لها انعكاسات على التوجهات الداخلية والخارجية للسياسة الليبية، أدت بدورها إلى سلسلة من المغامرات على الساحتين الإقليمية العربية والإفريقية وعلى الساحة الدولية أيضا، قبل عودة النظام لمحاولة التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فتقلبات السياسة الخارجية الليبية -بين السعي للوحدة العربية تارة والإفريقية تارة أخرى، وما بين مشاريع وحدوية وثنائية حينًا، ومشروعات اتحادية جماعية حينًا آخر، ومغامرات النظام في دعم ومساندة العديد من المنظمات وحركات التمرد في أركان المعمورة المختلفة- رسّخت شعورا بالمرارة لدى شرائح كبيرة من المواطنين الليبيين بسبب تبديد ثروات بلادهم في تلك المغامرات والسياسات والتعويضات⁽³⁾.

(1) عبد الإله بلقزيز، ثورات وخيبات في التعبير الذي لم يكتمل، بيروت، منتدى المعارف 2012، ص 85-86.

(2). Libya Conflict Insight ,Institute for Peace and Security Studies, Addis Ababa University. February|. Vol.1.2018 .

(3) عادل زقاع، سفیان منصور، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية"، مجلة السياسات العربية، العدد 25، 2017، ص 48.

2- العامل القبلي: كان أثره الكبير في استبدال النظام السياسي الليبي السابق، وتقصي المتابعة المتأنية لمسيرة البناء السياسي للدولة الليبية (الجماهيرية) إلى تأكيد حضور القبيلة في خطط النظام وسعيها الدائم إلى توظيفها وتجنيدها⁽¹⁾.

فعدت القبيلة واحدة من العوامل التي أثرت في تشكيل الثقافة السياسية الحديثة والمعاصرة في ليبيا؛ ولهذا لا يمكن لأي سياسي ليبي أن يتجاوز دور القبيلة وتأثيرها السياسي، فرغم وعود الغدافي في بداية الانقلاب بوضع حد لموالات القبائل وعدّها بأنها تعود إلى عصر آخر لم يتخلص من هذه الذهنية والثقافة التقليدية حيث لجأ إلى دعم القبائل مرة أخرى من أجل التخلص من معارضيه أو رفاق دربه الذين شاركوه في انقلاب 1969، كما جعل من القبيلة إحدى آليات التنافس وربما الصراع بين مكونات المجتمع الليبي بما يُديم حكمه لأطول مدة ممكنة. إن الطريقة التي لعب فيها الغدافي الورقة القبلية -من الاستبعاد إلى شراء الولاءات ودمج نظام الولاية- أدت إلى منافسات بين القبائل في محاولة كل منهم الحصول على المنافع والامتيازات⁽²⁾، مستفيداً من توزيع (الريح النفطية) عليهم بشكل واسع. وفي سبيل إحكام قبضته على السلطة بشكل عام لجأ إلى تطبيق رؤيته السياسية القائمة على فكرة (النظام الجماهيري) أي النظام القائم على اللامركزية وكل المستويات لتصبح عملية اتخاذ القرار في يد المواطنين أنفسهم من خلال الديمقراطية المباشرة عن طريق (المؤتمرات

(1) محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسيولوجية للدولتين التونسية والليبية، الدوحة، مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص13.

(2) عبد العظيم جبر حافظ، المرجع السابق، ص105 .

الشعبية) التي شرحها في كتابه المعروف (الكتاب الأخضر) عام 1976، وسماه (النظرية العالمية الثالثة)، وفي الواقع لم تكن هذه الفعاليات ذات جدوى لأن القرارات كانت بيد القيادة المركزية وتحديداً بيد (معمر القذافي)، إضافة إلى ذلك أنشأ اللجان الثورية والقبلية والقيادات الشعبية، كما ذهب إلى مدى أبعد بتجريد الجيش الليبي من قوته العسكرية واستبدال مؤسسات الجيش بالميلشيات الشعبية والكتائب التابعة له عن طريق أبناءه فضلاً عن المنظومات الأمنية، كل هذه التنظيمات تعد وسائل مراقبة للشعب الليبي سيما بعد ظهور أنشطة معارضته ضد النظام مثلما حصل في العقاب الجماعي الذي تعرضت له قبيلة (ورقلة في بني وليد) حينما قام نفر من أبنائها بمحاولة انقلابية ضد القذافي عام 1996.⁽¹⁾

3- التحكم بالاقتصاد الليبي:

تعد ليبيا واحدة من الدول المهمة المصدرة للنفط والغاز إذ تمتلك واحد من أكبر احتياطات النفط في إفريقيا وسابع أكبر احتياطي في العالم، وبحسب منظمة (أوبك) قدرت ثروتها الطبيعية مع نهاية عام 2009م بحوالي (46,6) مليار برميل من النفط، هذه الثروة لم يستفد منها المجتمع الليبي في بناء بنية تحتية سليمة، ونظام إقليمي وصحي فاعل بسبب استئثار النظام السياسي الليبي بالثروة سيما ثروة (النفط) الذي بقيت عائداته سرا من أسرار النظام الذي لا يمكن لأي جهة أن تعرف حجم عوائده واستثماراتها.

(1) المرجع نفسه.

وبما أن هذه الثروة من المفترض أن تسهم في فرض الازدهار للمواطنين، نرى أن البلدان تفتقر إلى المؤسسات الديمقراطية وقد عملت على تعميق الفساد والاستبداد والديكتاتورية، فقد انخفضت مستويات المعيشة وتعمق الفقر واللامساواة وهبط نصيب الفرد الليبي من الدخل القومي إلى مستويات أدنى إلى مستويات الستينيات، بسبب الفساد المستفحل الذي عزز دور اللجان الثورية وكثير من ضباط الجيش والكتائب ومكاتب الاتصال الخارجي وغيرها من الدوائر التي تؤيد النظام، ففي تقرير مؤشرات (مدركات الفساد) لعام 2010م جاءت ليبيا بالمرتبة (146) من بين (178) بلد، ولقد اغتنت عائلة القذافي وأتباعها على حساب تنمية البلاد، وبدد القذافي ثروة البلاد في مشاريع غير مجدية في الداخل والخارج باستثناء مغامرات باهظة التكاليف في الخارج، حيث قام النظام الليبي بتبديد ثروات كبيرة في دعم وتمويل الإرهاب الدولي عبر تقديم الأسلحة إلى كثير من الحركات في دول الجوار كالسودان، التشاد، النيجر، اليمن، لبنان، وتركيا، مما دفع الولايات المتحدة إلى فرض عقوبات شديدة على ليبيا وعائدات البلاد من الحصار الاقتصادي ناهزت (10) سنوات كان لها الأثر المدمر على الاقتصاد الليبي، فضلا عن تبديد أموال طائلة في بناء برامج أسلحة تدمير شامل سرعان ما تنازل عنها بعد احتلال العراق عام 2003.⁽¹⁾

4- كما كان للعامل الاجتماعي: دورا هاما في تصاعد حالة الاحتجاجات وتطورها نحو الثورة، وجاء تأثير هذا العامل من خلال حالة التغير الديموغرافي، التي كانت تعيشها ليبيا

(1) المرجع نفسه، ص106.

قبيل الثورة، متمثلة في زيادة شريحة الشباب - أقل من 25 - والتي شكلت 52% من مجموع السكان، حيث كانت هذه الفئة ترفض حالة التناقض القائمة بين الشعارات والمثل التي تربو عليها وتنشأ في إطارها-والتي تؤكد قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشعب- وبين واقع يناقض ذلك تماما في ظل سياسيات الانفتاح والخصخصة والفساد التي هددت قطاعات كبيرة من الشباب.⁽¹⁾ كما أدى ازدياد عدد الخريجين من المعاهد والجامعات الليبية -الذين لم يهيئوا مهنيا وثقافيا واجتماعيا لأخذ مكان الأجانب في الأعمال الصناعية والخدماتية - إلى انتشار البطالة هذا من جانب، ومن جانب آخر نشأ جيل جديد سياسيا واقتصاديا من جيل أبناء لجان الثروة والتنظيمات الأمنية الذي تمرس آباؤه على روابط القرابة مع النظام للحصول على امتيازات السلطة مما جعل الفرق واضح، وأنشأ بذلك طبقة فقيرة وأخرى غنية.⁽²⁾

ولقد كانت الآمال معقودة على إمكانية النظام السياسي الليبي السابق بتطبيق بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية خاصة بعد عام 2003، ورغم محاولات القذافي ظنا منه أنه قام بتحويلات اشتراكية - باعتماده منها معتدلا وإطلاقه إشارات للعودة إلى النظام الاقتصادي الحر - سارت إشاعة حالة عدم الاستقرار السياسي لأنه من غير الممكن أن تتوافق سلطة الاستبداد مع اقتصاد السوق... إلخ، فارتفعت أسعار الوقود بنسبة 30% على

(1) أحمد خليف عفيف، "الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية" مجلة دراسات العلوم

الإنسانية والاجتماعية ، العدد 3، 2015، ص666

(2) المرجع نفسه، ص107.

الرغم من أن النفط يشكل (90%) من الصادرات الليبية و (70-80%) من واردات الحكومة، وشدد القذافي قبضته على رجال الأعمال واعتقلهم على أساس أنهم يحتكرون ميدان العمال التجاري ويخرقون مبادئ اشتراكية الشعب.⁽¹⁾

(1) المرجع نفسه.

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية

عدت ليبيا التجربة الأولى التي شهدت تدخلا خارجيا عسكريا مباشرا تحت مظلة حلف الناتو ضمن بلدان ما سمي "بالربيع العربي"، وبالطبع أن لهذا التدخل أسبابه المرتبطة بطبيعة التحالفات والمصالح الإستراتيجية الدولية، وما الدافع الإنساني وحماية المدنيين سوى ذريعة تُخفي وراءها صراع المصالح الدولية على ليبيا.

ويبقى السؤال لِمَ ليبيا؟، فمن الطبيعي أن لهذا التدخل أسبابه الإستراتيجية بعيدة المدى، إذ إن ليبيا تقع في موقع إستراتيجي مهم للغاية ونقطة التقاء بين أوروبا والوطن العربي وإفريقيا، وكان التنافس الدولي على ليبيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية هو الدافع نحو استقلالها للحيلولة دون استئثار قوة ما للسيطرة عليها، كما بينت سياسيات القذافي الفريدة أن من يسيطر على ليبيا يمكن أن يهدد أمن هذه الأقاليم مجتمعة واستقرارها، يضاف إلى ذلك أن ليبيا تعد من البلدان المنتجة للنفط وتقدر حصتها الحالية من إنتاج النفط حوالي 2% من الإنتاج العالمي، وتحتل ليبيا المركز الخامس عالميا في احتياطات النفط الصخري بعد روسيا وأمريكا والصين والأرجنتين، فضلا عن ذلك توفر مصادر الطاقة البديلة عبر استغلال الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح والحرارة الكامنة بالصحراء الليبية التي هي مصدر مثالي للطاقة البديلة التي يمكن لبلدان القارة الأوروبية الاعتماد عليها، لا سيما في ظل اتساع التلوث في بلدان أوروبا، كما أن وزارة الطاقة الأمريكية ترى في المناخ الليبي مكانا

مناسبا لتطوير تقنية الطاقة البديلة، وبهذا تعد ليبيا أحد أهم مصادر الطاقة المتعددة في المستقبل المتطور. (1)

لذلك كان العالم الخارجي يسعى إلى الاستفادة من مزايا ليبيا، وما كان القذافي مستعدا لأن يقدمه إشباعا لنزواته التافهة لذلك حرض قادة الدول على تجنب أي مواجهة معه بل محاولة ترويضه وإدماجه بعد فرض العزلة عليه لسنوات، ومن دون إغفال أهمية دور المخططات الإستراتيجية العالمية فيما جرى فبمجرد انطلاق شرارة الثورة الشعبية في شباط/ فبراير 2011م سارع العالم إلى دعمها للإطاحة به، فتهاوى نظامه الضعيف والمتشردم في مستوى مؤسساته الأمنية أو تحالفاته القبلية أو العسكرية⁽²⁾، وبجانب القوى الكبرى فإن الفاعلين الإقليميين البازغين في المنطقة بعد الثورات-مثل تركيا وقطر- أمسوا أكثر تغلغلا في الشأن الداخلي بعد الثورة فبينما اتّجهت الأولى لتعزيز استثماراتها، فإن قطر لعبت دورا مؤثرا في إطار تمددها إقليميا لم تمارس تدعيما لسلطة الحكومات القائمة بعد الثورة، بل تم اتهامها بدعم فصائل سياسية بعينها على حساب الأخرى، وعلى ذلك بدا أن

(1) سداد مولود سبع، "عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، 2017، ص 161.

(2) يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 205.

القوى الكبرى والإقليمية مهمة بجني مكاسب إسقاط القذافي أكثر من تعزيز البناء الداخلي في ليبيا. (1)

كذلك من بين الأسباب التي أدت إلى اندلاع الأزمة في ليبيا الاقتداء بالثورات العربية في كل من مصر وتونس وإسقاط أنظمة الحكم في هذه البلدان، وبذلك قرر الشعب الليبي مواصلة الدرب في إطار ما يسمى بالربيع العربي، واستمد الشعب الليبي في 17 فيفري 2011 مبادئ ثورته من الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، من أجل القضاء على كل أشكال الفساد والبيروقراطية والديكتاتورية. (2).

* كذلك كان للإعلام العربي والغربي ووسائل التواصل الاجتماعي دورٌ في لتبنيه الرأي العام الليبي وانفتاحه على العالم وإطلاعه على حقوق الإنسان، كما شكلت الاتصالات وشبكات التواصل الاجتماعي فسحة كبيرة للحرية مقارنة بالواقع الحقيقي، كما ساهمت التغطية الإخبارية للقنوات الفضائية في نقل أنموذج المحاكاة على المستوى الجماهيري لتضفي صدًا قويا قصد الاستمرار في الثورة.

* كما أن السياسة الخارجية الليبية المتقلبة بين السعي للوحدة العربية تارة وبين الوحدة الإفريقية تارة أخرى -وما بين المشاريع الوحدوية الثنائية حينها، ومشروعات اتحادية جماعية تارة أخرى، ومغامرات القذافي في دعم ومساندة منظمات وحركات التمرد في العالم -ولدت

(1) خالد حنفي علي، "الاشتباك المنخفض: التحولات الانتقالية في السياسة الخارجية الليبية" مجلة السياسة الدولية، العدد 193، 2013، ص 85.

(2) ليبيا في نهاية 2017: استمرار الانقسام يبدد تباشير انهاء الفوضى، متحصل عليه: <http://www.dw.com> تاريخ الاطلاع: 2018/03/13، على الساعة 15:00.

شعورا بالضيق لدى الشعب الليبي بسبب تبيد عرق جبينهم وثرواتهم في سياسة تافهة، إضافة إلى تقديم التعويضات لفرنسا بقيمة خيالية، والتراجع عن فكرة امتلاك السلاح النووي في حين غالبية الشعب يعاني من الجوع والفقير.

كل هذه العوامل ساهمت في تفجير الأزمة الليبية والتي طالب الشعب بتجسيد

الإصلاحات السياسية والنظامية والاجتماعية لتتطور إلى المطالبة برحيل القذافي.⁽¹⁾

(1) المرجع نفسه.

المبحث الثاني: مسار الأزمة الليبية

لقد شكل تاريخ 2011م منعطفًا خطيرًا على دول العالم العربي عامة والحالة الليبية خاصة في إطار ما يُعرف "بالحراك العربي" حيث ساهمت جملة العوامل الداخلية والخارجية في إثبات عدم قدرة النظام السياسي القائم على الاستمرارية، وهو ما أدى إلى نقل الأزمة الليبية من مرحلة الانتفاضة إلى مرحلة أكثر تعقيدًا، ومن هذا المنطلق سوف نعرض في إطار هذا المبحث على مسار الأزمة الليبية بجميع حيثياتها:

المطلب الأول: ليبيا في ظل المرحلة الانتفاضة

انطلق نداء التظاهرات في ليبيا -والذي كان يوم غضب حينها- عن طريق شبكة الإنترنت إذ تم توجيه الدعوة الرئيسة من خلال "موقع الفيس بوك" حيث أنشأ نشطاء ليبيا من معارضة المهجر صفحة بعنوان انتفاضة 17 فبراير 2011م ليحمله يوما للغضب في ليبيا. وعبر البيان المنشور بالصفحة عن ضرورة الخروج للتعبير عن الفساد والقهر الذي تعيشه ليبيا، وبدا واضحا أن الشباب الليبي توقع -من الخبرتين المصرية والتونسية- التعامل القمعي من قبل نظام القذافي.

يذكر البيان أنه حتى إن تم تفريقنا فعلينا أن نعيد الكرة كل يوم، علينا أن نصرّ على البقاء في الشارع علينا أن نحافظ على بلادنا، فلا نخرب ولا ندمر، علينا أن نحافظ على شعلة الثورة مستمرة حتى النصر، ولنا في ثورة تونس ومصر خير مثال، وعلينا أن نجعل الأيام

التي تلي كلها 17 فبراير، والاستمرار مهم حيث أننا لن نحقق النصر من أول يوم، ربما في أسبوع أو إثنين أو أكثر، وكان للبيان مطالب محددة وواضحة تلخصت في: (1)

1- إسقاط النظام

2- الحرية والكرامة

3- إنشاء دولة الدستور والقانون

4- محاسبة المجرمين الذين سفكوا دماء شعبنا.

تزامن بيان صفحة 17 فبراير مع صدور بيان آخر من قوى سياسية ليبية متعددة بالمهجر، تطالب فيه القذافي بالتناحي عن الحكم، وتؤكد حق الشعب الليبي في التعبير والتظاهر، فالدور الذي لعبه المجتمع الافتراضي في الثورة الليبية لا يقل أهمية عن دوره في ثورتي مصر وتونس، ولكن ما ميز الحالة الليبية هو وجود أغلب النشاطات عبر الأنترنت خارج ليبيا كجزء من معارضة المهجر، ولهذا لم يكن ممكنا نجاح دعوات يوم الغضب في ليبيا، من دون الالتفاف حول هذه الدعوات من قبل قوى سياسية فاعلة داخل ليبيا، ونظرا لغياب الأحزاب السياسية وقوى المعارضة عن المشهد السياسي الليبي، عوضتها نيابةً التنظيمات الثقافية، وكان لنقابة المحامين الدور الأكبر في إشعال شرارة الاحتجاج داخل ليبيا، خاصة أن نشطاء نقابة المحامين يداومون منذ عامين على تنظيم الاحتجاجات السلمية

(1) زياد عقل ، عسكرة الانتفاضة ،"النشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية "،مجلة السياسة الدولية،العدد

للمطالبة بصياغة دستور وإعلاء سيادة القانون، وكان اعتقال "فتحي تريل" سببا رسميا في بدء التظاهرات من بنغازي.⁽¹⁾

حيث انطلقت المظاهرات يوم 15 فبراير إثر اعتقال محامي ضحايا سجن أبو سليم "فتحي تريل" في مدينة بنغازي، وخرج أهالي الضحايا ومناصروهم لتخليصه وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله، وتلتها يوم 16 فبراير مظاهرات أخرى للمطالبة بإسقاط النظام بمدينة البيضاء فأطلق رجال الأمن الرصاص الحي وقتلوا بعض المتظاهرين.⁽²⁾

وفي اليوم بالزنتان قام المتظاهرون بحرق مقر اللجان الثورية، ومركز الشرطة الداخلي، ومبنى المصرف العقاري بالمدينة، وازدادت الاحتجاجات بعد سقوط أكثر من 400 ضحية ما بين قتل وجريح برصاص قوات الأمن ومرترقة جلبهم النظام وتحول الوضع إلى ثورة مسلحة تسعى إلى الإطاحة بمعمر القذافي الذي قرر القتل حتى اللحظة الأخيرة، وبعد أن أتم المعارضون سيطرتهم على الشرق الليبي أعلنوا فيه قيام الجمهورية الليبية بقيادة المجلس الوطني الانتقالي، وفي يوم 20 انتفضت مدينة طرابلس وهي العاصمة الليبية وقد أفلح شباب العاصمة في إسقاطها ونظام القذافي، وصدر أول قرار رسمي بشأن الأحداث في ليبيا من مجلس الأمن الدولي رقم 1970.⁽³⁾

(1) المرجع نفسه.

(2) أماني غازي جرار، الفكر السياسي المعاصر، أيديولوجيا السياسة، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2015، ص 151.

(3) المرجع نفسه، ص 152.

المطلب الثاني: ليبيا في ظل التدخل الدولي وقرارات مجلس الأمن

لم يكن من اليسير اقتلاع أركان النظام من دون تدخل دولي، ارتكازا على قرار مجلس الأمن رقم 1973 حيث كان المقصود من القرار حماية المدنيين، فأنشئ نظاماً فعالاً لتنفيذه، سمح باستخدام طائرات حلف الشمال الأطلسي لفرض منطقة الحظر الجوي، ثم تدمير القدرات القتالية والمقدرات العسكرية لنظام القذافي، والملاحظ أن استلام العالم لدعوات المعارضة الليبية -بهدف التدخل لوقف نظام القذافي عن قتل المدنيين وتجهيزاته لمذبحة كبرى في بنغازي - فيه نوع من التسطيح لمسافة التدخل، بحيث لا ننسى أن دعم الثوار في ليبيا يتصل بشكل كبير بالأهمية الجيوإستراتيجية، كما تم ذكرها سابقا باعتبارها تمتلك أهم احتياطي للنفط والغاز العالمي وهو المصدر الحيوي لأوروبا بالذات، فليبيا تمتلك فوائض مالية هائلة في حين أن كل دولة تعاني من أزمة مالية تقريبا.

وكان ترك القذافي يصرف كما يحلو له غير مناسب لمصالح دولية مختلفة، خاصة بعد إطلاقه لسياسته الإفريقية القائمة على محاربة النفوذ الغربي والأمريكي الذي يواجه تغلغل الصين في إفريقيا؛ ولم يكن بحاجة إلى إزعاج آخر يأتي من القذافي، ومع أن التدخل الإسباني تم بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي -وجاء بهدف نبيل- إلا أنه يخضع لاعتبارات سياسية شديدة الانتحالية، أي أن المصالح السياسية للدول التي يحق لها

التصويت-لمصلحة تمرير قرار دولي باستخدام القوة العسكرية ضد دولة ما أو ضده عندما-
تكون لها أهمية خاصة في اتخاذ هذه القرارات.⁽¹⁾

وبالعودة إلى الأهمية الإستراتيجية التي تمتاز بها ليبيا تبرر السبب وراء التدخل العسكري المباشر من قبل الناتو؛ والذي يسير ضمن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في دعم نظرية الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية لإعادة هيكلة الشرق الأوسط، والتي كان يقف وراءها عقلية صانع القرار الفرنسي والبريطاني الذي رفض الإذعان للقيام بمساع دبلوماسية جادة في ليبيا، والإصرار على التدخل لكن بشرطين، الأول مظلة الناتو، والثاني مشاركة الحليف الأكبر المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع حصول الحلف على موافقة مجلس الأمن الدولي -وفقا للقرار المرقم 1973- أكسبه الشرعية للتدخل، واستمر التدخل أيضا بعد انتهاء العمليات العسكرية، إذ نص على:⁽²⁾

1- تخويل الدول الأعضاء اتخاذ كافة التدابير الضرورية لحماية المدنيين والمناطق التي يقطنها المهددون بالهجمات.

2- استبعاد استخدام قوات الاحتلال الأراضي الليبية.

3- تشديد الحظر على تصدير الأسلحة إلى ليبيا بدعوة جميع الأعضاء إلى تفتيش كافة السفن والطائرات القادمة من ليبيا والذاهبة إليها.

(1) المرجع نفسه.

(2) سداد مولود سبع، المرجع السابق، ص ص 161-162.

4- توسيع تجميد الأرصدة الليبية بما فيها سلطة الاستثمار والبنك المركزي الليبي وشركة النفط الوطنية الليبية.

وعلى الرغم من أن هذا التدخل كان له الدور المباشر في إسقاط القذافي، غير أنه كان أحد الأسباب المباشرة في تفجير الساحة الليبية، فثمة تيارات ترى أن وجود بعض القواعد العسكرية للنااتو بمثابة إعلان احتلال، وحتى مع رفض كل القوى السياسية للنفوذ الخارجي، إلا أن أغلب الدلائل تشير إلى رغبة الشركات الغربية في المساهمة في إعادة إعمار ليبيا للفوز بأكبر حصة من عقود الإعمار والاستثمار، ومن ثمّ كان الإصرار على التدخل سواء بسبب رغبة التخلص من القذافي أو الهيمنة على مصادر الطاقة أو الفوز بعقود إعمار السالفة الذكر، مما جلب تأثيرات كارثية على ليبيا. وإصرار أمريكا وحلفائها على التدخل العسكري رغم الإدراك المسبق أن إسقاط القذافي سيفضي إلى الفوضى التي تتعدد بها الشخوص، القيادات، المصالح، الأهداف، والتوجهات المختلفة بالمستويات التي تجعلها تتوزع بين القبلي والديني والجهوي والعسكري، الأمر الذي دفع وزير الدفاع الفرنسي للقول إن جنوب ليبيا تحول إلى وكر للأفاعي، وبعض المحليين الغربيين كانوا قد حذروا من أن التدخل العسكري سيفضي إلى أوضاع مشابهة لتلك التي عرفتتها الصومال من انتشار مفرط للسلاح وتعدد الميليشيات المتنافسة والمتصارعة، وعليه كان التدخل أحد المدخلات المهمة في استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي.⁽¹⁾

(1) المرجع نفسه.

وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى سقوط العاصمة طرابلس 2011م، ثم أعقب ذلك

بشهرين مقتل القذافي في 20 أكتوبر من العام نفسه.⁽¹⁾

ورغم أن تدخل حلف شمال الأطلس الناتو كان فعالا في إزالة القذافي من السلطة، إلا أنه

خلق فراغا أمنيا هائلا في دولة ما بعد القذافي، مما جعل من إعادة الإعمار عملية

صعبة.⁽²⁾

غير أن هناك من المختصين في الشأن الليبي من يرى أن سرعة تدخل الغرب والوقوف

إلى جانب الثوار -حتى آخر لحظة من سقوط النظام -كان له غاية أخرى ، وتم صبغها

ظاهريا بالدواعي الإنسانية ومن بين هذه الدواعي النفط، وفي هذا الصدد يقول "عز الدين

عقيل" التدخل الدولي في ليبيا كان أشبه باحتلال، وربما تكمن الأسباب الحقيقية للتدخل في

اعتبارات عدة منها النفط، حيث توجد 34 مصفاة في أوروبا لا تعمل إلا على النفط الليبي

بسبب شدة النقاء العالية، واستبدال النفط الليبي يعني إضافة وحدات تقنية جديدة وهذا يحتاج

إلى تمويل والعالم في أزمة مالية ولن يعطي أوروبا هذا التمويل، هذا إلى جانب الرساميل

المالية التي تملك المصافي، فلماذا تبحث عن بديل بعيد والنفط الليبي بجانبها؟؟" ونفس

التوجه يذهب إليه الدكتور "جهاد عودة" في مؤلفه الموسوم ب: الثورات العربية وأثرها على

طبيعة التغير الدولي: بناء الإشكالية فيقول: ".....فاجأت الثورة الليبية أصدقاء القذافي

(1)خالد حنفي علي، أبعاد وجهود التسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، القاهرة، مركز الإقليمي لدراسات

الاشتراكية، 2015، ص 63.

(2)إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، قطر، مركز بروكنجز الدوحة،

2013، ص 31.

وتحولت إلى ثورة مسلحة، دفعت الغرب إلى التدخل العسكري لحماية مصالحهم سيما الجانب النفطي منها، حيث كان الغرب يستورد 80 من النفط الليبي، وبالتالي لم يتدخل الغرب من أجل الحصول على النفط بل للحفاظ على ما كان يحصل عليه في عهد القذافي هذه نقطة مهمة جدا وعلى الجميع تسليط الضوء عليها"، إن الكلام السابق يعني أن المجلس الوطني الانتقالي سيظل مدينا للدول المتدخلة، وسيسعى جاهدا من أجل مراعاة مصالح هذه الدول في ليبيا. (1)

وهناك أمر آخر وهو لا يقل أهمية عن النفط ويخص "إشكالية علاقة نظام القذافي بالغرب" وفي هذه النقطة بالذات يقول الباحث في الشؤون الليبية عز الدين عقيل: "لا أحد ينكر إشكالية الغرب مع ليبيا، ونقصد علاقات الدول الغربية مع النظام الليبي، والذي تورط معه في اتفاقيات وصفقات مشبوهة تمت بدءًا من موضوع تعويضات العمليات الإرهابية، والامتيازات النفطية التي نال فيها سماسرة القذافي وأقاربه مبالغ كبيرة، فقد أوصلت هذه الأطراف للعالم خطوة المعلومات الموجودة عند القذافي"، ولهذا سعى الغرب من أجل الحؤول دون محاكمة القذافي بل والعمل على القضاء عليه شخصيا وهو ماتم فعلا في 20 أكتوبر 2011. (2)

(1) عبد الحق زغدار و أفهيم رملي، "ثورة شباب ليبيا 17 فيفري 2011، دراسة في أسبابها، حيثياتها و مستقبلها، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 6، 2014، ص 138-139.

(2) المرجع نفسه، ص 139.

المطلب الثالث: ليبيا في ظل المرحلة الانتقالية

منذ الأسبوع الأول لاندلاع انتفاضة 17 فبراير تمكن المنتفضون في بعض المدن من طرد جميع رموز السلطة التي كانت قائمة في المدينة، وأعلنوا تحرير مدينتهم، وشكلوا لجنة تشرف على سير الأمور العامة في المدينة وبعد أن تكاثرت عدد المدن المحررة، اجتمعت كأنها اللجنة التسييرية في مدينة البيضاء وأعلنت عن تشكيل لجنة عليا مهمتها إدارة الصراع مع السلطة القائمة عُرفت باسم "المجلس الوطني الانتقالي المؤقت"، وتم ذلك يوم 27 فبراير 2011، وبعد أسبوع اتفق أعضاء المجلس في مدينة بنغازي على تكليف بعضهم بمهام معينة، فاختير الرئيس ونائبان له وناطق رسمي، إلى جانب مسؤولين عن المهام التنفيذية التي يقوم بها رئيس الوزراء والوزراء، باسم المجلس التنفيذي. وأصدر المجلس إعلانا دستوريا ينص صراحة على بناء مدينة ديمقراطية. (1)

تم اختيار حكومة انتقالية، كان منها اتخاذ الإجراءات المناسبة لانتخاب الهيئة التشريعية (المؤتمر الوطني العام)، وكان المفروض أن يسلم المجلس السلطة للهيئة المنتجة، وبذلك تنتهي مهمته، وأجريت الانتخابات في 07 جويلية 2012 تتناول عملية تداول سلمي للسلطة بسلام، ومع انقسام المترشحين -بين عدد كبير من الأحزاب حديثة التكوين والمستقلين- إلا أنه تبين منذ الأيام الأولى وجود كتلتين بارزتين أهمها: جماعات الإسلام السياسي والأخرى الليبراليون ولعدم خبرة الليبيين بالنظام الديمقراطي لم يؤدِّ هذا لانقسام إلا إلى تجاذبات مدمرة

(1) إبراهيم نصر الدين، حال الأزمة العربية: 2014-2015 الإعصار من تغيير النظم الى تفكيك الدول، بيروت، مركز

حيث تبارت بعض زعامات الإسلام السياسي داخل المؤتمر في توجيه مختلف التهم إلى كل عضو خالفها الرأي، بما في ذلك التشكيك في أهليته ودينه، كما لا يرضى بعضهم بوجود أعضاء من النساء في القاعة نفسها، على الرغم من أن حصة المرأة بلغت 16% من مجموع أعضاء المؤتمر، لذلك قاد هذا الوضع إلى الكثير من التنافر وعرقلة عمل الحكومة ولأن هؤلاء عبارة عن قادة ميليشيات فقد استعانوا بعناصره المسلّحة لفرض قرارات وتمير قوانين تنص على إقصاء بعض شرائح المجتمع وهو ما يتعارض مع أبسط مبادئ الديمقراطية، وهكذا أفادت بعض التحديات داخل المؤسسة التشريعية وفي علاقتها بالحكومة إلى تأزم الوضع في البلاد⁽¹⁾.

وفي سنة 14 فبراير 2014 أعلن اللواء خليفة حفتر "عن سيطرة قوات تابعة له على مواقع عسكرية وحيوية في البلاد، وأعلن في بيان له: تجميد عمل المؤتمر الوطني (البرلمان المؤقت) والحكومة وخارطة طريق لـ -ما أسماه- مستقبل ليبيا السياسي، وبعدها ظهر رئيس الحكومة الليبية وقتها "علي زيدان" في كلمة متلفزة نافيا حقيقة بيان "حفتر" على الأرض، ومؤكداً أن هناك تواصل بين الحكومة والمؤتمر الوطني العام، وأن السيطرة الكاملة على الأرض لوزارة الدفاع والمؤسسات الأمنية في الدولة⁽²⁾، وكنتيجة لما سبق انقسمت البلاد بين معسكرين متحاربين.. "عملية الكرامة"، وهي عبارة عن تحالف يتكون من قبائل المنطقة

(1) المرجع نفسه، ص 575.

(2) دعاء محمود محمد عويضة، تحديات عمليات التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الإفريقي منذ عام 2011: (دراسة حالات مصر - ليبيا - تونس)، القاهرة، دار المكتب العربي للمعارف، 2018، ص 88.

الشرقية وأنصار الفيدرالية والوحدات العسكرية الساخطة، وعملية "فجر ليبيا" وهي تحالف من القوى الإسلامية المتحالفة من جماعات مسلحة من مصراتة. كل معسكر يدّعي أنه يملك الحكم والشرعية، وله برلمان وجيشه ورئيس وزرائه الخاص، كما أصبح في ليبيا حكومتان متنافستان، إحداهما في "طرابلس" (1).

حيث استولى تحالف الجماعات المسلحة من "مصراتة" ومدن أخرى في غرب ليبيا، على المطار والوزارات والحكومة الأخرى في "طبرق"، ثم اجتمع مجلس النواب المنتخب حديثاً نهاية يونيو 2014، والذي كان أول انعقاد له 04 أوت 2014 برئاسة "عقيلة صالح عيسى" مع الحكومة التي يهيمن عليها أنصار "حفتر" وأنصار الفيدرالية، وبالتالي فإن القوات المسلحة الليبية الرسمية منها وغير الرسمية على حد سواء في حالة حرب دائمة مع بعضها بعض، حيث يحظى كل فصيل بدعم مجموعة من القبائل والمدن، هذا بالإضافة إلى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" والذي يُعدّ خطراً آخر يهدد أمن المنطقة بشكل عام وليبيا بشكل خاص، وقد أسهم الدعم الإقليمي لكلا المعسكرين بحيث تدعم مصر والإمارات العربية المتحدة "عملية الكرامة" في حين تدعم قطر وتركيا والسودان عملية "فجر ليبيا"، في تعميق هذه الانقسامات. (2)

(1) فريدريك ويري، انتهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة البناء، مركز كارنيغي، متحصل عليه من الرابط: <http://carnegie-mec.org/2014/09/24/ar-pub-56943>، تاريخ الإطلاع: 2018/12/2، على

وفي 17 ديسمبر 2015 تم توقيع اتفاق سياسي ليبي سُمّي باتفاق "الصخيرات"، نسبة إلى مكان توقيعه في الصخيرات المغربية، والذي أشرفت عليه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بقيادة "مارتن كوبلر" بهدف حل الأزمة، والذي نصّ على أن تتولى حكومة الوفاق الوطني الإشراف على أمور البلاد لمدة عام يتم التحضير خلاله لمرحلة انتقالية، ووفقا لهذا الاتفاق تم تشكيل حكومة وفاق وطني في 19 يناير 2016 برئاسة "فايز السراج" شكلها المجلس الرئاسي الليبي والذي تم تشكيله أيضا بموجب الاتفاق وضم تسعة أعضاء مثلوا المناطق الليبية المختلفة، إلا أن المدة القانونية قد انتهت ولم تحرز حكومة الوفاق الوطني أي تقدم بخصوص الأزمة في الداخل الليبي.⁽¹⁾

وبذلك انتهى الواقع السياسي في ليبيا إلى أزمة عميقة فالشرق الليبي تديره حكومة مستقلة وهي الحكومة المؤقتة أو حكومة الأزمة كما يطلق عليها ويرأسها "عبد الله الثني"، أما العاصمة طرابلس ومعظم الغرب فتسير شؤونها حكومة الوفاق الوطني، ويقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات "فايز السراج"، وتُضاف إلى ذلك التحديات الأمنية الكبرى سواء في العاصمة طرابلس أو في بقية المدن والأقاليم، حيث لا تتحكم حكومة الوفاق الوطني بأغلب الأطراف المسلحة على أرض ذات ولاءات سياسية متعددة

(1) دعاء محمود محمد عويضة، المرجع السابق، ص 89.

سواء للأحزاب أو المدن أو القبائل، وبالتالي تتوزع التشكيلات المسلحة في مختلف المناطق وتنشط تحت عدد من التسميات ومن أبرزها: (1)

- 1- القوات التي قادت عملية فجر ليبيا: وهي تشكيلات مسلحة من الثوار من 23 مدينة ليبية تمكنت من السيطرة على مدينة طرابلس، وبسطة نفوذها على معظم الغرب الليبي حيث الثقل السكاني في البلاد، وهي موالية لحكومة الإنقاذ ومن ثم لحكومة الوفاق الوطني.
- 2- تشكيلان جديان تم استحداثهما، الأول تحت مسمى الحرس الرئاسي وقد شرعت بتشكيله حكومة السراج، والثاني الحرس الوطني الذي أنشئ بناء على قرار سابق للمؤتمر الوطني.

- 3- القيادة العامة للجيش الليبي: وهي تسمية أطلقها اللواء خليفة حفتر على المجموعات التي تقاتل معه وأغلب عناصرها من الغرب وقبائل الشرق (العبيدات، العواقير، الفرجان، البراعصة وغيرها)، وهي قبائل تستوطن مدن بنغازي والمرج والبيضاء وطبرق وهي مجموعات تقاتل ضد مجلس شورى ثوار بنغازي وضد ثوار درنة، وقد خسر حفتر كثيرا من عناصره في معاركه ضد بنغازي ودرنة رغم السلاح الذي يتدفق إليه من مصر، مع العلم أن جيش حفتر يقوده عسكريون كانوا في جيش القذافي أمثال ونيس بوخمادة قائد كتائب

(1) تقرير فريق الأزمات الغربي، الأزمة الليبية إلى أين، الأردن، مركز الدراسات الشرق الأوسط، العدد 13، مارس 2017، ص 13.

الصاعقة والعقيد طيار صقر الجروشي قائد القوات الجوية في جيش حفتر والعقيد فرج البرعصي قائد جبهة بنغازي.⁽¹⁾

4- قوات القعقاع والصواعق والمدني: وهي تشكيلات عسكرية من ثوار الزنتان وقد ضمت إليها العديد من عناصر اللواء (32 معزز) التابع سابقا لخميس القذافي ابن العقيد معمر القذافي، وعناصر من كتيبة (المحمد المقريف) المكلفة بحراسة العقيد القذافي ومدينة طرابلس، والتي كان يقودها اللواء "البراني" أشكال المقيم حاليا في القاهرة، وقد دخلت هذه القوات في الصراع مع التشكيلات المسلحة التي قادت عملية فجر ليبيا وانسحبت من طرابلس لتستقر بمدينة الزنتان معقلها الأخير، وبعض هذه القوات يقاتل مع جيش القبائل في جبهة الوطنية وقد حظيت كتائب الزنتان بتسليح جيد وبأسلحة حديثة من مدرعات وصواريخ حرارية وقناصات وأجهزة رؤية ليلية وأجهزة اتصال، وذلك بفضل الحويلي وزير الدفاع في حكومة زيدان وهو ابن مدينة الزنتان وأحد كتائبها.

5- قوات الدروع: وهي أكبر تشكيل عسكري في ليبيا متكون من أغلبية الثوار ويملك أكبر ترسانة عسكرية أغلبها مما استولى عليه الثوار من قوات القذافي، إلا أن هذه القوات تراجعته ولم تعد تمتلك نفس القوة السابقة.⁽²⁾

6- مجلس لشورى ثوار بنغازي: وهو تنظيم عسكري يضم خمس كتائب عسكرية من الثوار الذين قاتلوا ضد القذافي، وهو يخوض حربا ضد قوات حفتر في بنغازي، وقد خسر هذا

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع نفسه، ص 12.

التنظيم معظم المناطق التي كان يسيطر عليها في المدينة، وتحول مؤخرا إلى "سرايا الدفاع عن بنغازي".

7- كتائب الطوارق في الجنوب الليبي: وهي كتائب مسلحة موالية لحكومة الوفاق الوطني تحرس مع القوة الثالثة / الحدود الجنوبية مع تشاد والنيجر، وهي في صراع مكون (التبؤ) المدعوم من الزنتان وفرنسا.

8- مجلس شورى ثوار درنة: كان يتكون من عدد من الكتائب المسلحة، من بينها "مجلس شورى شباب الإسلام" الذي اعتنق فكرا متطرفا وأعلن انضمامه إلى تنظيم داعش، وقد دخل مجلس شورى درنة منتصف عام 2013 في مواجهات مع داعش أدت إلى طرد عناصر التنظيم من المدينة.⁽¹⁾

9- تنظيم أنصار الشريعة: في المنطقة الشرقية من ليبيا وكان يقوده الشيخ "محمد الزهاوي" الذي أعلن عن مقتله في كانون/يناير 2015، وقد كان جزءًا من مجلس شورى ثوار بنغازي، إلا أن هذا التنظيم قد تفتت، وانضم من بقي من أعضائه إلى داعش.

10- جيش القبائل: وهم مجموعات مسلحة من الموالين لنظام القذافي، وقد وجدت كل الدعم من الزنتان واللواء حفتر ومصر، وأسسها أحمد قذاف الدم بن عم العقيد القذافي المقيم

(1) المرجع نفسه، ص 12-13.

في القاهرة، وتقاتل هذه القوة التشكيلات المسلحة في الجبهة الوطنية في الغرب الليبي، وقد تم إخراج هذه القوات من معقلها في منطقة ورشفانة جنوب غرب العاصمة طرابلس.⁽¹⁾

فعلى الرغم من التفاؤل الذي ساد المشهد الصراعى في ليبيا إثر توقيع الفرقاء المتنازعين على اتفاق الصخيرات فقد اتسم بجمود المسار السياسى، فلم يحقق هذا الاتفاق هدفه في توحيد السلطة التي انقسمت في صيف 2014م بين حكومتين وبرلمانين وخلفهما خلفاء في الشرق والغرب لاسيما في ضوء فشل حكومة الوفاق الوطنى في الحصول على ثقة مجلس النواب. وإزاء ذلك سعت الأطراف المتنازعة إلى اللجوء للأداء العسكرى لتغيير موازين القوى، كما برزت عراقيل في اتفاق الصخيرات تجلت في عدم منح حكومة الوفاق الوطنى ثقة مجلس نواب طبرق، سواء قي تشكيلاتها الموسعة أو المصغرة في يناير وفبراير 2016، حيث بدأ المجلس منقسما على نفسه تجاه تشكيله الحكومة، ولم يمنع ذلك "فايز السراج"، رئيس المجلس الرئاسى لحكومة الوفاق من دخول العاصمة طرابلس في نهاية مارس 2016، معتمدا في ذلك على تحالفات مناطق في الغرب الليبي مع مصراتة، إضافة إلى بيان تأييد لمائة من أعضاء مجلس النواب، بعد فشل اكتمال نصابه أو انعقاده من الأساس-أكثر من مرة للتصويت عليه .⁽²⁾

(1) المرجع نفسه.

(2) التقرير الإستراتيجى العربى، النظام العربى والإقليمى، مركز للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2017، ص ص

حيث استهلت ليبيا عام 2016م بمشهد عام يتسم بالجمود وظلت القضايا الخلافية الخاصة باتفاق الصخيرات معلقة -تشكيل المجلس الرئاسي ووضع القوات المسلحة داخل هيكل الدولة، وتشكيل الحكومة- وظل خيار الحسم العسكري في مواجهة التسوية السياسية خيارا قائما. (1) وقد بدأ العالم بتعديل موازين القوى في الشأن الداخلي لليبي، فمن ناحية، تمكن المجلس الرئاسي بقيادة فايز السراج -وهو ما يمكن أن نطلق عليه ممثل الغرب الليبي في الصراع- من هزيمة تنظيم داعش وطرده من مدينة سرت التي كان يتمركز بها، وتم ذلك من خلال قوانين البنين المرصوص التي أعلنت ولاءها للمجلس الرئاسي والتي تلقت دعما جويا من الطائرات الأمريكية في سياق تلك المعركة، ومن ناحية أخرى رد الجيش الوطني الليبي ممثل الشرق بالقبض على قيادات ميلشيا حرس المنشآت النفطية، وإعادة عوائد النفط للدولة الليبية، وبالتالي بدأ الداخل الليبي عام 2017 بصراع حول الربط بين التقدم الميداني على الأرض، والحد الأقصى من المكاسب السياسية التي من الممكن تحقيقها من خلال هذا التقدم، وهو ما استفاد منه الشرق الليبي كثيرا، ولم يستطع الغرب مضاهاة مصارعيه على الجانب الشرقي في تحقيق الحجم نفسه من المكاسب السياسية. (2)

ففي شرق ليبيا، تمكن الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر خلال عام 2016 من بسط سيطرته على رقعة جغرافية شاسعة، فاقت تلك التي كان يسيطر عليها في نهاية

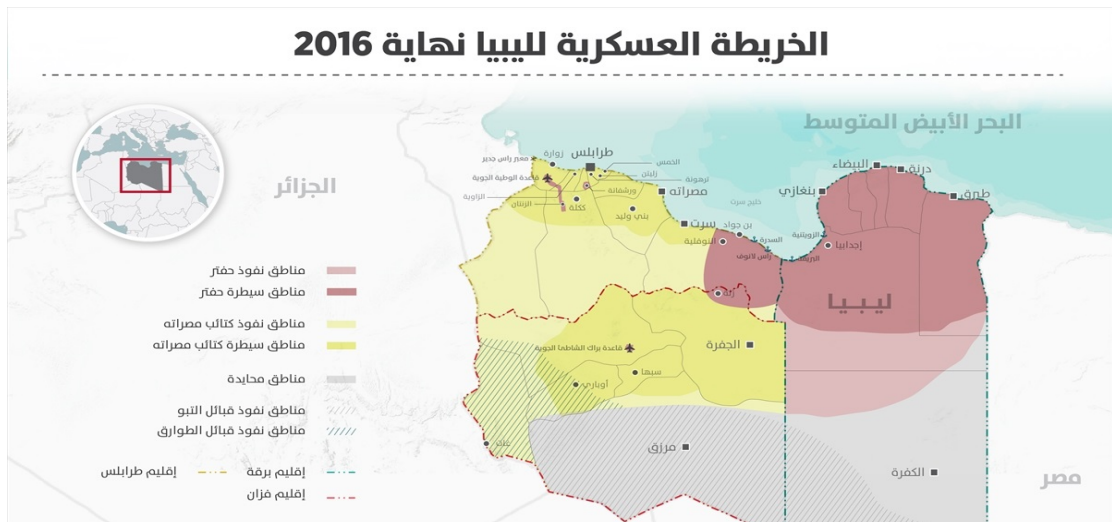
(1) التقرير الإستراتيجي العربي، فجوة عميقة : الأزمة الليبية بين الانقسام السياسي والصراع العسكري، مركز الدراسات

السياسية والإستراتيجية، 2017، ص 159، 158

(2) المرجع نفسه.

عام 2016 حيث تمكن الجيش الوطني من السيطرة على حيز جغرافي من شمال شرق ليبيا بدأ من طبرق قرب الحدود المصرية، إلى ما بين جواد والنوفلية في المنتصف، مع وجود تحالفات في الجنوب الشرقي مع قبائل التبو. وعلى الجانب الآخر كانت هناك سيطرة ميدانية لعدد من تحالفات الميلشيات في الغرب الليبي -خاصة مليشيات مدينة مصراتة - على جنوب غرب وشمال غرب ليبيا، وهو ما توضحه الخريطة. (1)

الشكل رقم 2: يوضح الخريطة العسكرية في نهاية عام 2016



المصدر: التقرير الإستراتيجي العربي، النظام العربي والإقليمي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة

2017، صص 245، 246،

وقد شكل عام 2017 تحولا من خلال المفاوضات التي كانت بين رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية فائز السراج وقائد قوات معسكر برلمان طبرق، "خليفة حفتر"، عقب اللقاء المشترك بينهما في الإمارات مطلع الشهر الحالي، واتفق الطرفان على

(1) التقرير الإستراتيجي العربي، النظام العربي والإقليمي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2017، ص

خطوط عريضة تتمثل في تشكيل "مجلس رئاسة الدولة"، ويضم السراج وحفتر ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح وأفراد الانتخابات الرئاسية بعد ستة أشهر من الاتفاق وحل التوكيلات المسلحة، وكان من المتوقع أن يوقع السراج وحفتر على بنود الاتفاق مع استكمال المشاورات إلا أن المفاوضات تعثرت مجدداً.⁽¹⁾

لكن مع نهاية عام 2017 تبدل الوضع الميداني كثيرا على الأرض في ليبيا فمن ناحية، تمكن الجيش الوطني الليبي من بسط سيطرته الميدانية على مساحات أوسع من الشرق الليبي، شمالا وجنوبا، واستفاد بالضربات الجوية المصرية على أجزاء من الشرق والجنوب في ليبيا، والتي جاءت كرد فعل على العملية الإرهابية في محافظة المنيا في مصر، ومن ناحية أخرى استطاع خليفة حفتر أن يعقد عددا من المفاهيمات مع قبائل الجنوب الليبي، وهي المفاهيمات التي عدلت معادلات الصراع، وسمحت لحفتر بزيادة وجود قواته في جنوب شرق ليبيا، على نحو ما توضحه الخريطة التالية: ⁽²⁾.

(1) لماذا تعثرت مفاوضات السراج و حفتر عقب اتفاق الإمارات، متحصل عليه:

<http://www.alaraby.co.uk/politics/reports-ar-23/2/2018>، تاريخ الإطلاع: 2018/12/12، على الساعة

13:00:

(2) فجوة عميقة: الأزمة الليبية بين الانقسام السياسي والصراع العسكريين، المرجع السابق، ص159.



الشكل رقم-3- يوضح الخريطة العسكرية في منتصف 2017

المصدر: زياد عقل، سبع سنوات من الثورة... إلى أين تتجه الأزمة الليبية؟: متحصل عليه:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/16555.aspx>

كما استقبل عام 2018، مجموعة من العقبات في طريق إنهاء الأزمة الممتدة منذ أن

رفض التيار الإسلامي الاعتراف بنتائج انتخابات مجلس النواب الليبي في يونيو 2014

التي أسفرت عن فوز التيار المدني والفيدرالي بغالبية مقاعد المجلس، ودخول المنطقتين

الشرقية والغربية في صراع مسلح لا تزال تبعاته ممتدة حتى يومنا هذا رغم الجهود التي

بذلتها القوى الإقليمية والدولية، والمبعوث الأممي "غسان سلامة" خلال عام "2017" لكسر

حالة الجمود التي أصابت عملية التسوية السياسية للأزمة الليبية، والتي تُوَجِّتُ بإعلانه في

20 سبتمبر الماضي -خلال خطة العمل الجديدة من أجل ليبيا- تسوية الصراع الليبي،

حيث شملت هذه الخطة ثلاث مراحل منها: البدء بعملية تعديل الاتفاق السياسي (اتفاق

الصخيرات لعام 2015)، وقد تم البدء في تنفيذ هذه المرحلة باستئناف جولات الحوار

الوطني في تونس في 2017/10/26، ثم تأتي مرحلة دمج المهمشين والمستبعدين عن

العملية السياسية، وتم تحديد شهر فبراير التالي موعداً لهذا المؤتمر، وينتهي بتنظيم استفتاء على الدستور، وفتح الباب أمام انتخابات رئاسية برلمانية في موعد أقصاه سبتمبر، وهي الانتخابات التي تواجهها مجموعة من العقبات السياسية والأمنية والدستورية والقانونية قد تحول دون إجرائها، فضلاً عن التخوفات من نتائج الانتخابات في حد ذاتها والتي قد تؤدي في حالة إجرائها إلى تجدد الحرب الأهلية في ليبيا إذا ما رفض أحد أطراف الصراع الاعتراف بنتائجها⁽¹⁾.

كان تاريخ 29 ماي 2018، نقطة بداية جديدة في البحث عن حل فعلي للخروج من الأزمة الليبية، وهذا بانعقاد اجتماع في باريس بقيادة سياسية فرنسية، شارك فيه كل من خليفة حفتر القائد الأعلى للجيش الوطني الليبي، وعقيلة صالح رئيس مجلس النواب، وخالد المشري رئيس المجلس الأعلى للدولة، وأحد أعضاء حزب العدالة والبناء، وهو الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، بالإضافة إلى فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي ورئيس حكومة الوفاق الوطني، حيث جاء البيان الختامي لمؤتمر باريس بثمانية نقاط استهدفت حلحلة الوضع السياسي في ليبيا؛ وقد أشار الرئيس الفرنسي إلى إجماع الأطراف الليبية الحاضرة على هذه النقاط، ولعل أبرز هذه النقاط هو الإعلان عن انتهاء الاستفتاء على الدستور أو إقرار القوانين الانتخابية قبل منتصف سبتمبر 2018، وإقامة

(1) عبد اللطيف حجازي، تسوية الأزمة الليبية في عام 2018، متحصل عليه: <https://futureuae.Com>، تاريخ

انتخابات في النصف الأول من ديسمبر من العام نفسه. وقبل أن تُعيد تكرار سيناريو اتفاق الصخيرات الذي تم توقيعه في المغرب عام 2015، وظن البعض وقتها أن الأطراف الليبية توصلت إلى حل سياسي يضع حدا للنزاع، وهو ما اتضح أنه تصورًا خاطئًا وحلا غير واقعي وغير قابل للتفعيل، رغم أهمية المؤتمر باعتباره إطارا للتسوية السياسية في ليبيا. (1)

فشلت الجهود الفرنسية - بالتعاون مع الموفد الأممي الدكتور غسان سلامة- في تطبيق خارطة طريق مؤتمر باريس خصوصًا بإجراء الانتخابات الرئاسية في ديسمبر وذلك لكثير من الأسباب أبرزها استمرار الانقسام السياسي العميق والتسيب الأمني، وكذلك العوامل الخارجية ومن بينها التجاذب الفرنسي - الإيطالي حول الدور الريادي في هذا الملف، ومما لا شك فيه أن الدبلوماسية الإيطالية تمكنت من انتزاع دور أكبر إزاء المسألة الليبية بسبب تقارب مواقف واشنطن ولندن مع موقف روما، وقيام رئيس الوزراء الإيطالي، جوزيبي كونتي، بزيارة موسكو وطلب مشاركة روسيا، بالإضافة إلى النجاح المسجل مع دول الجوار من مصر وتونس والجزائر. وهذا من خلال عقد مؤتمر باليرمو -الذي يُعدّ وجهًا جديدًا للبحث عن حل فعال وعملي للخروج من الفوضى التي تشهدها البلاد وإرساء قواعد إعادة بناء الدولة الليبية. (2) والذي عقد في شهر نوفمبر 2018، وهو المؤتمر الذي دعت له الحكومة الإيطالية، وحاولت خلاله حشد أكبر عدد ممكن من القوى الإقليمية والدولية،

(1) زياد عقل، مؤتمر باريس حول الأزمة الليبية: ملاحظات وتساؤلات، متحصل عليه: <http://www.ahram.org.eg>، تاريخ الإطلاع: 2018/12/23، على الساعة : 15:00.

(2) الأزمة الليبية بعد مؤتمر باليرمو، متحصل عليه: <http://www.mc-doualiya.com>، تاريخ الإطلاع : 2018/10/10، على الساعة : 12:00.

بالإضافة للفاعلين في الداخل الليبي للمشاركة في المؤتمر وهو حلقة جديدة في سلسلة من الفعاليات السياسية التي يتم تنظيمها من قبل المجتمع الدولي بشأن الأزمة الليبية، وهو يُعد من ثالث محاولات المجتمع الدولي لحل الأزمة الليبية؛ إذ سبقه في ذلك اجتماع الصخيرات في المغرب (2015/12)، اجتماع باريس (2017/05)، وعُقدت بينهما عدة اجتماعات في القاهرة، أبو ظبي، إلا أنها لم تحظَ بالاهتمام الإعلامي الذي حظيت به المؤتمرات المُقامة في أوروبا، وهنا يمكن القول أن الملف الليبي أصبح إحدى ساحات الصراع بين القوى الإقليمية والدولية، خاصة داخل منظومة الاتحاد الأوروبي، ولكن ما يمكن ملاحظته أن مؤتمر باليرمو لم تكن له أجندة محددة، كما أنه لم يخرج ببيان ختامي أو إعلان الضوابط المحددة التي أقرت بها الأطراف المتنازعة داخل ليبيا، لكنه كان بمثابة إعادة بناء للمواقف الدولية والإقليمية فيما يتعلق بالأزمة الليبية.⁽¹⁾

كذلك مؤتمر باريس في ماي الماضي انتهى بإقرار عدد من الاتفاقات التي كان من المفترض أن تلتزم بها الأطراف المتنازعة داخل ليبيا، لكن الأشهر التي مرت لم تشهد أي تفعيل لما تم الاتفاق عليه، وتنوعت الأسباب والدوافع وظلت الحقيقة واحدة، وهي أن المجتمع الدولي غير قادر على إحداث تغيير ملموس في سياق الأزمة الليبية، ليظل المشهد

(1) زياد عقل، من باريس إلى باليرمو: صراع النفوذ الدولي، متحصل عليه: <http://www.ahram.org.net>، تاريخ

السياسي في ليبيا خاضعًا لتوافقات الداخل الليبي، أكثر من توافقه مع ضغوط المجتمع الدولي.⁽¹⁾

كما أن تفعيل الحوار بين الأطراف الليبية-الليبية قائم على تفعيل بوابة الحوار الوطني بين مكونات المجتمع الليبية الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، والثقافية برعاية وضمانات إقليمية ودولية تقوم على التأكد من وحدة ليبيا وضرورة اضطلاعها بالدور الإقليمي في إقامة السلم والأمن، ومفتاح الحل في ليبيا يكمن في مكافحة الإرهاب، وهذا يتطلب بناء دولة مركزية ديمقراطية تُشجّع تكاتف الجهود الداخلية والدولية.⁽²⁾

وبعد عام شهدت مبادرات محلية ودولية عديدة لم تفلح في حل الأزمة الليبية، حيث كان المجتمع الدولي والليبيون -مع بدايات 2019،⁽³⁾ - ينتظرون ما سيتمخض عنه الملتقى الوطني، وقد أعلنت هذه المبادرات الأمم المتحدة، منذ أقل من عامين، وصادق عليها مجلس الأمن الدولي، لحل النزاع السياسي والأمني في ليبيا، هذا النزاع الذي أفرز جناحين للسلطة، أحدهما معترف به دوليًا،⁽⁴⁾ وهو "حكومة الوفاق الوطني"، في العاصمة طرابلس (غربًا)، والثاني هو "الحكومة المؤقتة"، المنبثقة عن مجلس النواب في طبرق، والمدعومة من طرف

⁽¹⁾ المرجع نفسه.

⁽²⁾ صالح زيان، "تسم الربيع العربي تأثير التجارة غير الشرعية للسلاح على تأزم وإعاقة الحل السياسي في ليبيا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد، 2016، ص56

⁽³⁾ الملتقى الوطني الليبي... أطرافه وموعده وفرص نجاحه، متحصل عليه: <https://www.alquds.co.uk/>، تاريخ

الإطلاع: 2019/4/1، على الساعة: 14:00

⁽⁴⁾ صالح زيان، "المرجع السابق، ص56

قوات خليفة حفتر في الشرق، ولا يقتصر المشهد على هذه الثنائية، حيث إن أجزاء من ليبيا تقع تحت سيطرة مسلحين أو كتائب قبلية، مما يزيد من معاناة الليبيين. (1)

وخلال شهر أبريل 2019، دخلت الأزمة الليبية منعطفا خطيرا بعد إعلان قائد الجيش الليبي خليفة حفتر معركة الزحف نحو العاصمة طرابلس بهدف السيطرة عليها، قبل البدء بجولة جديدة من المفاوضات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة منذ 2011، حيث استمد حفتر الصفة الشرعية الممنوحة له من مجلس نواب طبرق، ونجح في السيطرة على مناطق الهلال النفطي وشرق البلاد، وأجزاء واسعة من الجنوب الليبي بعد كسب تأييد رؤساء القبائل وحكومة التشاد التي تربطها علاقات جيدة معهم، ورغم أن الخريطة تُظهر سيطرة واسعة لحفتر، إلا أنها مناطق غير مأهولة بالسكان مقارنةً مع الغرب الليبي، فالعاصمة الليبية تأتي لوحدها ربع سكان ليبيا، إلى جانب العديد من المناطق الإستراتيجية، ومن هنا نجد إصرار حفتر ومحاولاته المتكررة السيطرة على العاصمة الليبية، لما تمثله من ثقل سياسي وأهمية جيوسياسية على رأسها الساحل الغربي كونه يتمتع بأهمية إستراتيجية في حركة الموانئ البحرية والتجارة مع دول أوروبا، كما أن حفتر يرغب في إنهاء العمق الإستراتيجي لتمرکز الميليشيات الموالية لحكومة الوفاق، وإبعادها عن المناطق الحيوية المتحكمة بتوريد النفط مع شرق وجنوب البلاد، وبهذا دخلت ليبيا مرحلة أشد تعقيدا (2)

(1) الملتقى الوطني الليبي... أطرافه وموعده وفرص نجاحه، المرجع السابق.

(2) الأزمة الليبية وموازن الصراع الدولي في معركة طرابلس، متحصل عليه: <https://barq-rs.com>، تاريخ

المبحث الثالث: تداعيات الأزمة الليبية

لقد شكلت الأزمة الليبية منعرجا خطيرا على ليبيا عامة ودول الجوار الإقليمي خاصة، من خلال بروز جملة من الانعكاسات الخطيرة التي مست الاستقرار الأمني على المستوى الإقليمي والدولي، وفي إطار هذا المبحث سوف نحاول أن نعرض على أهم التداعيات الإقليمية والدولية التي نتجت عنها الأزمة الليبية.

المطلب الأول: التداعيات الداخلية

أدى انهيار نظام القذافي إلى زعزعة الوضع واستمر لمدة 42 عاما، حيث هرب حكام الأقاليم في حين أن كل القبائل التي استفادت بشكل أو بآخر من سياسات القذافي مثل قبيلة القذافة وجدت نفسها أمام تحديات وتنافس من الفئات التي كانت محرومة سابقا، كما شهد الجنوب تدفقا للجماعات المسلحة من الشمال وهي الجماعات التي لم تكن تتمتع بالتنظيم والانضباط الجيد، حيث حاول بعضها تولي مراقبة وضبط التهريب، وقد أدى ذلك إلى نشوء حالة من الغموض كانت لها عواقب وخيمة بالنسبة إلى قدرة الدولة على إدارة الحدود الليبية أو بالنسبة إلى مصير القبائل التي كانت تعيش هناك في الأوساط العابرة للحدود⁽¹⁾.

* كما أن سرعة انهيار الجيش -في المنطقة الشرقية وسقوط كتائب الأمن المكلفة بحماية النظام واستيلاء الشعب على مخازن السلاح وتدمير المعسكرات والإدارات الأمنية- تسبب في انهيار كامل للجيش والشرطة والأجهزة المخابراتية عموما، مما سبب فراغا أمنيا كاملا،

(1) شريفة كلاع، "التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا"، مجلة الدراسات والبحوث

كما انهارت مؤسسات الدولة بالكامل خاصة في المناطق المحررة والتي كانت تمثل نصف الإقليم الليبي تقريبا.

* حدوث انفلات أمني شبه كامل وظهور تشكيلات مسلحة بدعوة حفظ الأمن والنظام في المناطق المحررة، بدأت بمجموعات بسيطة ثم تنامت أعدادها حتى تجاوزت في مدينة بنغازي (45) مجموعة، بعضٌ منها غير معروف العدد والسلاح، وتجاوز عددها في العاصمة -بعد تحريرها- أكثر من (100) مجموعة وتحول بعضٌ منها إلى مجموعات جهوية وأخرى تتبّع إيديولوجيات معينة أو لغرض فرض السلطة والحصول على المال⁽¹⁾.

* تحولت أغلب المجموعات المسلحة إلى سجون غير شرعية وأماكن للتحقيق والضبط وحجز الحريات العامة بادعاء المحافظة على الأمن.

* إنشاء أجسام موازية للشرطة لسد الفراغ الأمني تحت مسمى اللجنة الأمنية العليا وفروعها في المدن الليبية كافة، حيث وصل العدد إلى رقم تجاوز 140 ألف عنصر؛ وكان بعضٌ منهم من رجال الشرطة والجيش والموظفين بمختلف شرائحهم مساهمة منهم في الحفاظ على أمن مناطقهم أو طلبا للحماية أو الحصول على منح مالية إضافية.⁽²⁾

* فقد بينت فترة ما بعد سقوط القذافي وضعياً ليبيا كبلد غير مستقر تسوده المتنافسات السياسية والأيديولوجية القاسية، ووليد التجربة مما ينذر بدخول البلاد بين المجهول ومخاطر

(1) المرجع نفسه، ص 76.

(2) عاشور شواير، تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا، واقع ورؤية، ورقة مقدمة الى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 22-23 جويلية 2014، ص 03.

الفوضى، ولقد أفرز الوضع الليبي -على العموم- ظاهرا عديدة أبرزها التدهور السياسي وفقدان الأمن وانتشار الميليشيات والسلاح خارج إطار الشرعية، وغياب الخدمات وانتشار الفساد وتساعد الأزمات السياسية وضعف المؤسسات وخصوصا الأمنية والعسكرية، كما رافقت تلك التحولات البنيوية في طبيعة الحكم وقادت إلى تبلور طبقات سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه ومنها نجد فقدان ثقة المواطن بالخبطة، وفقدان الثقة بين النخب، وفقدان الثقة بين المكونات، وتختصر الحالة ما يتم تداوله في الشارع الليبي: سقط الطاغية لكن بقيت مؤسساته وثقافته الاستبدادية القائمة⁽¹⁾.

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي فتعتبر ليبيا من أكثر المتضررين من أحداث الحراك العربي، إذ توقف النشاط الاقتصادي في أنحاء البلاد بما فيها صادرات النفط وهو ما يكلف البلاد حوالي 7,7 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي، ناهيك عن انتشار البطالة ومظاهر الفقر خاصة في ظل استمرار تردّي الأوضاع الأمنية في البلاد⁽²⁾.

وباستئناف النشاط النفطي بسرعة في أعقاب الحرب أُتيحَ لليبيا تجنب بعض الخيارات الأكثر خطورة والتي تواجهها مجتمعات ما بعد الصراع، لأنها تستطيع تمويل إعادة الإعمار ودفع الرواتب للكثير من المجموعات منها الميليشيات، ولكن مع استيلاء المسلح على الكثير من المنشآت النفطية في ليبيا في صيف العام 2013، طُرحت بعض التساؤلات حول

(1) محمد عبد الحفيظ الشيخ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011"، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، 2015، ص 105.

(2) سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري 2010-2014، مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015، ص 169.

استقرار ليبيا اقتصاديا، بما في ذلك قدرة الكل على دفع الرواتب لأجل غير مسمى، وفي نهاية المطاف تحتاج ليبيا إلى إصلاحات اقتصادية يكون من شأنها أن تؤسس بيئة صديقة للأعمال بشكل أكبر، ولقد اتخذت الحكومة الليبية بعد الحرب عدد من الخطوات بالاتجاه الصحيح ولكنها أيضا مرغمة على زيادة الرواتب والإعانات الحكومية، والتي قامت جميعها بتشويه الاقتصاد والعمل ضد النمو الاقتصادي المستدام على نطاق واسع⁽¹⁾.

وبهذا بات الاقتصاد الليبي على حافة الإفلاس في ظل تصاعد الصراع بين الفرقاء من ناحية وتهوي أسعار النفط عالميا من ناحية أخرى، ما أثر سلبًا على القطاع التقني في ظل تحذيرات التقارير الدولية من إفلاس ليبيا ونفاذ الاحتياطي النووي الأجنبي خلال 4 سنوات في حال استمرار الاضطرابات الأمنية⁽²⁾.

(1) المرجع نفسه.

(2) أنس جاب الله، الآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا، ورقة بحثية مقدمة من طرف المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات بالشراكة مع المركز البحث الليبي للبحوث والتنمية، 2015/06/13، ص 02.

وفي ظل الظروف الأمنية السائدة ستكون المعركة الاقتصادية شاقة. فهشاشة قبضة الحكومة الليبية على السلطة تعني أن معظم السياسات الاقتصادية تهدف إلى حشد القوة، وشراء الوقت والولاء، وهذا أمر مفهوم، ولكنه ليس طريقة للإصلاح وتحقيق النمو.⁽¹⁾

كما إنكمش النشاط الاقتصادي بشكل حاد خلال الحرب حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في عام 2011 بنسبة 60 % عن عام 2010، وسبب هذا الانخفاض راجع إلى حقيقة أن إنتاج النفط انخفض من 1,77 مليون برميل يوميا إلى مجرد 22000 ألف برميل يوميا. بالإضافة إلى ذلك تواجه ليبيا العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1971 عندما بدأت الثورة في فبراير 2011. وقد أحرز الاقتصاد الليبي تقدما قبيل نهاية الحرب من خلال الإفراج عن بعض من تلك الأموال، ولكن السلطات الليبية لم تكن قادرة على الوصول إلى جميع الأموال التي تم تجميدها، فالحصول على النقد الأجنبي كان محدودا والعمال الأجانب الذين فروا من البلاد تركوا العديد من الوظائف الشاغرة.

لحسن الحظ كان الضرر الاقتصادي بسبب الصراع ضئيلا نسبيا. فالشرق الليبي وقع تحت سيطرة الثوار في وقت مبكر من الصراع، وكانت هناك أضرار محدودة، بينما مصراتة ومدن أخرى شهدت قصفاً كبيرا أثناء القتال، ولكن كانت الخسائر في البنية التحتية الرئيسية والصناعات التحويلية في ليبيا بسيطة، وتضررت المدن المؤيدة مثل سرت وبنني وليد بشكل

(1) كريستوفر س. شيفيس، جيفري ماريني، تقرير حول ليبيا بعد القذافي: عبر تداعيات للمستقبل. تقرير مؤسسة الراند،

2017، ص 53، متحصل عليه من الرابط: <http://www.rand.org/nsrd/ndri/centers/isdp.html.pdf>

أكبر في الأسابيع الأخيرة من الحرب، ولكن بالرغم من كون عملية إعادة الإعمار البطيئة قد أدت إلى صراع إلا أنها لم تكن عائقاً رئيساً أمام الانتعاش الاقتصادي الوطني، كما أن حلف الشمال الأطلسي كان قد سعى إلى ضمان أن صناعة النفط والغاز في ليبيا لن تتضرر أو تتعطل بشكل خطير من جراء العمليات العسكرية في ليبيا. (1).

وقد أدى التدخل والتنافس الأجنبي في الشأن الليبي منذ الإطاحة بنظام القذافي إلى جعلها ساحة معركة بالوكالة للاعبين الإقليميين لكل منهم أجندته الخاصة بدعمها لأطراف الصراع، وهو ما كان مثبط قوي مثبط قوي للجهات الفاعلة المحلية للوصول إلى تسوية سياسية⁽²⁾، بحيث ساهمت في تقسيم البلاد و جعل القيام بعملية المصالحة الوطنية ذات مصداقية من الصعب الوصول إليها. (3)

(1) المرجع نفسه.

(2). Mohamed Eljarh. **The Search for Stability in Libya OSCE's Role between Internal Obstacle and External Challenges**. IAI Research Studie. P57.2018..

(3) M Jonathan. Winer **Origins of The Libyan Conflict and Options For Its Resolution**. Policy Paper. 2019

المطلب الثاني: التداعيات الإقليمية والدولية:

إن التغيرات في الأوضاع الداخلية في ليبيا فعلا كانت لها تداعيات على الجوار الليبي خاصة أننا أمام دولة كانت نشطة إقليميا واشتبكت سلبا وإيجابا في مرحلة القذافي مع الجوار العربي والإقليمي ومن أبرز تلك التداعيات:

* **تهديد استقرار دول الجوار:** فلا شك أن تهريب السلاح الذي بات تجارة رائجة في ليبيا طال دول الجوار العربي والإفريقي، وبدأ يُشكّل شوكة في ظهر هذه الأنظمة، حيث إن بعض التقديرات تشير لتهريب ما يقارب 10 آلاف قطعة سلاح وقذائف "أر بي جي" في مرحلة ما بعد القذافي، والسلطات المصرية ألقت القبض أكثر من مرة على أسلحة مهربة عبر الحدود الليبية بما يُغذي ظاهرة الانقلاب الأمني في مصر، الأمر كذلك لا ينطبق على النيجر والجزائر اللتين تملكان حدودا مع ليبيا تصل إلى أكثر من ألف كلم، ولا تستطيع السلطة القائمة في ليبيا مراقبتها.⁽¹⁾

* كما أن تجارة السلاح امتدت لمنطقة الساحل والصحراء خاصة في مالي، حيث الحرب بين الحكومة والطوارق وكذلك تنظيم القاعدة الذي يسيطر على مناطق صحراوية بين مالي والنيجر وموريتانيا والجزائر، بالإضافة إلى حركة العدل والمساواة التي تتداول تقارير حول

(1) خالد حنفي علي، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، متحصل عليه:

http://www.afriqatnews.net/opinions، تاريخ الإطلاع: 2018/12/12، على الساعة: 11:00

حصولها على سلاح من ليبيا عبر الحدود الجنوبية وعلاوة على الحركات المناوئة لأنظمة النيجر وتشاد.⁽¹⁾

وبحسب ما نشرته لجنة العقوبات على ليبيا، فهناك أدلة واضحة على خروج كميات كبيرة من الأسلحة الليبية أثناء وبعد الثورة؛ وتوريد هذه الأسلحة قد أجم الوضع الإرهابي في المنطقة والإجرام المسلح والنزاعات المحلية.⁽²⁾

* **تنامي قاعدة الساحل والصحراء:** فالثورة الليبية أفرزت ضعفا للدولة وغيابا لمؤسسات الأمن وتوافرا للسلاح، وتدخل دوليا، مما يشكل مفردات خصبة لتنامي تنظيم القاعدة الذي يوجد حينما تصبح الدولة فاشلة كما في العراق واليمن. كما أنه حاليا يسعى لإيجاد بيئة تكفل له هدف البقاء بعدما تراجعت شعبيته، إثر استطاعة الثورات العربية تغيير أنظمة استبدادية بطرق سلمية غير عنيفة، كما أن فرار أعداد كبيرة من السلفيين الجهاديين من سجون ليبيا وتونس-فضلا عن تسرب الأسلحة من ليبيا باتجاه النيجر، ثم شمال مالي- يصب في تقوية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي؛ كما يعضد من علاقاته مع التنظيمات الأخرى المتقاربة معه فكريا. حتى إن هناك تقريرا للأمم المتحدة حذر من وصول أسلحة ليبية إلى جماعة بوكو حرام المتشددة في نيجيريا، وأشار التقرير إلى أن بعض السلطات تعتقد أن جماعة بوكو حرام المتشددة تقيم علاقات متنامية مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب

(1) المرجع نفسه.

(2) عبيد إميغن، انتشار السلاح الليبي والتحديات الأمنية في إفريقيا، متصل عليه:

http://www.studies.aljazeera.net، تاريخ الإطلاع : 2017 /9/22، على الساعة 21:00

الإسلامي، كما أن ثمة ارتباطات بدأت تلوح بين حركة البوليساريو في المغرب والقاعدة، توجد بعض مؤشراتنا في محاولة البوليساريو الاستقواء بالسلح القادم من ليبيا عبر القاعدة. (1)

* التحالفات الإقليمية لليبيا: يمكن القول أن الأوضاع الداخلية في ليبيا أثرت في التحالفات التي كانت قائمة قبل الثورة فبالنسبة للدائرة الإفريقية، شهدت العلاقات مع دولها توترا على خلفية تأخر الدول الإفريقية في الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي، خاصة مع وجود شبكة مصالح واسعة للقدافي في القارة، سواء استثمارات، أو دعم نفطي، أو حتى دعم مباشر لرؤساء أفارقة، فضلا عن علاقة القدافي " الوثيقة" مع حركات التمرد في دارفور، وتشاد، والنيجر ولعل الموقف الإفريقي المتحفظ عليه في بداية الثورة الليبية بدت تجلياته في توتر العلاقات بين الجانبين، ومنها دول الجوار، خاصة النيجر، التي رفضت تسليم أعوان القدافي، وهو ما ردت عليه ليبيا -على لسان المجلس الوطني- بأن علاقتها مع الدول المجاورة ستقوم على الموقف الذي ستتبناه حيث يتصل الأمر بتسليم مجرمين وأشخاص ملاحقين، وعلى ذلك فلا يتوقع أن تستمر التحالفات مع الجوار الإفريقي، سواء القريب أو البعيد، يمثل مستوى مرحلة القدافي، بل إن ثمة اتجاهات في ليبيا لترشيدها مع الحفاظ على المصالح المستقرة في ليبيا بحكم موقعها في القارة وفي الدائرة العربية شاب العلاقات الليبية مع مصر توترٌ مماثلٌ، بسبب موقعها المحايد من الثورة وغموض الموقف بالنسبة لاستثمارات أقارب القدافي على أرضها، أما الجزائر التي استضافت أسرة القدافي، فقد

(1) خالد حنفي علي، المرجع السابق.

تعرضت أيضا علاقاتها مع ليبيا لاضطرابات بسبب الخوف من تأثير المد الثوري فيها، فضلا عن عجز السلطة الليبية عن ضبط الحدود، بيد أن التوتر تراجع حدته إثر اعتراف الجزائر بالمجلس الانتقالي الليبي، وبدء محادثات ليبية - جزائرية لمناقشة خطر تهريب الأسلحة، بينما رفضت تونس تسليم رئيس الوزراء الليبي السابق البغدادي المحمودي لحين ضمان محاكمة عادلة. وبرغم التوتر الذي شاب علاقات ليبيا مع دول الجوار خاصة العربي، إلا أن ثمة مصالح مشتركة للجانبين دفعتهما للتنسيق الأمني والاقتصادي، وهو ما بدا في اجتماع تونس مارس 2012، والذي أسفر عن اتفاقات لرفع التبادل والتنسيق الأمني.⁽¹⁾

* **تشجيع حركات التمرد:** فالبيئة الليبية تشكل مصدرا مغزيا لحركات التمرد في الجوار الإقليمي، واللافت في هذا السياق عودة المقاتلين الطوارق الذين حاربوا إلى جانب القذافي إلى شمال مالي وهو ما أجد الصراع المسلح بين الحكومة والحركة الوطنية لتحرير أزواد والتي ارتفع سقف مطالبها من حكم ذاتي إلى انفصال عن دولة مالي، وازدادت فرصة الطوارق في تقوية تمردهم إلى مرحلة الانفصال، بظهور متغير آخر هو ظهور "حركة أنصار الدين" التي تحارب حكومة مالي في إقليم أزواد وترتبط بعلاقات مع تنظيم القاعدة

(1) المرجع نفسه.

ويتم تمويلها بالأسلحة التي خرجت من ساحة المعركة في ليبيا، كما أن النيجر مرشحة بفعل تداعيات الوضع الليبي لتفجير علاقة صراعية مع الطوارق.⁽¹⁾

* كما كان تأثير الأزمة الليبية واضحا تجاه دولة تونس على أكثر من مستوى، حيث تراجعت نسبة المبادلات التجارية بنسبة 75%، كما كان تأثيرها على إيرادات تونس الآتية من ليبيا والتي تشكل نسبة 25% من الحاجيات التونسية وبأسعار تفاضلية، بالإضافة إلى تداعياتها على قطاعي الصحة والسياحة، حيث كانت ليبيا تُشكّل سوقا مهمة لتونس (ما بين مليون أو نصف مليون سائح ليبي)⁽²⁾

* كما تناول التقرير السنوي عن الدولة الفاشلة الهشة 2017 أن ليبيا في وضع حرج ومتفاقم وأنها تحمل العديد من الاحتمالات لأن الصراع الأهلي في ليبيا كان سببا في تصاعد درجات التهديد الأمني في دول الجوار، وأكد أن الهشاشة لا تزال مستمرة ووضعا لا يزال يحتاج إلى تسوية بسبب التركيبة القبلية وتصاعد النزعات الانفصالية وتمدد التنظيمات الإرهابية، وضمها مع سوريا واليمن ومالي، بعد أن كانت المرتبة 50 و54 و41 عالميا على التوالي في سنوات، 2012، 2013، 2014 وفي خاتمة تحذير جدّ عالية، فيما تراجعت منذ 2015 إلى خانة دول "ذات إنذار" بعد أن حلت في المركز 25 عالميا والمرتبة 23 عالميا في 2017، في نفس الخانة وهذا ما انعكس على أمن الدول المغاربية، فرأى أنها

(1) المرجع نفسه.

(2) زين الدين معو، رندة حمايزية، "المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة، المجلة الجزائرية

للأمن والتنمية، العدد 12، 2018، ص87

تواجه تحديات عديدة على المستوى الأمني والاقتصادي ترتبط بتصاعد حدة التنظيمات الإرهابية وتصاعد عمليات تهريب الحدود⁽¹⁾

(1) وسيلة بومدين، "الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على منطقة المغاربية"، مجلة الناقد، العدد الثالث، 2018، ص220

الفصل الثالث:

الجزائر والأزمة الليبية: دراسة في مساعي التسوية

الفصل الثالث: الجزائر والأزمة الليبية: دراسة في مساعي التسوية

لقد عرفت الأزمة الليبية منذ اندلاعها منعرجا خطيرا خاصة على دول الجوار الإقليمي نظرا لجملة من الإفرازات التي نتجت عنها، مما أدى بهذه الدول إلى طرح حلول تعمل على تسوية الوضع الليبي والحد من تفاقمه، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي طالتها إفرازات هذه الأزمة، الأمر الذي جعلها تتخذ جملةً من الإجراءات الأمنية لمجابهة مخاطرها، والسعي نحو تبني مقاربة ناجعة قائمة على ضرورة الحوار والحل السلمي للأزمة، وهو ما سوف يتم توضيحه في المباحث التالية:

المبحث الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري.

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية.

المبحث الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري

لقد شكلت الأزمة الليبية كارثة إنسانية بمختلف جوانبها بحيث لم تكن هذه الأزمة تحمل آثارا جانبية على الجانب الحدودي لليبيا فحسب، وإنما ساهمت في إفراز العديد من التداعيات الوخيمة على دول الجوار الإقليمي عامة والجزائر خاصة، مما أدى بهذه الأخيرة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات لمجابهة هذه التهديدات، وهي كالتالي:

المطلب الأول: التهريب وانكشاف الحدود

يُعد انتشار التهريب وانكشاف الحدود الأمنية للجزائر أحد الصور والنتائج الخطيرة للأزمة الليبية، والتي ساهمت في تفشي هذه الظاهرة، وهذا بحكم جملة من الاعتبارات التي تجمع الجزائر بالدولة الليبية، مما ساهم في ازدياد مخاوف الجزائر، وهذا ما سوف نتناوله مفصلا كالاتي:

أولا : التهريب

بما أن الجزائر تربطها حدودٌ واسعةٌ بجارتها ليبيا فقد أدى هذا إلى محاولة استغلال المساحة الكبيرة للصحراء بهدف تهريب الأسلحة وإدخالها بكافة الطرق بهدف بيعها للمافيا، أو حتى إيصالها إلى الجماعات الإرهابية التي وجدت -في فوضى ليبيا الأمنية- مرتعا لتكثيف نشاطاتها وتحركاتها خاصة مع الأسعار المناسبة لتلك الأسلحة، وباعتبار أن التقارير مغيبة في هذا الشأن سوف نستند في معلوماتنا على الأخبار التي تم رصدها من تحقيقات الأجهزة

الأمنية، حيث أشارت التحقيقات المتعددة إلى أن الجزائر باتت سوقا رائجة للأسلحة الفردية المهربة من ليبيا من قبل المجموعات الناشطة في تهريب الرصاص أو الذخيرة، وهذا ما يؤكد العديد من الشحنات التي تم حجزها من قبل الأجهزة الأمنية في الحدود والتي كانت تضم كميات مهمة من الذخيرة التي يتزايد الطلب عليها مثل فئة برابوم لأنها الأكثر استعمالا في الجزائر من قبل مالكي الأسلحة الفردية، وعليه نلاحظ بأن الهدف من ذلك يكمن في محاولة بيع تلك الأسلحة لعصابات قطاع الطرق، وكبار التجار ورجال الأعمال في الجزائر؛ بحيث أفادت المصادر الأمنية أن شبكة منظمة تظم ليبيا وجزائريين تعمل على تأمين تهريب السلاح عبر الحدود بين البلدين، بينما يقتنيه مهربو المخدرات والرشاشات من نوع كلاشنكوف في حين يتجه مربو المواشي إلى شراء بندقية سيمونوف الروسية.⁽¹⁾

إن التدخل الأجنبي في ليبيا أدى إلى نشوب حرب أهلية داخلها، وبذلك أصبحت ملجأ للإرهاب، باعتبار أن هذا الأخير عادة ما يختار المناطق غير المستقرة أو التي تشهد تدخلا أجنبيا يجعلها مراكز انطلاق لتنفيذ عملياته، وذلك ما سوف يؤدي إلى هجرة مكثفة للأجبيين الليبيين نحو التراب الجزائري ليخلق مشاكل أمنية هناك، كما أن التواجد العسكري الأجنبي في

(1) فكيري شهرزاد، الحدود المائعة وإشكالية تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع،

ليبيا -وحتى مجرد مراقبة مجالها الجوي- يمثل تهديداً أمنياً للجزائر، لأن القوى الغربية المتدخلة ستجد سهولة في التجسس والاستعلامات حول القدرات العسكرية الجزائرية (1) لقد كان صناع القرار -في وزارة الخارجية الجزائرية- ينظرون إلى التدخل الأطلسي في الأزمة الليبية على أنه لن يسقط حكومة معمر القذافي فحسب بل سيقضي على الاستقرار الأمني للمنطقة ككل، ويدمر البنية الأمنية والسوسولوجية للمجتمع الليبي.

لقد ظهر الخلاف مبكراً بين الجزائر والحكومة الجديدة في طرابلس بسبب استقبال الأولى لبعض أعضاء عائلة معمر القذافي من النساء، إذ طالبت الحكومة الليبية بتسليمهم إليها لمحاكمتهم، في المقابل اعتبرت الحكومة الجزائرية العملية إنسانية بحتة، وأنهم ممنوعون من الإدلاء بأي تصريحات أو أنشطة مناهضة للحكومة الليبية، كما أكدت أنها ترفض اتخاذ أراضيها لأي أنشطة عسكرية ضد جيرانها، وأن ما يجري في ليبيا شأن داخلي يخص الليبيين وحدهم (2)

كذلك نجد أن بعض الأطراف الإقليمية غير مبالي بما يحدث في ليبيا، أو مكبل بالضغوطات الغربية مما سوف يزيد العبء على الجزائر، فهناك ضغوطات أمريكية وفرنسية هدفها زجّ الجيش الجزائري للتدخل في ليبيا كمحاولة لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر

(1) جلال حدادي، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2017، ص 229 .
 (2). صورية زاوشي ، "الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح منافسة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 49، 2010، ص 144.

وبذلك تتسنى لها السيطرة على النفط الليبي والنقد الأجنبي لدولة الجزائر الذي يقدر بحوالي 300 مليار دولار⁽¹⁾ .

حيث استدعى الأمر ضرورة تأمين الحدود الجزائرية بشكل مستعجل من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير الأمنية كتعزيز الوجود العسكري في الحدود الغربية، وزيادة نقاط التفتيش لوقف مرور عناصر الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات وضرورة حماية البلاد بالوجود العسكري الغربي هناك، وفي ظل هذه الأوضاع كانت الجزائر تحاول التصدي لتلك التهديدات ودحرها عن المساس بالأمن القومي، وهو ما تكشف عنه العمليات التي يقوم بها الجيش سواء في مكافحة الإرهاب، أو تجارة المخدرات أو الهجرة غير الشرعية، أو تهريب السلاح، ففي شهر فيفري 2017 تمكن الجيش من القضاء على 128 مهربا و609 "مهاجرا" غير شرعي و50 تاجر مخدرات، واسترجاع 70408 لتر من الوقود، وعدد كبير من الأسلحة المتنوعة من بنادق ورشاشات وقاذفات صواريخ وألغام وقنابل وغيرها، وقبل ذلك فُضي على 125 "إرهابيا" سنة 2016، وتم توقيف 225 آخرين و2615 "مهربا" للمواد الكيماوية مع كميات معتبرة من الأسلحة الحربية والذخائر⁽²⁾

(1) علي مصباح محمد الوحيشي، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، 2017، ص 15

(2) فريدة روطان، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018، ص 103

ثانيا: انكشاف الحدود

لقد أدت انعكاسات الحرب إلى عواقب وخيمة على أمن الحدود الجزائرية في جناحه الشرقي وجُسدت التحديّات على المنطقة المغاربية والساحلية ككل، فالجناح الليبي منكشف بسبب تداعيات الحرب داخل ليبيا باستثناء العملية الانتقالية وانهار مختلف أسلاك الأمن والجيش، لتجد الجزائر نفسها أمام تهديد خطير في حدودها مع ليبيا التي تمتد على طول 982 كلم، حيث أدى سقوط نظام القذافي إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، وبذلك أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها، وهو ما فرض على الجزائر تسخير إمكانيات كبيرة جدا ماديا وبشريا لضمان تأمين الحدود مع ليبيا. (1)

ويُرجع الباحث في العلاقات الدولية -الدكتور منصور قديدير- سبب تفضيل الجزائر الحل السياسي في ليبيا إلى صعوبة حراسة آلاف الكيلومترات من الرمال، إلى جانب وجود دعائم إرهابية داخل البلد وبذلك يكون الوضع السياسي الداخلي للجزائر في وضعية هشّة على أكثر

(1) سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 168.

من صعيد، وفي حالة أيّ تدخّل عسكريّ فإنّ الدور الأساسي يرجع للقوى الدولية الكبرى ويكون للجزائر دورٌ ثانوي وهي تدرك أنها ستتحمل تبعيات ما بعد التدخل. (1)

المطلب الثاني: انتشار الإرهاب و الجريمة المنظمة

يُعدّ تقاوم المد الإرهابي وانتشار الجريمة المنظمة أحد النتائج الخطيرة التي شكّلت تهديدا خطيرا على البيئة الأمنية للجزائر، والتي ساهمت في تردي الوضع الأمني الجزائري وهو ما سوف يتم توضيحه كالتالي:

*أولا: انتشار الإرهاب

فضلا عمّا تمّ من تمكين الثورة -لذوي السوابق في النشاط الإرهابي- من التموّج والاندماج السياسي والمسلح في "ليبيا ما بعد القذافي"، فقد أتاح الانتشار الفوضوي -وغير المتحكم فيه للأسلحة- مجالا أوسع للنشاط الإرهابي، الأمر الذي انعكس على الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا التي باتت سوقا رائجة للعديد من الأسلحة الخفيفة والمتطورة، وهو ما يمكن فهمه من تصريحات ودراسات كثيرة ذات صلة بالموضوع منها:

(1) حمزة عتبي، كيف تنظر الجزائر الى التدخل العسكري المحتمل في ليبيا ضد داعش: متحصل عليه: <http://arabic@cmn.com/world/algeria-military-intervention-libya> تاريخ الإطلاع: 2017/02/15، على الساعة

تصريح الوزير الجزائري المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، عبد القادر مساهل، لجريدة القدس العربي اللندنية، بقوله: (نحن قلقون جدا من حضور "القاعدة" بين الثوار الليبيين، وما استطاع أن يحصل عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة، ما سينعكس سلبا على أمن المنطقة)⁽¹⁾.

وبحكم الحدود (982 كلم) المشتركة تعتبر الجزائر ما يحدث في ليبيا تهديدا لأمنها القومي، وتتخوف من انتقال الأسلحة إلى عناصر إرهابية في أراضيها وفي الساحل؛ ولمواجهة ذلك تتحرك على صعيدين أساسيين يكمن الأول في جملة من الإجراءات الأمنية تتخبط فيها قوات الجيش، الدرك، حرس، الحدود ... والقاضية بنقل قوات وعتاد إضافيين إلى المناطق الحدودية مع ليبيا وشراء معدات وأجهزة مراقبة جوية، وكذلك إخضاع تنقل سلع جديدة (بما فيها مختلف أنواع قطع الغيار) لمراقبة المناطق الحدودية منعا لتهربها إلى ليبيا، بينما يكمن الثاني في تدعيم التعاون والتنسيق مع مالي والنيجر وموريتانيا لمحاربة الإرهاب، والجريمة المنظمة عموما وتهريب الأسلحة الليبية خصوصا. كما تشارك الجزائر في الاجتماعات الدولية بشأن الأزمة الليبية تحضيرا لعقد اجتماع في سبتمبر المقبل حول تداعيات الأزمة على الإرهاب، وتهريب الأسلحة في الساحل والذي ستشارك فيه دول الساحل القوى الكبرى والأمم المتحدة، أما حيال

(1) منصور لخضاري، "تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني الى الصعيد عبر الوطني"، الدراسات

الأطراف المتصارعة في ليبيا فنقول أنها تلتزم الحياد ويمكن تفسير موقفها بأربعة عوامل أولاً: الجزائر تعارض أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة، ثانياً: بحكم الجوار فإن دعم أي طرف على حساب طرف يقحمها مباشرة في الصراع ويعرض ترابها للمخاطر الأمنية. ثالثاً: يبدو أن موقفها يقوم على إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر سواء بقي القذافي أو رحل ، وبالتالي لا توجد أي مكاسب سياسية متوقعة تبرر دعم طرفي الصراع، رابعاً: يبدو أنها معنية أساساً بهجوم الداخل، فالنظام في وضعية صعبة بسبب تنوع وتعدد الاحتجاجات (1).

ساهم تردّي الأوضاع الأمنية وانتشار الجماعات الإرهابية والمسلحة في استنفار أمني كبير من طرف القوات المسلحة ضمن الحزام الشرقي الليبي، وهو ما يزيد أيضاً التكلفة التي تشمل نفقات النقل وإمداد الطعام وإنشاء مراكز حدودية جديدة في الحدود الشرقية، إضافة إلى زيادة وتيرة التسليح؛ كما أن تزايد احتمالية ووقوع نشاطات إرهابية في الجزائر وارد نتيجة المنحى الخطير الذي سلكته الجماعات الإرهابية في ليبيا، وتعتبر أحداث المركب الغازي "تيقننورين" رد فعل ناتج عن الأوضاع الأمنية الخطيرة بدول ومنطقة الجوار خاصة ليبيا ومالي، فهو حدث يعكس بصمة الإرهاب العابر للحدود تم فيه احتجاز 132 عاملاً أجنبياً من العاملين في حقول "عين اميناس" جنوب الجزائر كرهائن من عدة جنسيات أجنبية، مع احتجاز حوالي 300

(1) عبد النور بن عنتر، "الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية في: الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، العدد 6، 2011، ص 6.

جزائري وقد طلب الموقعون بالدم من السلطات الجزائرية توفير 20 سيارة رباعية الدفع مزودة بكميات كافية من الوقود تمكنهم من التوجه نحو شمال مالي، إلا أن القوات الجزائرية لم ترسخ لهم وتدخلت باحترافية لإنقاذ الموقف ونتج عن العملية أكثر من 40 ضحية⁽¹⁾

ثانيا: الجريمة المنظمة

تعرف منطقة الساحل عموما نشاطا متزايدا ومكتفا لمجموعات وشبكات الجريمة المنظمة، وساهمت الأوضاع -الأمنية والسياسية المتردية والصعبة في ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي ودخول الدولة الليبية في مرحلة فراغ سياسي وأمني ومؤسستي- في جعلها دولة هشة أو دولة في طريق الفشل والانهار، وهذه الأوضاع عادة ما تعتبر أرضا خصبة لانتشار الجريمة المنظمة، وهو ما أصبح يهدد أمن الجزائر خاصة في ظل اتساع الحدود بين البلدين، حيث تشير الإحصائيات إلى تزايد نشاط تجارة المخدرات وتهريبها، وتزايد نشاط الهجرة السرية غير القانونية، فهذه المناطق الحدودية أصبحت تُستخدم أيضا كقواعد ونقاط عبور لجماعات مسلحة غير رسمية بما في ذلك جماعات إرهابية وشبكات للجريمة وتهريب المخدرات لها روابط بمنطقة الساحل في إفريقيا⁽²⁾.

(1) عادل جرش: "تأثير الظاهرة الإرهابية على الامن الوطني الجزائري"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث،

2017، ص 195

(2) سليم بوسكين، المرجع السابق، ص 169.

وتتعاضم مصائب السلاح الليبي والذي كان يقف وراء الاعتداء الإرهابي على القاعدة النفطية بعين أميناس وهو ما يفرض على الجزائر أعباءً إضافية مادية وعسكرية وأمنية... إلخ من أجل مكافحة نشاط الجريمة على طول الحدود مع ليبيا، وتأمين هذه الحدود من كل الأخطار والتهديدات الناتجة عن هذه الأنشطة الإجرامية الخطيرة. (1)

ومن هنا أصبح وضع ليبيا مؤخرًا يبعث على الانشغال والقلق في الجزائر خصوصا بعد محاولة اختطاف السفير الجزائري في طرابلس، وتزامن ذلك مع حملة من الاختطافات التي استهدفت دبلوماسيين أجانب؛ وفي ظل التطورات الجديدة على الساحة السياسية بعد عملية الكرامة التي يقودها الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، حيث سارعت الجزائر إلى اتخاذ حملة من التدابير الوقائية والأمنية لمواجهة المستجدات الخطيرة التي باتت تهدد حدود الجزائر الشرقية والجنوبية الشرقية؛ وبات التدهور والوضع العام في ليبيا يلقي بظلاله على الاضطرابات في غرداية لتأتي محاولة اختطاف -السفير الجزائري في طرابلس- عقب سلسلة من الاختطافات ومحاولة الاختطاف التي استهدفت حملة من الدبلوماسيين في ليبيا لمبادلتهم بسجناء ولاجئين سياسيين مطلوبين من قبل بعض التنظيمات المسلحة في ليبيا؛ مثلما حدث مع السفير الأردني فواز العيطان الذي تم الإفراج عنه مقابل إطلاق سراح السجن الليبي محمد الدرسي من السجون الأردنية، وعلى غرار ذلك محاولة استرجاع أفراد عائلة القذافي المتواجدين بالجزائر ومبادلتهم

(1) المرجع نفسه.

الفصل الثالث : الجزائر والأزمة الليبية: دراسة في مساعي التسوية

بالسفير الذي حاولوا اختطافه بعد امتناع الجزائر عن تسليمهم إلى الميليشيات الليبية في ظل غياب دولة القانون والمؤسسات في هذا البلد، إلا أن مؤشرات أخرى تؤكد الترابط بين شبكات التهريب والجريمة المنظمة وتأثرها بالتشديد الأمني على الحدود الجزائرية⁽¹⁾.

! Erreur



خريطة رقم 4- توضح: أهمية تأمين الحدود الجزائرية الليبية

المصدر: <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/8/16>

(1) المرجع نفسه.

المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية والتهديدات البيئية المحتملة:

لقد أدت جملة تعقيدات الأزمة الليبية -وفقا للعديد من الإحصائيات- إلى انتشار كمّ هائلٍ من نسبة المهاجرين غير الشرعيين إلى حدود الجزائر، مما أثقل كاهل السلطات الأمنية في المواجهة والتصدي لها، وهذا قد يشكل مصدرا لانتشار تهديدات أخرى، كما شكل الوضع المتردي في ليبيا مصدرَ قلقٍ لدول الجوار الإقليمي في إطار التهديدات البيئية المحتملة، وهو ماسوف يتم تناوله كالتالي:

• أولا: الهجرة غير الشرعية:

تعتبر منطقة المغرب العربي محطة عبور للمهاجرين والأفارقة غير الشرعيين لاسيما من منطقة الساحل الإفريقي، حيث تنشط حركة الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة نتيجةً لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات الساحلية، تزامنا مع سياسة تضيق الخناق على حركة الهجرة التي مارستها دول الاتحاد الأوروبي ضد دول الجنوب، مادفع العديد من المهاجرين للبحث عن طريق غير شرعي للوصول إلى العالم الآخر، وأحد هذه الطرق هو المرور عبر دول المغرب العربي تمهيدا لدخولهم الأراضي الأوروبية، لكن الكثير منهم تعذر عليه ذلك لينتهي

بهم المطاف إلى الاستقرار في دول المغرب العربي، وهذا ما يفسر -إلى حد كبير- تمركز عدة جاليات إفريقية بمنطقة الجزائر خاصة في تمارست (1) حيث أفادت مصادر أمنية من ولاية تمارست أن الهجرة السرية من إفريقيا ارتفعت بشكل مفاجئ منذ شهر أبريل 2011 أي بعد شهرين من اندلاع الحرب في ليبيا، وتوقعت التقديرات أن يعود الجنوب الجزائري إلى مستويات الهجرة السرية التي سُجّلت في الفترة ما بين 1999 و 2004 -قبل تشديد إجراءات الأمن في سبتة ومليلية القريبتين من المغرب والتابعتين للمملكة الإسبانية- باستقبال ما بين 40 ألف و 60 ألف مهاجر سري كل سنة. وهذا بعد أن انخفضت منذ عام 2007 لكنها عادت للارتفاع منذ شهر أبريل 2011 حيث ارتفع عدد المهاجرين السريين الموقفين في ولايتي تمارست وغرادية بنسبة 50 بالمائة في شهر أبريل مقارنة بشهر فيفري من نفس السنة، وبلغ عدد الموقوفين بين شهري أبريل وسبتمبر 2011 بالولايتين فقط 1640 مهاجر ينتمون لـ 13 جنسية مختلفة، وأشارت التقديرات إلى أن 90 بالمائة من المهاجرين السريين

(1) حسين حياة ، انعكاسات أزمة الأمن في منطقة الساحل على بلدان المغرب العربي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول

التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي ، يومي 24/25 فيفري 2019، ص5.

الموقوفين في الجنوب تتراوح أعمارهم بين 19 و 25 سنة،⁽¹⁾ كما توقعت قوات حرس الحدود استقبال وفود مضاعفة لما اعتادت عليه من المهاجرين في السنوات الماضية بالنظر إلى المتغيرات الأمنية والاقتصادية لبعض دول الجوار مثل مالي التي تنخرها الصراعات، وليبيا التي عرف سوق العمل بها انطلاقا كبيرا بسبب تبعات الأزمة الأمنية التي عرف سوق العمل بها انغلاقا كبيرا بسبب تبعات الأزمة الأمنية التي مرت بها عقب الإطاحة بالرئيس معمر القذافي، وهو ما تفسره الأرقام المسجلة حيث أشار المصدر الأمني إلى أن 30 بالمائة من المهاجرين الموقوفين سبق وأن أقاموا في ليبيا ثم عادوا إلى دولهم الأصلية ومنها تسللوا إلى الجزائر بحثا عن عمل وهم من جنسيات غنيا، غانا، بوركينا فاسو، مالي، النيجر، البنين، الكامرون، التشاد، سيراليون، السنغال، كوت ديفوار، إلى جانب سوريا والبنغلاداش⁽²⁾.

*ثانيا: التهديدات البيئية المحتملة

بعد تسرب المواد الإشعاعية أو النووية -ورغم الاحتمال الضعيف بتقديرات هيئة الأمم المتحدة إلا أنه يمكن في حالة امتلاك جماعة إرهابية معينة، وجماعات تنتقم للنظام السابق لتلحق

(1) صبيحة بخوش ،، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا "أنموذجا" مجلة الدراسات الإفريقية وحوض

النيل، العدد الأول ، 2018، ص 298

(2) المرجع نفسه.

الضرر بدول الجوار الإقليمي، رغم طمأنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي قامت بزيارة ليبيا في 2011/12/9 بعد معاينة مرفق تاجورة النووي في طرابلس ومرفق تخزين "الكعكة الصفراء" في سبها - توصلت الوكالة الدولية إلى استنتاج مفاده أنه لم يُفقد أي جزء من المواد النووية المسجلة سابقا في أي مرفق، لكن أوصى الخبراء الدوليين بضرورة بيع نحو 6400 برميل من المواد النووية في سبها، ونقلها بسرعة من ذلك المرفق لأن حالة تخزين براميل أخرى في تدهور مستمر (1)

(1) مصطفى صايح، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار الإقليمي": الجزائر وتونس. المجلة الجزائرية للسياسات العامة. العدد الرابع، 2014، ص34-35.

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية

لقد تعددت صور التهديدات الأمنية التي أُلقت بظلالها على الجزائر من خلال الأزمة الليبية وهو ما أدى بها إلى ضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات لمجابهة هذه التهديدات، وساهم في تبني الجزائر لمقاربة أمنية قائمة على ضرورة تبني التفاوض السلمي لتسوية الأزمة لمختلف الأزمات التي تهدد أمن المنطقة. من خلال الأزمة الليبية أو مختلف الأزمات التي تهددها وهذا من خلال تفعيل المبادرات الإقليمية لتسويتها بعيدا عن أي تدخلات أجنبية.

المطلب الأول: موقف السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية

مثلت الجزائر ما عرف بـ "الربيع العربي" الأنموذج الخاص بالمنطقة العربية للتحول الديمقراطي من خلال انتفاضات جماهيرية للتخلص من الأنظمة الاستبدادية والمطالبة بالمزيد من الإصلاح السياسي والاقتصادي، وعلى الرغم من كونها بدأت بطريقة سلمية فإنها ما لبثت أن اتخذت في بعض الدول أشكالاً من العنف وأدخلت بعض دولها في الحروب الأهلية والطائفية (ليبيا، سوريا)، أو في حالات عدم استقرار غير مسبوق (تونس - مصر) هذه الحالة من الاضطراب في الفضاء العربي للجزائر، ومثلت تحدياً جدياً للسياسة الخارجية الجزائرية من جهة أنها جعلت صانع القرار الجزائري إزاء موقف قرار غير اعتيادي، إذ تتقاطع الميادين الثابتة للسياسة الخارجية مع المصالح الوطنية والإستراتيجية للبلد، فإما الانحياز إلى خيارات الشعوب مع ما في ذلك من تعديٍّ حدّ "العدوى" والقفز على مبدأ عدم التدخل في الشؤون

الداخلية للدول، أو مراعاة مبدأ عدم التدخل واحترام سيادة الدول مع ما في ذلك من خطر الاتهام بالانحياز إلى الأنظمة على حساب الشعوب، ومن ثم تهديد مكاسب السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة دور الجزائر وصورتها، بسبب الاكتفاء بمجاراة الأحداث وعدم المبادرة بالفعل⁽¹⁾

إن قراءة الموقف الجزائري من الربيع العربي يؤكد استقرار صانع القرار الجزائري على الخيار الثاني، حين عدت الجزائر ما يحدث في دول الربيع العربي شأنًا داخليًا من حق حكومات هذه الدول التعامل معه، وذلك في إطار احترام سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وقد عبر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة صراحة عن هذا التوجه في خطابه الموجه إلى الشعب الجزائري بشأن الإصلاح، من جهة أن الجزائر لا يمكنها أن تتخلى عن مبدئها الراسخ المتمثل بعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية وقد شرح وزير الخارجية آنذاك "مراد ملسي" ذلك لنواب البرلمان الجزائري حيث صرّح بأن الجزائر اتخذت مواقف مسؤولة بخصوص التطورات التي عرفتها تونس وليبيا ومصر وسورية، ورأى أن الموقف الجزائري نابع من المبادئ التي تحكم الدبلوماسية الجزائرية منذ عدة عقود، وأنها تتمثل بعدم التدخل في الدول الداخلية واحترام خيارات الشعوب وإرادتها في تقرير مصيرها، حيث كان الموقف الجزائري يعبر عن تمسك صانع القرار

(1) رايح زغوني، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح"، مجلة سياسات عربية، العدد 32،

الجزائري بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لذا اكتفت الجزائر في أكثر الأحيان بالدعوة إلى ضبط النفس، والحرص الواضح على إظهار الحياد لجميع الأطراف المتنازعة خلال تلك الأحداث، وحتى في حال اتهام مواقف الجزائر بأنها منحازة إلى الأنظمة الحاكمة على حساب الشعوب، فإن ذلك الانحياز لم يزد على كونه موقفا سياسيا دبلوماسيا ثابتا، وهو مختلف تماما عن دعم الحلفاء المقربين للأنظمة اقتصاديا وعسكريا، كما بدأ توجه الجزائر صريحا نحو احترام الشرعية الدولية باللجوء إلى هيئات ومؤسسات إقليمية في إبداء المواقف والقيام بمساعي ومبادرات، إذ جاءت مواقفها في المنابر الدولية أو أثناء التصويت داخل جامعة الدول العربية دوما رافضة لأي مشاريع تداخلية أو اعتراف بالمعارضة،⁽¹⁾ بالرغم من تعرضها للعديد من الضغوط من قبل الدول الأوروبية، وخاصة من فرنسا للتدخل العسكري في ليبيا، ومع ذلك رفضت حتى الآن بشكل منهجي القيام بذلك بناء على حقيقة أن الدستور الجزائري يحظر نشر القوات خارج حدوده الإقليمية، وهذا بغية إعادة الاستقرار والأمن لمنع الجماعات الجهادية المتطرفة في ليبيا، والعمل على تحقيق توازن القوى الإقليمية خاصة تجاه مصر، فالجزائر لا تريد أن تصبح ليبيا دولة عميلة للقاهرة.⁽²⁾

(1) المرجع نفسه.

(2). Djallil Lounnas . The Libyan Security Continuum: The Impact Of The Libyan Crisis On The North African/Sahelian Regional System. Menara Working Papers.No15, October 2018.

فقد مثلت الأزمة في ليبيا التعبير الأكثر وضوحا عن الموقف الجزائري من الربيع العربي، فالحكومة الجزائرية لم تتخبط في الحملة العربية والدولية الواسعة لانتقاد نظام القذافي ومطالبته بالرحيل، على الرغم من الاعتداءات الواضحة لهذا النظام ضد الشعب الليبي، كما أنها من منطلق الحياد رفضت التعليق على المطالب الجماهيرية السلمية بإصلاح النظام، أو تغييره، والتزاما بالمبادئ الدبلوماسية الجزائرية الثابتة رفضت الجزائر بشدة تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا، ولم تسمح بعد ذلك لطائرتة باستخدام أراضيها أو عبور مجالها الجوي. (1) ، فالجزائر حذرت من أي تدخل من شأنه أن يؤدي إلى الاقتتال الداخلي بين القبائل، وانتشار الأسلحة ، ماسوف يساهم في زيادة الهجمات الجهادية بهدف بناء مؤسسات الدولة وقدرتها على تأمين حدودها (2)، وبذلك أصبح الموقف الجزائري أكثر وضوحا حين رفضت السلطات الجزائرية الاعتراف بالمعارضة الليبية ممثلة في المجلس الوطني الانتقالي الليبي بعد سقوط النظام السابق، إلا أنها وجدت نفسها مضطرة لقبول بالأمر الواقع بعد أن منح المجلس صفة الممثل الشرعي للشعب الليبي ومنح مقعدا لليبيا في الأمم المتحدة. (3)

(1) رايح زغوني ، المرجع السابق،، ص , 90.

(3). L'Algérie et ses voisins, Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord, International Crisis Group, Alger/BruxellesN°164,p14

(3) رايح زغوتي ، المرجع السابق، ص 91.

فهناك مجموعة من القضايا التي ترسم توجهات السياسة الخارجية الجزائرية خصوصا في قضايا الجوار الإقليمي لطالما حاول الإعلام والنصوص الرسمية تصويرها بغض النظر عن صحة تحقيق هذه المبادئ من الناحية الواقعية:

- رفض استضافة أو إنشاء قواعد عسكرية أجنبية داخل التراب الوطني مهما كانت هوية هذه الدولة.

- تمسكها بمبدأ التعامل الرسمي مع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها، واحترام سيادتها الإقليمية ووحدتها الترابية، وهنا ترفض الجزائر بصفة رسمية أي حديث عن الانفصال في أي دولة من دول الجوار.

- تمسكها بمنظور تقرير المصير بالنسبة للصحراء الغربية، والاعتراف الرسمي بجمهوريتها.

- تحفظ الجزائر اتجاه أساليب التغيير العنيف للسلطة السياسية، حيث رفضت الانقلاب في موريتانيا، وتحفظت على الأحداث في تونس وليبيا.⁽¹⁾

ويمكن توضيح الموقف الجزائري وتفاعله الملفت مع الأزمة الليبية معتمدة على مجموعة من الحلول من أجل إنجاح رؤيتها وفق على مايلي :

- الحوار السياسي بين جميع مكونات الشعب الليبي.

(1) عبد القادر عبد العالي، "المرجع السابق، ص 18.

- الحل السياسي للأزمة بعيدا عن الحلول العسكرية.
- الحل السياسي يتم بين الليبيين دون تدخل أي دولة خارجية.
- الحفاظ على سيادة ليبيا وسلامتها الترابية ووحدتها وتلاحم شعبها.
- رفض التدخل العسكري الخارجي في ليبيا، ورفض كل مسعى غير سلمي ولا سيما الخيار العسكري الذي قد يؤدي إلى استمرار الانقسام والفوضى.
- اتفاق الصخيرات يمثل الإطار العام لحل مشكلة في ليبيا.
- خلق توافق ليبي - ليبي (يشمل كافة الأطراف التي ترفض العنف).
- إعادة تشكيل الجيش الليبي وتوحيده حتى يكون قادرا على رفع التحديات الأمنية.
- التنسيق مع دول الجوار خاصة مع تونس ومصر على دعم الحل السياسي في ليبيا، لكن هناك خلاف غير معلن مع مصر لكون هذه الأخيرة تدعم خليفة حفتر وقامت بقصف عدة مواقع في ليبيا وبناءً على ذلك اتخذت الجزائر مواقفها من الأزمة الليبية كما يلي: (1)

(1) محمد لعقاب، أسس الموقف الجزائري من تداعيات الربيع العربي: أزمات ليبيا وسوريا، متحصل عليه: http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4466:2018-05-13-13-14-14، تاريخ

1- الاعتراف بالمجلس الانتقالي:

من بداية أحداث الربيع العربي وقفت الجزائر محايدة ودعت إلى الحوار لحل الأزمة، لكن الثوار شنوا هجومات إعلامية على الجزائر واتهموها بالانحياز للعقيد معمر القذافي، وعبرت الجزائر أكثر من مرة على أنها ليست مع أو ضد أي طرف من أطراف الصراع في ليبيا، لكنها كانت بوضوح معارضة لتدخل الناتو في المنطقة وفي الصراع، لكن بعد تطور الأحداث في ليبيا - التي أدت إلى مقتل العقيد القذافي في مشهد درامي ودفنه بمكان مجهول- اعترفت الجزائر رسمياً بالمجلس الانتقالي على مرتين المرة الأولى قبل سقوط العاصمة طرابلس عن طريق الاتحاد الإفريقي، والمرة الثانية عندما التقى الرئيس بوتفليقة مرتين مع رئيس المجلس مصطفى عبد الجليل في العاصمة القطرية الدوحة بوساطة من أمير قطر خلال القمة العالمية للغاز شهر نوفمبر 2011م، كما قام بوتفليقة بإرسال برقية تهنئة لمصطفى عبد الجليل بمناسبة احتفال ليبيا بالعيد الوطني الجديد المصادف لتاريخ 25 ديسمبر بمناسبة استقلال ليبيا عن إيطاليا، بعدما كانت ليبيا تحتفل بالعيد الوطني يوم 01 ديسمبر ذكرى وصول القذافي للحكم، ثم قام عبد الجليل بزيارة رسمية للجزائر يوم 16 أبريل 2012 بدعوة من الرئيس بوتفليقة. (1)

(1) المرجع نفسه.

2- دعم المبعوث الأممي إلى ليبيا:

أعلنت الجزائر دون أي تحفظ دعمها لخطة المبعوث الأممي الجديد إلى ليبيا غسان سلامة، الذي أعلن شهر سبتمبر 2017 خلال فعاليات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك "خطة عمل جديدة" بهدف إطلاق جولة جديدة من المفاوضات لحل الخلافات العالقة في ليبيا، وخلال أشغال الجمعية للأمم المتحدة شهر سبتمبر 2017 شاركت الجزائر في اجتماع رفيع المستوى حول ليبيا والذي شاركت فيه كل من الأمم المتحدة والجزائر ومصر وتونس، وتم فيه الاتفاق على منح جماعة القذافي مكانة في خارطة الجديدة، وتم الإعلان عن رفض تعدد مبادرات حل الأزمة الليبية وإبقائها فقط تحت إشراف الأمم المتحدة (إشارة إلى تدخل فرنسا بشكل منفرد في القضية).

3- اتفاق الصخيرات: إطار للحل

تعتبر الجزائر أن الاتفاق السياسي الذي وقع تحت إشراف الأمم المتحدة من قبل الأطراف الليبية شهر ديسمبر 2015م بمدينة الصخيرات المغربية يشكل إطارا لتسوية الأزمة وتعترف بالهيئات الثلاث المنبثقة عنه وهي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وظلت تشجعها على توحيد جهودها للخروج من حالة الانسداد وتجاوز الوضع القائم.⁽¹⁾

(1) المرجع نفسه.

وهذا ما أكده وزير الشؤون المغاربية والعربية والإفريقية في الجزائر عبد القادر مساهل أن الليبيين هم وحدهم القادرين على بناء مستقبل البلاد، حيث حضر التوقيع مجموعة واسعة من الممثلين الليبيين، بما في ذلك أعضاء مجلس النواب والنائب العام ، فضلا عن شخصيات عامة بارزة من الأحزاب السياسية الليبية والمجتمع المدني .⁽¹⁾

وفي شهر أكتوبر 2017 خلال الاجتماع الإقليمي لشؤون الأمن ومحاربة الإرهاب الذي انعقد بالعاصمة المالية باماكو شدد البيان الختامي للاجتماع -كانت الجزائر أبرز محرريه- على حرص بلدان إفريقيا على دعم الجهود المبذولة لصالح السلم والأمن في ليبيا طبقا لاتفاق الصخيرات.⁽²⁾

وكذلك قامت الجزائر باستقبال وفود ليبية لإقناعها بوجهة نظرها لتحقيق الحل السياسي للأزمة بعيدًا عن لغة السلاح والتدخلات الخارجية، منهم:

1- قام فايز السراج -رئيس حكومة الوفاق الوطني يوم 4 أكتوبر 2016م، وبتاريخ 29 يوليو 2017م- بزيارة جديدة للجزائر لشرح بنود الاتفاق الذي وقعه في باريس مع المشير خليفة حفتر. وتعتبر الجزائر أول بلد يزوره السراج بعد ذلك الاتفاق. وفي 17 ديسمبر 2017م قام بزيارة أخرى للجزائر تباحث خلالها مع رئيس الوزراء الجزائري أحمد أويحيى، وجددت الجزائر

(1). Polat Ferhat. Algeria's Role in Libya. TRT World Research Centre. 24 April 2020.p03

(2) المرجع نفسه.

للسراج موقفها بأن الاتفاق السياسي يمثل الأرضية الوحيدة لتحقيق التوافق، مشددة على عدم وجود حل عسكري للأزمة.

2- خليفة حفتر قائد الجيش الليبي يوم 18 ديسمبر 2016م.

3- رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح يوم 27 نوفمبر 2016 م.

4- رئيس حزب التغيير وعضو لجنة الحوار الليبي جمعة القماطي يوم 19 نوفمبر 2016م.

5- وفد ليبي يمثل منطقة زنتان يوم 12 فبراير 2017 م.

6- وفد عسكري من البنيان المرصوص الليبية يوم 5 فبراير 2017.

7- وفدان برلمانيان ليبيان من مجلس النواب الليبي (برلمان طبرق) بتاريخ 15 يناير 2017⁽¹⁾

وبالتالي يمكن القول أن محددات الموقف الجزائري من الأزمة الليبية يمكن حصرها في ثلاثة:

محدد سياسي، أممي، وقيمي؛ والمحدد السياسي هو أنه في حال قبول الجزائر التدخل العسكري

في ليبيا فسوف لن يكون هناك من يمنع تكرار تجربة التدخل العسكري نفسها (أي أنها تتلقى

نفس المصير إذا امتدت الانتفاضة الشعبية إلى الجزائر التي كان من الممكن حدوثها في أي

يوم)، أما المحدد الأمني فيتمثل في التخوف الجزائري من تلك التداعيات الأمنية التي قد تنجرّ

عن التدخل العسكري والمتمثلة أساسا في انتشار الميليشيات المسلحة، تهريب الأسلحة، تقوية

الجماعات الإرهابية في المنطقة، ومشكلة اللاجئين، المحدد القيمي وهو مرتبط بتلك المبادئ

(1) المرجع نفسه.

التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية، أي عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة الدول، وما يُلاحَظُ هو أن ما يظل مهيمنا هو المحدد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة. (1)

وبناءً عليه يمكن تفسير الموقف الجزائري بأسباب من أربع فئات تتلخص فيما يلي:

1- تكمن الأولى في تخوف النظام الجزائري من أن يلقي نفس المصير في حال اندلاع انتفاضة ديمقراطية في الجزائر تأخذ بعدًا مسلحًا بعد قمعها، مما يقود إلى تدخل دولي مماثل لما حدث في ليبيا، فمن المحتمل أن يكون النظام قد راهن على فشل التدخل الدولي وعلى مقاومة القذافي للتعبير، كما راهن الغرب على مقاومة بن علي ومبارك لقوى التغيير -حتى يثبت صواب رؤيته ومصداقية مخاوفه.

2- وتكمن الثانية في المخاوف الأمنية المباشرة التي قد تترتب على الصراع في ليبيا: تهريب الأسلحة من وإلى ليبيا وانتقالها إلى الساحل وإلى القاعدة، توسع رقعة الإرهاب في المنطقة وتحول ليبيا إلى أحد معاقله، تخبطها في حرب أهلية، وصول محافل من اللاجئين والأجانب المقيمين في ليبيا إلى التراب الجزائري.

(1) السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورة

التكيف، متحصل عليه: <http://www.politics-dz.com/community>، تاريخ الإطلاع: 2018/12/12، على الساعة: 10:00

3- وتكمن الثالثة في التدخل العسكري الغربي وتداعياته الأمنية على الجزائر، فوجود قوات غريبة على حدودها يسمح لها بالتجسس على خطط التحرك، وانتشار الجيش الجزائري والعتاد بحوزته، خاصة وأن برامج تسلحه في السنوات الأخيرة تثير تساؤلات الغرب.

4- فيما تكمن الفئة الرابعة والأخيرة في المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية مثل عدم التدخل في الشؤون الخارجية.⁽¹⁾

* ومن حيث اعتماد الجزائر على مجموعة من المحددات التي يمثل بعضها ثوابت في تحركاتها الخارجية-إلى جانب تأكيدها المستمر على رفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول- حرصت على ضرورة تفعيل المبادرات الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية وبلورة شراكة لإيجاد السياق المقبول للتعامل مع الأزمة، مع تعدد أبعاد الحلول المطروحة (سياسية واقتصادية وأمنية... إلخ)، بعيدا عن التدخلات الدولية التي ظهرت من عوامل انفجار الأزمات في القارة الإفريقية والمنطقة العربية، في ظل عدم إدراك القوى الأجنبية لخصوصيات هذه المجتمعات؛ وقد برزت جلياً مع اجتماع قيادات عسكرية إقليمية (الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر) في الجزائر، في 06 يناير الجاري لمناقشة تداعيات «تدخل عسكري» في ليبيا حتى لو كان كذلك محدودا كما تطلب فرنسا.

(1) عبد النور بن عنتر، العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولاً. متحصل عليه:

<http://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/09/2011967364431247.html>، تاريخ الإطلاع : 2018/07/30،

* ومن ناحية أخرى، وفي ظل الخبرة التاريخية التي تمتلكها الجزائر في التعامل مع الجماعات الإرهابية والتي كلفتها الكثير خلال التسعينيات من القرن الماضي، ويؤكد المسؤولون الجزائريون مرارا رفض الحل العسكري للأزمة في ليبيا لأن الحل العسكري قد يُفضي إلى نتائج وخيمة لا يمكن استيعابها أو تداركها، وتجارب المواجهات العسكرية للجماعات المتطرفة في أفغانستان والعراق والصومال خير دليل على ذلك. (1)

* ومن ناحية ثالثة، وعلى المستوى الداخلي، حاولت السلطات الأمنية الجزائرية العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتي عبر الحدود مع ليبيا، وخاصة بعد تصاعد موجة العنف خلال الشهور الأخيرة، وورود معلومات تؤكد استيلاء الجماعات الإرهابية في ليبيا على مجموعة من الطائرات، حيث سحبت الجزائر البعثة الدبلوماسية الجزائرية من العاصمة الليبية طرابلس، كما قامت بإغلاق المعابر الحدودية البرية مع ليبيا، وقامت بنقل قوات عسكرية إضافية إليها، وسحب عمال شركة النفط الجزائرية سوناطراك كما صادق المجلس الأعلى للأمن الجزائري برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سبتمبر الماضي على إجراءات أمنية وعسكرية جديدة لمواجهة احتمال تسلل عناصر مسلحة من ليبيا إلى الجزائر، وخلال الأيام القليلة الماضية قام الجيش الجزائري بحفر الخنادق وتكثيف التواجد الأمني على

(1) أميرة محمد عبد الحليم، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري، متحصل عليه:

<http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx>، تاريخ الإطلاع: 2018/8/12، على الساعة: 15:00

طول الحدود الشرقية مع الجارتين تونس وليبيا وخاصة مع اقتراب ذكرى الحادث الإرهابي في عين أميناس الذي قامت به الجماعات الإرهابية في جانفي 2013.⁽¹⁾

ثم إن ليبيا دولة جارة واستقرارها جزء من استقرارنا مثلما هو الحال في تونس تماما، ووجود جيش أجنبي على الأرض الليبية يعتبر تهديدا مباشرا لسيادة الجزائر، ومن هذا المنطلق تجد الجزائر نفسها في وضعية حرجة، لذلك عارضت في البداية ثم تدرج موقفها نحو التحفظ ثم الموافقة على تدخل مجلس الأمن دون سواه، والحقيقة هناك جملة من المواقف تتحكم في الموقف الجزائري منها:⁽²⁾

1- لقد سبق للجزائر أن رفضت بتصريح الطلب الأمريكي لاستضافة قاعدة عسكرية أمريكية في إفريقيا التي تعرف باسم الأفريكوم، ومن هذا المنطلق لا يمكن أن توافق على التدخل العسكري في أي دولة خاصة إذا كانت دولة جارة مثل ليبيا.

2- التزمت الحياد في قمة شرم الشيخ عندما وافقت الجامعة العربية على القوات الدولية لضرب العراق عام 1991، فيما أُطلق عليه عملية "تحرير الكويت" وبالمقابل لم ترسل الجزائر ولو جنديا واحدا إلى العراق في وقت شاركت فيه عدة دول عربية من دول الخليج وسوريا ومصر والمغرب.

(1) المرجع نفسه.

(2) محمد لعقاب، الحصاد المدمر للربيع العربي: هل تصمد الجزائر في وجه التحديات؟، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع،

2018، ص 271.

3- كما سبق للجزائر أيضا أن رفضت التدخل العسكري الأمريكي في العراق عام 2003 خاصة أن هذا التدخل كان خارج مجلس الأمن، لذلك أصرت بخصوص ليبيا لكي يكون الحظر الجوي من قبل مجلس الأمن دون سواه.

4- هناك العديد من الشواهد التي ما زالت ماثلة أساسا عن جدوى التدخل العسكري الأجنبي في دول ذات سيادة، فالعراق ومنذ الاحتلال المباشر عام 2003 ما زالت لم تستقر، وكذلك الحال بالنسبة لأفغانستان وهو القلق والتخوف من تكرار التجربة في ليبيا. (1)

5- إن للجزائر حدودا مع ليبيا بطول 989 كلم ما جعل الوضع المتفجر في ليبيا أكثر إزعاجا، كما أن الغموض الموجود ميدانيا يجعل الجزائر تميل أكثر نحو التحفظ، للحفاظ على أمنها أولا وأخيرا.

6- إن تغيير نظام الحكم بالقوة من الخارج ليس حلا، وكذلك التغيير من الداخل بالقوة، كما أن البقاء في الحكم بالقوة لم يعد مقبولا، لذلك كان يجب على الجزائر أن توافق على فرض حظر جوي من طرف مجلس الأمن دون سواه. (2)

(1) المرجع نفسه، ص 272.

(2) المرجع نفسه.

المطلب الثاني: الجهود الجزائرية في علاج وحل الأزمة الليبية:

لقد كان للعامل الأمني دورا أساسيا في تحديد المقاربة الأمنية الأمثل من قبل المجتمع الدولي لتسوية الوضع في ليبيا، حيث انطلقت مساعي الدول المجاورة من فرضية مفادها أن استمرار حالة الفوضى على المستوى الداخلي في ليبيا سيؤثر مستقبلا على مختلف الدول بشكل مباشر بما قد يهدد أمن حدود الدول ويتعدى ذلك إلى تهديدات اقتصادية وسياسية للدول الغربية فمثلا تم وقف صادرات الغاز إلى إيطاليا لنحو أسبوع نتيجة مواجهات في مجمع مليء بالنفط والغاز غرب طرابلس في شهر مارس 2013، ولأن جوهر التحليل في العلاقات الدولية ينطلق من فكرة كيفية تحقيق الأمن واستقرار الدول خاصة في ظل ما يُعرف بالمركب الأمني الإقليمي (Regional security complexes) الذي قدمه باري بوزان وويفر في كتابهما سنة 2003 (الأقاليم والقوى - بنية الأمن الدولي) ويعبر عنه باري بوزان بقوله: "الأمن ظاهرة مترابطة لأن الأمن عقلاني فلا يمكن فهم الأمن الوطني لدولة معينة بمعزل عن الترابطات الأمنية التي تتضمن ذلك، وهو حسبها "مجموعة من الوحدات التي تقوم بعملية إضفاء أو نزع الطابع الأمني عن القضايا الأمنية بشكل جِدّ مترابط بحيث أن مشاكلها الأمنية لا يمكن أن يتم تحليلها أو حلها بشكل منفصل عن بعضها بعضٍ" ⁽¹⁾ ذلك سيجعل الدول تتخبط في سياسيات أمنية

(1) أميرة برحاييل بودودة، "التحول الديمقراطي في ليبيا وتداعياته على دول الجوار الإقليمي: المركب الأمني الإقليمي كمقاربة تفسيرية، مجلة الدراسات والأبحاث، العدد 22، 2016، ص 95.

مشتركة لتفادي انتشار حالة لا أمن أو ما يُعرف بالهواجس الأمنية المشتركة التي تعرفها المنطقة بسيناريوهات غير محتملة.

ويشير المركب الأمني الإقليمي لوجود مستوى عالٍ من علاقات الترابط (تأثير وتأثر) الأمني بين الوحدات المكونة للمركب، حيث تصل الدول أو الوحدات الأخرى معا بشكل وثيق.. وبما فيه الكفاية للاقتناع بأن التفاعلات الحاصلة على المستوى الإقليمي لا يمكن اعتبارها منفصلة عن بعضها بعضٍ بمعنى أنه يعبر على أقصى درجات تفاعلات الأمن القومي والإقليمي، ويظهر هذا الترابط من خلال تأثر الدول المجاورة بالتهديدات، أو أساليب التعامل مع هذه التهديدات سواء من قبل الدول التي تعرف تفاعلات داخلية (محلية) التي تظهر في دور الدولة من أجل بسط نفوذها وسيطرتها أو الأطراف التي تمارس العنف المضاد لولاء الدولة واستمراريتها، ومن بين هذه التهديدات التي أثرت بشكل وثيق على الجزائر: (1)

بحيث يمكن القول أن الوساطة الجزائرية في الملف الليبي تأخرت كثيرا نظرا لوجود جملة من التحديات كانت أولها موقفها الراض للتدخل الغربي لإسقاط نظام القذافي سنة 2011م، والذي بُني عليه استقبالها بعض وجوه وشخصيات النظام السابق، وبناءً على ذلك لا يمكن لفصائل الثوار أن تقبل بوساطة دولة كانت قد انحازت للنظام المخلوع، وهذا ما برر جزئيا التردد الجزائري، إلى جانب أن الجزائر وجدت نفسها محاطة بمجموعة أقطار اهتزت أنظمتها كليا أو

(1) مرجع نفسه، ص 96.

جزئياً بفعل الموجة الأولى من الثورات العربية؛ فعملت على تجنب حدوث ما وقع في تونس، والمغرب، وليبيا، ومصر على أراضيها، خصوصاً أن بعض القوى الإقليمية والدولية انغمست في الملف الليبي، وكان لها تصورهما الذي قد يتباين مع ما ستذهب إليه الجزائر فيما بعد، وذلك مثل مصر وفرنسا، وكلاهما راهن على حسم عسكري، قد يُفضي إلى تسوية سياسية لصالح طرف دون آخر. (1)

على الرغم من ذلك بدأت ملامح مشروع تسوية جزائرية تظهر في الأفق منذ سنة 2014م، أي بعد تسوية الأزمة التونسية التي لعبت الجزائر فيها دور الوسيط بين رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، والباقي **قايد السبسي** رئيس حزب نداء تونس، في سياق ما يصطلح على تسميته بحكم الترويكا؛ وقد أشار **راشد الغنوشي** نفسه - في بعض تصريحاته - إلى الدور الجزائري في حلحلة الأزمة التونسية سنة 2013م، والجزائر مثل تونس تعاني كثيراً من انفلات الوضع الأمني، وانتشار السلاح في ليبيا مع ما رافق ذلك من تنقل المقاتلين عبر الحدود المشتركة؛ فعملية عين أميناس التي تمت في شهر جانفي 2014م والتي راح ضحيتها 24 من الرهائن و32 من الجماعة المهاجمة - وهو تنظيم القاعدة الفصيل الذي يتزعمه مختار بلمختار قائد (كتيبة المثلثين)، ومؤسس كتيبة (الموقعون بالدم) - جاءت المجموعة التي قامت بتنفيذها

(1) محمد السببلي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطة الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،

من الأراضي الليبية، وإن أعلنت عن أنها عملية احتجاج على موقف الدولة الجزائرية من التدخل الفرنسي في مالي، هذا إلى جانب لجوء عدد من الليبيين إلى الجزائر بعد سقوط نظام القذافي.⁽¹⁾

لذلك فإن اهتمام الجزائر بما يحدث في ليبيا، يعود إلى اعتبار أمنها من أمن ليبيا، وأن استقرار الوضع في جارتها من جهة الجنوب الشرقي يساعد في نجاح جهود مكافحة الإرهاب التي تقودها الجزائر منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، والتي نجحت في الحد منه بصورة كبيرة لولا ظهور الأزمة الليبية بهذه الصورة التي هي عليها منذ عام 2011م، وهنا تصبح إستراتيجية مكافحة الجماعات المسلحة النشطة على الأراضي الجزائرية وعلى حدودها - خصوصا مع مالي، تونس - أمرا حيويا.⁽²⁾

من جهة أخرى وإلى جانب استشعار الجزائر خطر الانفلات الموجود في ليبيا، يجب الإشارة إلى أنها تشعر بخطورة أن تكون محاطة بدول فاشلة وأخرى ضعيفة، مثل مالي وليبيا والنيجر وموريتانيا، فحدودها مع دولة مالي، وهي الأطول، تبلغ 1375 كيلومترا، ومع النيجر، وهي من الدول المجاورة الضعيفة، تبلغ 956 كيلومترا، في حين أن حدودها مع ليبيا التي تعيش حربا أهلية منذ سنوات عدة تبلغ 982 كيلومترا، هذا إلى جانب وجود حدود ممتدة وجبلية مع تونس،

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع نفسه، ص 12.

حيث توجد مجموعات مسلحة تعمل في كلا البلدين منذ مدة طويلة، وتبلغ الحدود بينهما 965 كيلومترا.⁽¹⁾

وإلى جانب آخر في مثل هذه الظروف يقوم الجيش الجزائري بعمليات تمشيط مستمرة على حدوده، وخصوصاً مع ليبيا ومالي وتونس والنيجر، وفي هذا السياق أنشئت - مؤخرًا - قاعدة عسكرية جوية مهمة جنوب البلاد في منطقة تمنراست لمراقبة الحدود الجنوبية؛ ومن خلال قراءة التاريخ السياسي للدولة الوطنية الجزائرية منذ الاستقلال-وكذلك من خلال رصد العلاقات الدولية والإقليمية للجزائر - يمكن الاستنتاج أن قواعد السياسة الدولية والإقليمية للجزائر تقوم على رفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ ولذلك لم توافق أو تشارك في كل العمليات التي قادتها القوى الغربية في دول الجوار، أو في بعض المناطق الأخرى من العالم العربي، بل إن الجزائر حذرت مرات عدّة من اللجوء إلى مغامرة أخرى في ليبيا قد تكون لها انعكاسات وخيمة تزيد من تعقيدات الأوضاع المتأزمة بطبيعة الحال في ليبيا، وفي المنطقة بكاملها.⁽²⁾

كما حاولت الجزائر لم شمل الليبيين من خلال احتضانها لثلاثة لقاءات حوار بين الفرقاء الليبيين، في حين يبقى أهم وأبرز موقف مبدئي للجزائر بخصوص الأزمة الليبية هو رفض

(1) المرجع نفسه، ص 13.

(2) المرجع نفسه، ص 14.

التدخل الأجنبي والحرص على الوحدة الليبية، فالجزائر وبالإضافة إلى مناداتها بالحل السلمي للأزمة الليبية فهي لا تشارك في الاجتماعات الدولية التي يقوم القائمون عليها بالحسم العسكري، وتساند المبادرة الإفريقية (وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، حماية المهاجرين المقيمين في ليبيا) لاتخاذ قرار مماثل وفرضه بالقوة، ليخدم الاقتراح بعد يومين فقط بمجلس الأمن.⁽¹⁾

وفي 17 مارس 2011 صدر القرار رقم 1973 الذي فتح الطريق أمام استخدام جميع السبل بما فيه القوة العسكرية لمساعدة الثورة الليبية، بحجة حماية المدنيين من بطش الديكتاتور، في حين تبقى أهدافها الخفية متمحورة حول مصالحها الخاصة؛ كما وقد تبين منذ الأيام الأولى - لتدخل الدول الخارجية في الشأن الليبي - أن أهداف تلك الدول ليست واحدة، ما يعني أن ليبيا أصبحت ضحيةً لصراع إقليمي يعمل على تأجيج الخلافات الداخلية بدلاً من المساعدة في تخفيفها وحلّها، والشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية، وبخصوص الإستراتيجية الجزائرية نحو ليبيا فقد تضمنت:

- دعم الاستقرار الوطني.
- دعم الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية

(1) المرجع نفسه، ص 14.

- احتواء أنشطة تجارة الأسلحة وتدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة. (1)

وفي مجال الحدود المشتركة تقرر وضع برامج ثنائية مشتركة لتأمينها وفقا لما جاء في البيان المشترك لرؤساء الوزراء الدول الثلاث (ليبيا، الجزائر، تونس) الصادر في 12 جانفي 2013 بمدينة غدامس، وتطبيقا لخطة عمل طرابلس للتعاون العملي حول أمن الحدود المنعقد في طرابلس في 12 مارس 2013، كما اتفقت الحكومتان بهذا الخصوص على اتصال، يشرف عليه ضابطان ساميان من كل بلد، وأكد الوزير الأول عبد المالك سلال أن تدهور الأوضاع الأمنية بفعل الانتشار الواسع للأسلحة الليبية، أصبح يشكل خطرا على أمن المنطقة، وهو ما يستوجب على الأجهزة المختصة في كل من الجزائر وليبيا تكثيف التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات فيما بينهما، وأضاف أنه "ينبغي أيضا مضاعفة الجهود لتأمين الحدود البرية المشتركة وحمايتها خاصة في ظل الأوضاع الأمنية المتدهورة في منطقة الساحل" مشيرا إلى أن الخطوات التي قطعها التعاون والتنسيق الأمني بين البلدين واصفا إياها بالنتائج المشجعة في مجال تدريب وتكوين أفراد الشرطة الليبية في الجزائر. (2)

ولقد بادرت الجزائر أيضا خلال شهر ماي 2014 بدعوة وزراء الخارجية دول جوار ليبيا إلى الاجتماع على هامش الجماعات الوزارية لمنظمة عدم الانحياز في الجزائر، من أجل

(1) المرجع نفسه، ص 87-88.

(2) محمد مسعود بونقطة، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،

كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص 228

التشاور حول الأزمة الأمنية المتصاعدة على خلفية الانقسام الحكومي والصدام المسلح الغيني

في مطار طرابلس والسيطرة على العاصمة ومدينة بنغازي في 2014/07/30.⁽¹⁾

وفي تاريخ 29-12-2014م: قام رئيس الوزراء الجمهوري السيد/ سلال بعقد اتفاق مع

نظيره الليبي السيد علي زيدان تضمن هذا الاتفاق تعزيز تعاونهما على صعيد أمن الحدود،

ومكافحة تهريب الأسلحة. وتعتبر هذه الزيارة الثانية لليبيا بعد زيارة أولى أجراها للمشاركة في

القمة التي استضافتها مدينة غدامس الليبية في يناير 2012م بين الجزائر وليبيا وتونس، إذ

تعهدت الدول الثلاث المتجاورة خلال هذه القمة بتعزيز تعاونها في مجال أمن الحدود والحد من

انتشار الأسلحة ومراقبة حركة المجموعات الإرهابية.⁽²⁾

كما صدر بيان مشترك إثر اللقاء بين وفدي البلدين تضمن التنسيق بين وزارتي الداخلية

والدفاع في كل من الجزائر وليبيا لتأمين الحدود، وجدّد السيد عبد المالك سلال دعم بلاده لليبيا

مجدّداً تحذيره من الانقسام والفوضى الأمنية، حيث اعتبر السيد سلال خلال افتتاح الاجتماع أن

تدهور الوضع الأمني مرده للانتشار الكبير للأسلحة مشيراً إلى الحاجة لمضاعفة الجهود للحد

من هذا الانتشار وتأمين الحدود المشتركة، هذا وقد قام السيد عبد المالك سلال بتقديم عرض

تدريب عناصر الشرطة والجيش الليبي المكلفين بحماية الحدود المشتركة للبلدين، كما أن الزيارة

(1) المرجع نفسه.

(2) خالد على العجيلي المحجوبي ، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي

:الجزائر و إفريقيا : من دعم الحركات التحريرية إلى شراكات إستراتيجية، يومي 30-31 أكتوبر 2017، ص 14-15.

قد ناقشت ثلاثة ملفات أمنية هي تبادل المعلومات، والتنسيق بين وزارتي الداخلية، وتجهيز خطة لتأمين الحدود ومحاربة الإرهاب، وتؤكد هذه الزيارة اهتمام الجزائر بليبيا ويتضح ذلك من خلال البيان المشترك وما ورد فيه من نصح وحرص وحث على مضاعفة الجهود نحو تجنب الانقسام لليبيا والفوضى الأمنية. كذلك فإن عرض تدريب الشرطة والجيش الليبي في الجزائر وتبادل المعلومات والتنسيق على مستوى الداخلية، وتجهيز خطط لتأمين الحدود ومحاربة الإرهاب كله يأتي تحت مسمى الدور الفاعل للجزائر في حل الأزمة الليبية ويتفق تماما مع فرضية البحث.⁽¹⁾

وفي 06-03-2014م: شارك رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد رمضان العمامرة بالعاصمة الإيطالية روما اشغال المؤتمر الدولي الثاني لدعم ليبيا، حيث تأتي مشاركة الجزائر في هذا اللقاء حرصا منها على المساهمة في دعم كل الجهود الرامية لإرساء أسس الدولة الليبية الحديثة انطلاقا مما يمليه عليها واجب الأخوة، وتستلزمه علاقات الجوار وتستجيب هذه المشاركة أيضا لطلب المجتمع الدولي الذي يعلق آمالا على دور الجزائر في دعم هذا البلد الشقيق، ومرافقته في سعيه الدؤوب لتحقيق عملية الانتقال الديمقراطي في أحسن الظروف وأقرب الأجيال. إن هذا المؤتمر الذي شاركت فيه خمسة وعشرون دولة من بينها الدول الأعضاء الخمسة الدائمة في مجلس الأمن وخمسة منظمات دولية إقليمية. حيث عكف هذا المؤتمر على تقييم ما أنجزته السلطات الليبية من القرارات التي صدرت عن مؤتمر باريس الذي عُقد في 12 فبراير الماضي.

(1) المرجع نفسه، 16

وفي 25-06-2014م: أبرز رئيس الدبلوماسية السيد: رمضان العمامرة في اجتماع مالابو الدور الهام لآلية التشاور لوزراء خارجية الدول المجاورة لدعم هذا البلد في مكافحة التهديد الإرهابي بالمنطقة هذا الاجتماع الذي عقد على هامش أشغال الدورة العادية الخامسة والعشرين للمجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي. وأكد خلال هذا اللقاء على الدور الذي تقوم به هذه الآلية التشاورية غير الرسمية من خلال تقديم الدعم لليبيا ومكافحة التهديد الإرهابي في المنطقة، واستعرض الوزراء بهذه المناسبة التطورات الأخيرة في ليبيا منذ انعقاد الاجتماع الأخير للمجموعة في الجزائر العاصمة كما ناقشوا السبل التي ينبغي انتهاجها لمرافقة الانتقال الديمقراطي واستتباب الأمن في ليبيا. (1)

كما أن مشاركة الدبلوماسية الجزائرية في مؤتمرات باريس وروما واجتماع مالابو جميعها تأتي في إطار حرص الجزائر على دعم جهود معالجة الأزمة الليبية وإرساء أسس الدولة الحديثة؛ وهو ما يتفق مع فرضية البحث. (2)

وفي 13-07-2014م: دعا رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد: رمضان لعمامرة بمدينة الحمامات التونسية إلى تحديد معالم المقاربة التي يمكن تبنيها لتشجيع ومساعدة الأطراف الليبية للانخراط في حوار جاد وشامل وصولا إلى تجاوز الأزمة السياسية والأمنية التي يشهدها هذا

(1) المرجع نفسه، 17

(2) المرجع نفسه، ص18

البلد، وطالب ممثلي هذه البلدان بضبط مقاربة تسمح لإرساء حوار يجمع كل الأطراف الليبية لحقن دماء الليبيين، وتحقيق الأمن والوفاق الوطني وتعزيز دعائم مؤسسات الدولة والحفاظ على سيادتها ووحدة ترابها بعيدا عن أي تدخل أجنبي. وأكد رئيس الدبلوماسية الجزائرية أن المرحلة الانتقالية الصعبة التي تجتازها ليبيا تقضي بمواصلة الجهد الجماعي في دعم مسارها الانتقالي نحو مزيد من الأمن والاستقرار وبيّن أن واجب المسؤولية يفرض على دول جوار ليبيا العمل بجهد حثيث وكذلك البحث على أنجع السبل لمساعدة الشعب الليبي الشقيق على تجاوز هذه الظروف الصعبة، واتخاذ قرارات تعزز استقرار هذا البلد وتعزز مناعة الحدود مع دول الجوار، حيث ذكر أن الاجتماع الأول لدول جوار ليبيا بحث الأطر والآليات الملائمة لتقديم الدعم والمساندة إلى ليبيا وفق آلية مشتركة لدول الجوار بالتنسيق مع الجامعة العربية ومفوضية الاتحاد الإفريقي لبلورة رؤية مشتركة وخارطة طريق وفق إرادة الأشقاء الليبيين وأولوياتهم. إن ما دعا إليه وطالب به السيد رئيس الدبلوماسية الجزائرية بمدينة الحمامات التونسية -في سبيل إنجاح الحوار الليبي لكل الأطراف الليبية من أجل تحقيق الوفاق- يصب مباشرة في قالب إنهاء الأزمة الليبية وانتهاء النزاع، وهو ما يؤيد فرضية هذا البحث.⁽¹⁾

وفي تاريخ 20-07-2014م: وجّه المبعوث الخاص للاتحاد الإفريقي إلى ليبيا السيد: ديليتا محمد ديليتا بالجزائر نداء من أجل فتح حوار في ليبيا قصد وضع حد للنزاع والتوصل إلى تحقيق

(1) المرجع نفسه، 19

السلم في هذا البلد وقال السيد: ديليتا عقب الاستقبال الذي خصّه به رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد: رمضان العمامرة "أوجه نداءً لفتح الحوار من أجل التوصل إلى السلم وليفكر الأشقاء الليبيين في خير ليبيا ويضعوا حدًا للنزاع الذي يتسبب في مشكل حقيقي بالنسبة للشعب الليبي". وأضاف أنه قدم إلى الجزائر لإجراء مشاورات وللاطلاع على رؤية السيد العمامرة وموقف الجزائر. وفي إطار الجولة التي قام بها في البلدان المجاورة لليبيا أكد أن الجزائر ستترأس اللجنة المكلفة بالشؤون الأمنية والعسكرية وهي أهم لجنة تهتم أساسا بمشاكل الحدود. وفي اجتماع الحمامات الذي عقد في الأسبوع الماضي قرر وزراء خارجية البلدان المجاورة لليبيا تشكيل لجنتين تُعنى الأولى بالشؤون الأمنية وترأسها الجزائر، فيما تُعنى الثانية التي تترأسها مصر بالجانب السياسي وذلك في إطار مساعدة ليبيا على تجاوز أزمته الراهنة. إن ترأس الجزائر للجنة الشؤون الأمنية -وفق قرار وزراء خارجية الدول المجاورة لليبيا الذي انعقد في الحمامات- يأتي في إطار الجهود الساعية وراء حل الأزمة الليبية، ويعكس ثقة الدول المجاورة لليبيا في إمكانيات الجزائر ومساهمتها في حل الأزمة وهو ما يؤيد فرضية هذا البحث.⁽¹⁾

وفي 30-7-2014م: صرح رئيس الدبلوماسية الجزائرية السيد: العمامرة أن الدبلوماسية الجزائرية كانت قد بادرت وبقدر كبير من النجاعة بإقناع الجميع بأن الحلقة الأساسية في حل

(1) المرجع نفسه

الوضع المتأزم بليبيا تكمن -وفضلا عن الليبيين أنفسهم- في الدول المجاورة التي تفهم ثقافة هذا البلد وتعرف تاريخه وتتأثر مباشرة بإسقاطات وضعه الداخلي على حدودها. وأرجع رئيس الدبلوماسية الجزائرية فشل المبادرات الدولية التي تم تنفيذها خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى اقتصار تركيزها على بناء المؤسسات المنتخبة دون الاهتمام بالمؤسسات العسكرية والأمنية ودون الاعتماد بالقدر الكافي على الجيران.⁽¹⁾

وكذا من بين هذه المبادرات الاجتماع الذي عقد في 10 و 11 مارس عام 2015 بالجزائر، وحضره الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا "برنارد نيو ليون"، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية: "فيدريكا موغيريني"، بعد يومين من الحوار السياسي بين ممثلي الأحزاب السياسية وشخصيات مستقلة وناشطين حقوقيين، توج الاجتماع بصياغة بيان مشترك ختامي تضمن مجموعة من النقاط:

* تأكيد المجتمعين بضرورة التعهد لحماية وحدة ليبيا الوطنية والترابية واستقلالها وسيادتها على أراضيها، ورفض أي وجه من أوجه التدخل الخارجي في الأزمة الأمنية الليبية.

(1) المرجع نفسه

* الالتزام بالإعلان الدستوري المتضمن مبادئ ثورة شباط 17 فبراير القائمة على أسس العدالة وحقوق الانسان، وبناء دولة القانون والمؤسسات؛⁽¹⁾

* احتواء التداعيات الأمنية لتجدد النزاع الأهلي في ليبيا، وكانت الجزائر خلال هذا الاجتماع حريصة على حقن وإنهاء النزاع الأهلي على حدودها الشرقية الطويلة، كما ولم تركز الدبلوماسية الجزائرية على التنسيق الإقليمي مع دول الجوار الليبي فقط، وإنما امتدت إلى البيئة الداخلية الليبية، من خلال العمل على مساعدة الأطراف السياسية الليبية على الحوار مع بعضها بعض، والتوافق على مقاربات سياسية مشتركة لتخطي عقبة المرحلة الانتقالية، وقد أدت هذه الجهود إلى تنظيم اجتماعات ضمت ممثلين عن الأحزاب السياسية، قادة سياسيين وعناصر من المجتمع المدني الليبي.

* الالتزام باحترام العملية السياسية المبنية على قواعد اللعبة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

* تأكيد دعم الحوار بمساراته المختلفة وإعلان الرغبة الجماعية في إنجاح أعماله في أقرب وقت ممكن، بما يؤدي إلى تشكيل حكومة توافقية، ووضع ترتيبات أمنية تتضمن وقفا دائما لإطلاق النار، وانسحاب التشكيلات المسلحة من المدن، ووضع جدول زمني لجمع السلاح، وحل جميع الميليشيات المسلحة.

(1) زين العابدين معو، راندة حميدة، المرجع السابق، ص 87.

* تأكيد المشاركين التزامهم التام بإعادة بناء قوات مسلحة شرطاً وأجهزة أمنية، وتنظيمها لتقوم بحماية أمن المواطنين والتراب الوطني، والمحافظة على سلامتهم. (1)

وبالإضافة إلى تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة الليبية على المستوى الدولي والإقليمي تعمل الجزائر على المستوى الوطني إلى الترويج لسياسة المصالحة الوطنية باعتبارها آلية فعالة لتسوية الأزمة الليبية وذلك من خلال:

* طرح رؤية لتسوية الأزمة الليبية تتوافق مع مضمون سياسة المصالحة الوطنية يتضمن جمع كل الأطراف الليبية دون استثناء على طاولة المفاوضات، وكذلك عدم التعويل على التدخل العسكري ورفض التدخلات العسكرية الخارجية واعتبار أن كل الأطراف جزءاً من الأزمة وجزءاً من الحل. (2)

* عرض مضمون ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر على الطرف الليبي إذ أوضح وزير خارجية حكومة الوفاق الوطني الليبية محمد الطاهر سيالة في مؤتمر صحفي بالجزائر في شهر أكتوبر 2016 أنه قدم طلب رسمياً للسلطات الجزائرية للاطلاع على ميثاق السلم

(1) المرجع نفسه.

(2) حوسين بلخيرات، "الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية: رؤية تقييمية:" مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الأول، 2008، ص 53.

والمصالحة الوطنية وآلياته وتشريعاته ولذلك للاستفادة منها وتسليم ورقة طريق لإقرار المصالحة بين الليبيين.⁽¹⁾

ومع تزايد المبادرات الدبلوماسية الموجهة لتسوية الأزمة الليبية-وأخرها المبادرة الفرنسية التي قادها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والتي جمعت بين رئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج، والمشير خليفة حفتر-تسعى الجزائر جاهدة للبحث عن دور أكثر فاعلية لها في الملف الليبي الشائك؛ فتدهور الأوضاع في الدول المجاورة عزز شكوك الجزائر، وأقحمها في الجهود المبذولة هنا وهناك من أجل إيجاد حل سياسي، بعد اندلاع صراع بين مختلف الأطراف التي أصبحت تشكل المعادلة السياسية والعسكرية والأمنية في ليبيا؛ وتتجلى المساعي الجزائرية في التحركات الحثيثة والجولات المكوكية التي تقوم بها الدبلوماسية الجزائرية على أكثر من جبهة، والتي بدأها وزير الشؤون الخارجية الجزائري عبد القادر مساهل مع نظيره السعودي عادل الجبير، الإثنين 31 جويلية 2017، حيث كان الملف الليبي أحد الملفات المطروحة في اللقاء وفق بيان للخارجية الجزائرية، هذا اللقاء أعقبه لقاء آخر عقده وزير الخارجية الجزائري ونظيره المصري سامح شكري في القاهرة، الأربعاء 02/08/2017، حيث أكد الوزيران أن الحل السياسي القائم على اتفاق الصخيرات هو الحل الوحيد للأزمة في ليبيا، وحسبما أفاد المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية المصرية أحمد أبو زيد، في بيان صحافي فإن الجانبين تبادلوا خلال

(1) المرجع نفسه.

اللقاء التقييم حول مستجدات الأزمة الليبية، كما عرضا نتائج اتصالات بلديهما مع مختلف الأطراف الليبية، حيث أطلع الوزير الجزائري نظيره المصري على نتائج زيارة السراج الأخيرة للجزائر؛ كما استعرض الوزير شكري الجهود التي قامت بها القاهرة لتقريب وجهات النظر.⁽¹⁾

كما أن جولة الوزير الجزائري سبقتها زيارة رئيس المجلس الرئاسي الليبي لحكومة الوفاق الوطني فايز السراج، إلى الجزائر، السبت 29 جويلية 2017، حيث التقى الوزير عبد المجيد تبون سابقا، وأوضح بيان لوزارة الخارجية أن "هذه الزيارة الجديدة للسيد فايز السراج التي تأتي غداة اللقاء المنظم بسان كلود (فرنسا) تندرج في إطار المشاورات الدائمة والمنتظمة بين البلدين".

وفي أعقاب لقاء باريس أفاد بيان لوزارة الشؤون الخارجية أن عبد القادر مساهل أجرى الثلاثاء 2017/07/25 مكالمة هاتفية مع وزير الشؤون الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان؛ تمحورت خاصة حول نتائج اللقاء الذي جرى بباريس بمبادرة من الرئيس الفرنسي بين رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية فايز السراج والمشير خليفة.⁽²⁾

كما أشار البيان ذاته إلى أن عبد القادر مساهل قد تحدث قبل ذلك مع وزير الشؤون الخارجية الليبي محمد طاهر سيالة الذي سيقوم خلال الأيام القليلة المقبلة بزيارة إلى الجزائر.

(1) عبد الباسط غبارة، الريادة الجزائرية في حل الأزمة الليبية، متحصل عليه: <https://www.afrigatenews.net>، تاريخ

الإطلاع: 2018/12/17، على الساعة: 11:00

(2) المرجع نفسه.

وخلص بيان الخارجية إلى أن السيد مساهل قد "أكد لنظيره الليبي أن الجزائر ستواصل جهودها من أجل مرافقة الأطراف الليبية في بحثها عن سبل استتباب السلم والاستقرار في ليبيا عبر الحوار الشامل والمصالحة الوطنية"، كما كانت الأزمة الليبية من بين أبرز محاور زيارة وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان إلى الجزائر شهر جويلية الماضي، إذ أكد الدبلوماسي الفرنسي رغبة بلاده في تكثيف التشاور مع الجزائر حول الوضع الليبي، في سياق البحث عن إطار يساعد على حل النزاع، وتطمح الجزائر إلى لعب دور طلائعي في حلّ الأزمة الليبية والتقريب من وجهات نظر فاعلين أساسيين، وسبق لمساهل أن زار شرق وغرب ليبيا في الفترة ما بين 19 و 21 أبريل الماضي، وحلّ بعدة مدن منها البيضاء، بنغازي، الزنتان، مصراتة، وطرابلس، والتقى بعدة شخصيات مهمة، منها رئيس حكومة الوفاق فايز السراج، والمشير خليفة حفتر، قائد الجيش الليبي. (1)

كما استقبلت الجزائر خلال الأشهر الماضية رئيس البرلمان عقيلة صالح، وقائد الجيش خليفة حفتر، وكذا فايز السراج، وأجريت محادثات مع تونس ومصر ومسؤولين من روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حول الموضوع ذاته، وتؤكد الجزائر دوما أنها لا تتحيز لطرف ما دون آخر في الأزمة، إذ تعلن أنها على مسافة تامة من جميع الفرقاء.

(1) المرجع نفسه.

ويرى المراقبون أن تعدد المبادرات والتدخلات من عدة أطراف لا يلغي الدور المحوري للجزائر في الملف الليبي. وفي هذا نفي المراقب السابق ضمن هيئة الأمم المتحدة والخبير الأمني أحمد كروش-في تصريحات النهار أون لاين، الإثنيين-وجود أي دولة يمكن لها أن تسحب البساط من تحت أقدام الجزائر فيما يخص تسيير الأزمة الليبية، خاصة أنها أثرت إيجابا في كل الأطراف المتصارعة داخل الأراضي الليبية منذ بداية الأزمة على أن تقاليد الدبلوماسية الجزائرية واضحة لا تغير مبادئها. (1)

ونجد أيضا أن الجزائر التي عارضت التدخل العسكري في ليبيا منذ البداية، تجدد في كل مرة بأنه لا يوجد بديل عن الاتفاق السياسي الذي أصبح قاعدة لكل حل للأزمة في ليبيا، مع إشارتها إلى أن الاتفاق ذاته يظل مفتوحا لأي مراجعة إذا كانت هذه هي رغبة ليبيا. وكان وزير الشؤون الخارجية عبد القادر مساهل قد أكد في الاجتماعات التي تعقد حول الأزمة الليبية موقف الجزائر من الحل السياسي الذي يقوم على الحوار والمصالحة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، داعيا في هذا الإطار إلى الإسراع بتعزيز المؤسسات السياسية والاقتصادية الليبية، وقد كثفت الجزائر من تحركاتها لتسوية الأزمة الليبية، من خلال تواصلها مع أطراف الأزمة، كما رفعت أيضًا مستوى التنسيق السياسي والأمني مع تونس لتسويتها، حيث أعلنت الدولتان في

(1) المرجع نفسه.

2017/3/6 توصلهما إلى اتفاق للتعاون الأمني بشأن ليبيا، وتعزيز التشاور بينهما فيما يتعلق بتسوية الأزمة هناك. (1)

كما انتهجت الجزائر سياسة جديدة تقوم على بناء علاقات جيدة مع كافة الأطراف الليبية، بما في ذلك قوى الشرق الليبي، ومن أبرز التحركات كذلك استقبالها لأول مرة منذ اندلاع الأزمة المشير "خليفة حفتر" في 18 ديسمبر الماضي، والذي سبقه استقبال "عقيلة صالح" وعدد من نواب البرلمان الليبي في 2016/11/26، حيث يُعتبر استقبال المشير "حفتر" بمثابة اعتراف الجزائر بثقله في الشرق، وأهمية وجود دور له في مستقبل هذا البلد؛ لإيجاد مخرج للأزمة الليبية المتعثرة، وهو ما ينطبق أيضًا على استقبالها رئيس "مجلس النواب"، وبحث إمكانية تطوير العلاقات البرلمانية بين البلدين.

كما تقوم الجزائر بالتواصل مع عدد من المسؤولين في عهد العقيد "معمر القذافي"، والشخصيات الليبية المعروفة بقربها من النظام السابق، للنظر في مدى إمكانية قيامهم بدور إيجابي في إتمام عملية المصالحة الليبية-الليبية. (2)

(1) المرجع نفسه.

(2) الأزمة الليبية: أبعاد وطبيعة ودوافع وتحديات الوساطة الجزائرية، متحصل عليه:

<http://lahdha.tn/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9> تم تاريخ الإطلاع:

15:00، على الساعة: 2018/12/15

وقد شارك وزير الشؤون المغربية والاتحاد الإفريقي الجزائري عبد القادر مساهل في اجتماع ثلاثي مع وزيري خارجية مصر وتونس، عُقد في تونس واستمر لمدة يومين في 20/19 فيفري 2017، وتم من خلاله التوصل إلى "إعلان تونس" الذي أكد رفض أي حل عسكري للأزمة الليبية، وأي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لليبيا، وإشراك كافة الأطراف في عملية الحوار مهما كانت توجهاتهم وانتماءاتهم السياسية، والعمل على ضمان وحدة مؤسسات الدولة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي بما في ذلك الحفاظ على وحدة الجيش الليبي، والسعي الحثيث إلى تحقيق المصالحة الشاملة في إطار الحوار الليبي-الليبي بمساعدة من الدول الثلاث وبرعاية أممية.⁽¹⁾

كما رفعت الجزائر مستوى تنسيقها مع تونس في الأزمة الليبية، خاصة وأن الدولتين تتبنيان وجهة نظر متقاربة تجاه كيفية حل الأزمة، وتقدمان دعماً للأطراف والقوى السياسية في غرب ليبيا، حيث أعلنت الدولتان في 6 مارس 2017 عن توصلهما إلى اتفاق للتعاون الأمني بشأنها، وتعزيز التشاور بين البلدين فيما يتعلق بتسوية الأزمة الليبية.

وتعتمد الجزائر كذلك على استغلال نفوذ رئيس حركة النهضة التونسية، راشد الغنوشي لإقناع القوى المتبنية للإسلام السياسي الليبية بتغيير موقفها من الشخصيات الليبية المحسوبة على

(1) المرجع نفسه.

النظام السابق، والقبول بمشاركتهم في المرحلة المقبلة باعتبارهم قوة لا يُستهان بها، وتقديم تنازلات فيما يتعلق بالاتفاق السياسي الليبي.⁽¹⁾

وعلى الرغم من أن الغنوشي صرح في فيفري 2017 بأنه تم تكليفه من قبل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة للتواصل مع الإسلاميين الليبيين، وإقناعهم بلعب دور إيجابي لحل الأزمة الليبية، فإن المفارقة أن أحمد أويحيى - مدير عام ديوان رئاسة الجمهورية الجزائرية- نفى في تصريح له في الشهر نفسه تكليف بلاده للغنوشي بذلك الدور.⁽²⁾

كما كان للجزائر دورٌ فعالٌ في فعاليات المؤتمر الدولي باريس للخروج من الأزمة الليبية حيث تمثل مشاركة الجزائر في المؤتمر الدولي "أصدقاء ليبيا" إشارة إلى إيجابية الدبلوماسية في تعاملها مع الأحداث الإقليمية ومع الملف الليبي تحديداً.⁽³⁾

وحافظت الجزائر على انسجام موقفها في هذا المؤتمر رغم الضجيج الإعلامي الذي يثار حول هذا الموقف والسعي إلى تقديم هذه المشاركة على أنها تحول في الموقف الجزائري، وفي رد مباشر على تصريحات وزير الخارجية الفرنسي "الآن جوبيه" قال: إن أقل ما يوصف به الموقف الجزائري من الأزمة الليبية هو الالتباس والغموض، حيث قال وزير الخارجية "مراد

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع نفسه.

(3) الجزائر تؤكد دورها الإيجابي في الأحداث الجارية في محيطها: مشاركتها في مؤتمر باريس لم تغير موقفها من الأزمة

الليبية، متحصل عليه: //http://www.vitamedz.com، تاريخ الإطلاع: 2018/12/15، على الساعة : 15:00

مدلسي": «إن موقف الجزائر لا يشوبه أي غموض والحياد لا يعني التواطؤ مع نظام القذافي»، وأضاف «إذا اعتبرت الموقف الجزائري اليوم غامضا فلا بأس في ذلك، لأنه منذ أسابيع فقط كانت الجزائر تعتبر بكل بساطة في صف القذافي، وأرى أن هناك تقدما على هذا الصعيد»، وأضاف أنه يأمل «أن تظهر الحقيقة بشأن موقف الجزائر بعد أن يستتب السلم وتخدم نيران الحرب»، وهو ما يعني أن الذي تغير إلى حد الآن هو تقدير الآخرين لموقف الجزائر وليس الموقف في حد ذاته، وهناك شواهد تؤكد هذه الحقيقة. (1)

كما أن المشاركة في مؤتمر باريس لم تكن اعترافا بالمجلس الانتقالي كمثل شرعي ووحيد للشعب الليبي، فقد عاد الوزير مدلسي إلى هذه القضية مجددا عندما قال إن الجزائر «ستعلن اعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي كمثل للشعب الليبي عندما يشكل حكومة جديدة تمثل كل مناطق البلاد»، ولا يمثل هذا التصريح أي تغير في الموقف الجزائري، بل انسجم انسجاما تاما مع مبدأ الاعتراف بالدول وليس بالأنظمة، والالتزام بالتعامل مع الحكومات التي تتمتع بالشرعية الشعبية، وهو الأمر الذي لم يتوفر لحد الآن للمجلس الانتقالي، والأكثر من هذا أن معظم القوى الكبرى التي اعترفت بالمجلس الانتقالي، وآخرها روسيا، لم تعترف به كمثل شرعي ووحيد للشعب الليبي، بل اعترفت به كسلطة حاكمة، وكانت الجزائر من بين المشاركين في مؤتمر

(1) المرجع نفسه.

باريس حول ليبيا من ضمن عشرين بلدًا، إضافة إلى أربع منظمات دولية: «الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية». (1)

وقال أويحيى في تصريحات صحفية بالجزائر لدى عودته من مؤتمر باريس إن بلاده معنية بالوضع في ليبيا. (2)

كما كانت مشاركة الجزائر بمؤتمر باليرمو استمرارا لجهودها في تسوية الأزمة الليبية من خلال الرؤية التي تم طرحها في هذا المؤتمر والتي تركز على مقاربة الحل السياسي وتحقيق المصالحة الوطنية بين كافة الأشقاء الليبيين، بلا إقصاء، حيث أكدت على أن "استمرار الوضع في ليبيا على ما هي عليه سوف يؤثر سلبًا على الاستقرار في المنطقة المتوسطة برمتها؛ مؤكدة على أن الجزائر ستجدد موقفها القائم على مقاربة الأمم المتحدة لتسوية الأزمة، وتتحفظ بوضوح على مناطق تعديد المسارات التي تعتبر شكلا من أشكال التدخل الأجنبي في مصير الليبيين وخياراتهم المستقبلية، وروما تعول كثيرا على استمرار دعم الجزائر وعلى مساهمتها في بلورة خريطة طريق تساعد على إخراج ليبيا من الأزمة والعمل سويا من أجل تحقيق السلم والمصالحة في هذا البلد الجار، والإسهام تحت مظلة الأمم المتحدة في تنميته اقتصاديا

(1) المرجع نفسه.

(2) الجزائر تأمل إقرار قانون الانتخابات في ليبيا شهر سبتمبر، متحصل عليه: <https://www.alalamtv.net>، تاريخ الإطلاع: 2019/01/24، على الساعة 14:00.

واجتماعيا، وفي ظل احترام تطلعات وإرادة الشعب الليبي مؤكدة أن الجزائر سوف تعمل كل ما بوسعها لإنجاح المؤتمر في إطار مقارنة الحل السلمي في ليبيا. (1)

وفي أواخر سبتمبر 2018 شارك وزير الخارجية عبد القادر مساهل بدعوة من الوزير الفرنسي المكلف بأوروبا والشؤون الخارجية جان إيف لودريان في اجتماع رفيع المستوى حول الوضع في ليبيا، حيث تم عقد اجتماع على هامش الدورة الـ73 للجمعية العامة للأمم المتحدة ووزراء الخارجية وممثلي دول جوار ليبيا وهي الجزائر، تونس، مصر، ونيجيريا وممثلين عن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة إضافة إلى الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المكلفة بالسياسة الخارجية والأمن، فيديريكا موغريني، والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط في حين سجل كُلاً من رئيس المجلس الرئاسي لليبيا فايز السراج، والممثل الخاص للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة غسان سلامة، تدخلهما من خلال محاضرة فيديو، وبهذه المناسبة جدد رئيس الدبلوماسية الجزائرية دعوة الجزائر لكافة الفاعلين الليبيين من أجل وقف الاقتتال، وإيجاد حلٍ سياسي - لكل عمل من شأنه عرقلة الجهود الرامية في إطار المسار الأممي بعيدا عن أي تدخل أجنبي - يركز على لغة الحوار والمصالحة الوطنية مضيفا أن هذه المقاربة الكفيلة بتعجيل التوصل إلى تسوية الأزمة الليبية والحفاظ على سيادة

(1) الجزائر تعمل كل ما بوسعها لحل سلمي في ليبيا: متحصل عليه: <http://www.elkhabar.com>، تم الإطلاع

عليه: 21/01/2019، على الساعة 21:00.

ووحدة الشعب الليبي وسلامة أراضيه، كما أبرز وزير الشؤون الخارجية أهمية وضع أجندة موحدة لليبيا. (1)

وإثر التطورات الليبية الحاصلة في شهر أفريل 2019 سعت الجزائر جاهدة نحو دعوة وتأكيد كافة الأطراف إلى "التعقل" معتبرة أن أي تصعيد عسكري قد يعيق الجهود الجارية حسب إفادة بيان وزراه الشؤون الخارجية، ونفس المصدر يؤكد أن الجزائر تدعو إلى كافة الأطراف الليبية برعاية الأمم المتحدة، وبعيدا عن أي تدخل أجنبي" تبقى" على يقين من أن الحل السياسي التفاوضي والمقبول من قبل كافة أطراف النزاع وحده الكفيل بضمان السلم والاستقرار المستدامين والحفاظ على المصالح العليا للشعب الليبي الشقيق" بعد أن جددت دعوتها لكافة الفاعلين من أجل تقادي "أي شكل من أشكال العنف أو التصعيد" إذ تحثّ الجزائر كافة الأطراف الليبية على العمل لإنجاح الندوة الوطنية المقررة بغدامس من خلال مخطط العمل والتي تحظى بدعم المجتمع الدولي وتقدم إطارا "ملائما" للبحث عن "الحلول الوسطى من أجل تكريس الاتفاقات وبناء السلم في هذا البلد الشقيق والمجاور". (2)

(1) مساهل يشارك في اجتماع حول ليبيا بنيويورك: متحصل عليه: <http://www.elkhabar.com>، تاريخ لإطلاع: 21/12/2018، على الساعة 22:00.

(2) الأزمة الليبية : الجزائر تدعو إلى التعقل : متحصل عليه: <http://www.elkhabar.com>، تاريخ الإطلاع: 2019/5/5، على

المطلب الثالث: تحديات السياسة الخارجية الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية:

هناك تحديات كثيرة أمام الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية خاصة وأن الدبلوماسية الجزائرية ما زالت مستندة على دبلوماسية المبادئ بدلا من انتهاج دبلوماسية المصالح التي اعتمدها غالبية دول العالم اليوم. إن مستقبل الوساطة الجزائرية في ليبيا يبقى غامضا نظرا لظهور أنموذج الحرب بالنيابة في هذا البلد بسبب وجود قوى عربية تخوض حربا ضد الإسلاميين في ليبيا كامتداد لصراعها مع إسلاميها في الداخل، وتسعى لإعطاء طابع إقليمي لهذا الصراع وشرعنة التدخل من جديد في ليبيا لمساندة حلفائهم، ويزيد سعي قوى غربية - وبالتحديد فرنسا إلى التدخل عسكريا في ليبيا-من تعقيد مهمة الجزائر خاصة إذا ما استمرت تدفقات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مما يجعل باقي الدول الأوروبية أكثر استعدادا للتدخل عسكريا ودعم الموقف الفرنسي، حيث أصبحت الهجرة مسألة أمنية بحتة من المنظور الأوروبي، يعقبها تصدير سياسات وتقنيات الاتحاد الأوروبي إلى الدول المجاورة التي انحصر دورها في المناولة الأمنية لصالح أوروبا؛ ومن هذا المنطلق تعارض الحكومة الجزائرية بشدة فكرة التدخل العسكري في ليبيا الذي تُروج له فرنسا وبعض حلفائها الأفارقة بحجة التخوف من تحول الجنوب الليبي إلى مركزٍ للجماعات المسلحة في منطقة الساحل.

فالدبلوماسية الجزائرية تؤكد على الحوار الذي لا بديل عنه خاصة في ظل عدم الإجماع على فكرة التدخل في ليبيا؛ ولقد أوجد السياق الجيوسياسي -الجديد في شمال إفريقيا- تحديات كبيرة

أمام النظام السياسي الجزائري، مثل عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده ليبيا منذ عام (2011) سواء في مكافحة الإرهاب أو تأمين الحدود.⁽¹⁾، حيث تكمن أهم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الجزائرية لحلّ الأزمة الليبية في النقاط التالية:

- لم يتم إدماج جزء كبير من الشعب الليبي في العملية السياسية، بل تم إدماج من يملكون القوة المسلحة على الأرض فقط، وهذا لا يُفضي إلى بناء دولة مستقرة لا تنعكس تأثيراتها السلبية على جيرانها.

- وجود كتلتين تدعي كل واحدة منهما الشرعية وأنها الممثلة الوحيدة للشعب الليبي.

- بعض الأطراف الإقليمية غير مبالية بما يحدث في ليبيا، أو مكبلة بالضغوطات الغربية مما يزيد العبء على الجزائر، فهناك ضغوطات أمريكية وفرنسية للزجّ بالجيش الجزائري للتدخل في ليبيا كمحاولة لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر هدفها السيطرة على النفط الليبي والنقد الأجنبي لدولة الجزائر الذي يقدر بحوالي 300 مليار دولار.

- الموقف المصري الذي يفضل الخيار العسكري لحلّ الأزمة في ليبيا.⁽²⁾

يبدو أنّ الليبيين، بمختلف تلوناتهم السياسية مقتنعون بجدوى الوساطة الجزائرية، لعدة اعتبارات تتمثل فيمايلي:

(1) مصباح محمد الوحيشي، المرجع السابق، ص 14.

(2) المرجع نفسه، ص 15.

أولاً: الاحترافية الدبلوماسية الجزائرية في مجال الوساطة وحلّ النزاعات في المنطقة، بسبب المشكلات المصرية الداخلية، ورفض بعض التشكيلات السياسية الإسلامية في ليبيا، الموالية لجماعة الإخوان المسلمين "ذات البعد الدولي"، لأيّ وساطة بقيادة الرئيس المصري السيسي، وثانياً: لأسباب أمنية تتعلق بتخوف الليبيين من تحوّل ليبيا إلى ملاذٍ لتنظيم "داعش"؛ خصوصاً أن مؤشرات كثيرة أثبتت ذلك. ولقد سعت الجزائر إلى إطلاق مبادرة لحلّ الأزمة الليبية، تضع حدّاً للاقتتال، وترسي العملية السياسية، لكن هناك من يرى أنّ الجزائر أخطأت لانخراطها بمفردها في الأزمة الليبية، فيرى -مثلاً- الأستاذ الدبلوماسي *عبد العزيز جراد* أن تكفّل الجزائر وحدها بالملف الليبي قد يفتح عليها صراعات مع دول لها مصالح في ليبيا، ويقترح أن تنضوي مبادرتها لحلّ الأزمة سياسياً، ضمن إطارٍ إقليمي عربي أو إفريقي، حيث تواجه الوساطة الجزائرية تحديات جمّة، خاصّة فيما يتعلّق بالوضع الأمني والسياسي الليبي، وصعوبة جمع الفرقاء المتناحرين على طاولة واحدة للحوار، سيما أنّ بعض التشكيلات غير متحمّسة للدور الجزائري، مثل اللواء المتقاعد خليفة حفتر، بالإضافة إلى فرنسا الساعية دوماً لإضعاف الوساطة الجزائرية وإجهاضها، والتي تلمّح إلى إمكانية توجيه ضربة عسكرية بذريعة مكافحة الإرهاب. (1)

(1) سمير قط، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: المبادئ، الأسس والتطورات، متحصل عليه:

http://www.qiraatafrican.com/home/new، تاريخ الإطلاع: 2019/1/8، على الساعة: 15:00.

ونتيجة لذلك فقد استشعرت الجزائر خطورة الموقفين المصري والفرنسي المؤيدين للتدخل العسكري وتأثيره على توسيع نطاق الصراع المسلح أكثر في ليبيا في غياب ركائز الدولة وانعدام مؤسساتها خاصة بعد قصف مصر والإمارات لمواقع قوات "فجر ليبيا" دعماً لقوات عملية الكرامة، والدعوة التي أطلقها وزير الدفاع الفرنسي للأوروبيين لمساندة تدخل فرنسا عسكرياً في ليبيا وتحديدًا في الجنوب بهدف مواجهة الجماعات الإرهابية المتطرفة، ومحاولات فرنسا الجادة والحثيثة توريثها في المستتقع الليبي بالمشاركة أو المساعدة بدل مساندة مبادرة دول الجوار، وهو ما يفقد الجزائر ورقة الحياد والإيجابية حيث تقف على مسافة متساوية بين الفرقاء الليبيين بسبب عدم تدخلها أصلاً في تجاذبات الأطراف الليبية. (1)

وتكتم الجزائر انزعاجها من الدور المصري الخليجي الفرنسي، ولا تحبذ استمرار عملية الحسم العسكري حتى لا تجد نفسها مجبرة على الانخراط في لعبة المحاور الإقليمية الدولية، والتحالفات الداخلية الليبية بتأييد طرف على آخر بمقتضى موازين القوة لتُنقى الحريق الليبي داخل ليبيا حمايةً لحدودها وحفاظاً على أمنها. (2)

(1) الجزائر والأزمة الليبية، متحصل عليه: تاريخ الإطلاع:

<https://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/23/02/2018> على الساعة: 13:00

(2) المرجع نفسه.

ورغم توالي التحركات المكثفة تجاه أطراف الأزمة الليبية بالفترة الأخيرة في محاولة لدفع الحل السياسي وإقناعهم برؤيتها لحل الأزمة الليبية؛ إلا أن تلك التحركات تواجه بمجموعة من التحديات قد تشكل قيذا على الدور الجزائري، ومن أبرزها:

1- وجود عدد من التيارات الإسلامية بالغرب الليبي، وتحديدًا تلك التابعة للمفتي بالعاصمة طرابلس "الصادق الغرياني" والتي تشكل تحديًا لتيارات الإسلام السياسي ولحكومة الوفاق الوطني ومجلس الدولة المدعومين من قبل الجزائر حيث قامت تلك الجماعات في 12 من جانفي 2017 باقتحام عدد من المقرات الحكومية التابعة لحكومة الوفاق بالعاصمة طرابلس ومقر المجلس الأعلى للدولة وأعلنت عودة حكومة الإنقاذ الوطني الإسلامية والمؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته لممارسة مهامها من جديد، رافضة الاعتراف بشرعية الاتفاق السياسي الليبي.⁽¹⁾

2- التحركات المصرية والروسية المكثفة بالشرق الداعمة للجيش الوطني في مواجهة فوضى الميليشيات المسلحة، والتي تخشى الجزائر من أن تؤثر على موازين القوى حال تعديل اتفاق الصخيرات.

(1) عبد اللطيف حجازي، الوساطة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية... الرؤية والتحركات، متحصل عليه:

https://www.futureuae.com، تاريخ الإطلاع: 2018/12/15، على الساعة: 10:00

3- نشوب معارك مسلحة في الهلال النفطي، حيث انتزعت سرايا الدفاع في بنغازي (ميليشا) يدعمها المفتي الغرياني مكونة من مجالس الشورى الإسلامية في بنغازي وأجدابيا ميناءين نفطيين (السدرة وراس لانوف) من سيطرة الجيش الوطني الليبي في شهر مارس الجاري، وهو الأمر الذي أدى إلى نشوب معارك مسلحة في المنطقة ستتوثر على جهود الجزائر لتسوية الأزمة الليبية. (1) كما يقول الدكتور بوحنية قوي بأن أهم معوق يواجه الجزائر هو عدم التنسيق الأمني بين دول الجوار أو ما يعرف بالطوق الليبي، حيث أن كل دولة تعمل على حدة رغم وجود اتفاقيات بين الدول المجاورة لليبيا، خاصة مصر والجزائر والمعوق الثاني: هو احتكام الأطراف إلى قوة السلاح، إذ يجب على الأطراف الليبية الجلوس والحوار مع بعض وتحديد الأولويات بشكل يسمح ببناء مؤسسات ذات شرعية تؤدي إلى إنهاء الحرب القائمة وغياب هذه العناصر أدى إلى تفويض جهود الجزائر في إحلال السلم، زيادة على تدخل جهات دولية أخرى. (2)

نظرا للتحويلات السياسية التي عرفتھا البيئة الجهوية والإقليمية للجزائر -في الفترة الأخيرة على مستوى دول المغرب العربي، ودول الساحل الإفريقي التي شكّلت تهديدات أمنية حقيقية للأمن القومي الجزائري- يرى الكثير من الباحثين أن الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في حاجة إلى إعادة

(1) المرجع نفسه.

(2) الورقة الجزائرية لحل الأزمة الليبية، متحصل عليه: <https://www.echoroukonline.com>، تاريخ

الإطلاع: 2018/12/18، على الساعة: 15:00

قراءة الواقع الجيوسياسي الإفريقي سياسيا وأمنيا بهدف صياغة رؤية إستراتيجية أمنية وطنية استباقية لمواجهة التهديدات الراهنة المستقبلية وذلك مراعاة للجوانب التالية:

1- إعادة قراءة مدى نجاعة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وقدرتها على الاستجابة والتوافق مع وزن الدولة وقدراتها الجيوسياسية ودبلوماسيتها النشطة تاريخيا.

2- إعادة قراءة واقع الأمن الجزائري بشكل استشرافي بهدف تقوية المنظومة الدفاعية وزيادة احترافية الجيش الجزائري لحماية الحدود الجزائرية ومواجهة التهديدات الأمنية الصلبة واللينة.

3- إعادة النظر في ضمان إجراءات دستورية تمنح للجيش الجزائري حق التدخل وملاحقة الجماعات الإرهابية خارج حدود الدولة الجزائرية.⁽¹⁾

كما أن الجزائر تواجه معادلة صعبة في كيفية التنسيق مع دول الجوار الجغرافي، وكذلك القوى الإقليمية وفي نفس الوقت الالتزام بأحد أهم مبادئها الدستورية: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، لكن يبقى السؤال الملح هنا ما هي العتبة الأمنية أو ذلك السقف الأمني الذي قد يحتم على الدولة الجزائرية تبني خيار التدخل؟ وما يبرر هذا السؤال: ما يلي:

1- غياب شركاء أمنيين حقيقيين بسبب فشل الدول المصدرة للتهديد، إذ كيف لدول فاشلة محليا أن تنجح إقليميا.

(1) توفيق بوستي ، المقاربة الأمنية الإقليمية الجزائرية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر وأفريقيا: من دعم الحركات التحريرية إلى بناء شراكات اشتراكية يومي 30-31 أكتوبر 2017، ص

2- التدفق المستمر والمتجدد للتهديدات اللاتماثلية والهجينة في آن واحد وإجبار الدولة الجزائرية على خوض حرب استنزاف.

أمام هذه المؤشرات أعطت الجزائر الانطباع بأنها تشبه بالمنتوج أمام تكاليف الجوار الجغرافي البيئي، فالارتباب أو الارتباك الإستراتيجي أدخل الجزائر في معضلة تبني خيار صريح.⁽¹⁾

كما زادت التكهّنات حول إمكانية تدخل الجيش الجزائري، وكذلك الجيش المصري لاستعادة الاستقرار في ليبيا، إلا أن المسؤولين الجزائريين أصرّوا على إنكار هذه الاحتمالات ورفضها، لأنها لا تصب في مصلحة الدولة الجزائرية ولا حتى الليبية، واعتبر البعض أن المحاولات الخارجية للزّج بالجيش الجزائري أو توريث الجزائر في الحرب في ليبيا ما هي إلا محاولات لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية للجزائر، فالقوى الغربية هدفها استغلال النفط الليبي واحتياطي الصرف الجزائري الذي تجاوز في مجموعه 300 مليار دولار.⁽¹⁾

(1) سمير البح ، الامتداد الأمني الإفريقي للجزائر: بين العقدة القوردية، وخيار الانكفاء على الذات، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر و إفريقيا : من دعم الحركات التحريرية إلى شركات إستراتيجية ،يومي 30-31 أكتوبر 2017، ص 07.
(1) المرجع نفسه.

وتتعاضم تحديات المقاربة الجزائرية خصوصا مع تزايد خطر توريد الأسلحة الخطيرة وتخزينها في التراب الجزائري والاكتشافات الأخيرة لمخابئ الصواريخ والأسلحة أكبر دليل على ما يحاك للجزائر من تهديدات ومؤتمرات قصد توريثها في النزاع القائم في ليبيا. (2)

هذا إلى جانب حالة التوتر الاجتماعي التي تشهدها مؤخرا بعض المناطق في الجنوب الجزائري وهي احتجاجات شعبية مطالبة بتأمين المسكن والعمل والخدمات التي يمكن استغلالها لإثارة الفوضى، ولقد انشغلت قوات الأمن بتهدة الأوضاع في هذه المدة، مع استمرار الضغوط التي تمارسها القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، للدفع بالجزائر إلى التدخل عسكريا في ليبيا، ولو من خلال القيام بعمليات محدودة، فعلى الرغم من خبرة الدولتين في مواجهة الجماعات الإرهابية والتي تؤكد أن الاعتماد على الضربات العسكرية -دون غيرها من آليات المواجهة- تزيد من تعقيدات الصراع لأنها تؤدي إلى انتشار الجماعات الإرهابية في رقعة جغرافية أوسع؛ كما تزايد المنظمون تحت لواء هذه الجماعات في ظل استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتزايد أعداد الراضين للسياسات الغربية. (2)

كما أن تمسك الجزائر بمبادئ الاستقلال أمر لم يعد مقبولا، خاصة بعد أن وصل التهديد إلى عقر دارها متمثلا في حادثة تقننورين، وتراجع دورها في المنطقة لصالح فاعلين وأطراف

(2) محمد حرز الله لخضر، أو شريف يسري، المقاربة الجزائرية حيال الأزمة وبدائل التعامل معها، يوم دراسي بعنوان السياسة الخارجية الجزائرية والتحولت السياسية والأمنية في المنطقة العربية، يومي 27-28/04/2016، ص11

(2) المرجع نفسه، ص12

جديدة تملك تصور معايير لعدم التدخل والحل السياسي لأزمات المنطقة التي تدافع عنها الجزائر، فالسباق الجيوبوليتيكي الجديد في شمال إفريقيا والساحل قد خلق أسئلة صعبة للنظام الجزائري، كما أن انفجار الديمقراطية وعدم الاستقرار الثوري تحدّي المبادئ والأساسيات والممارسات التي قادت السياسة الخارجية للحكومة منذ الاستقلال في عام 1962، وكنتيجة لذلك مقتررب السياسة الخارجية الجزائرية القديم الذي يؤكد قداسة سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية حيث يتعارض مع ظهور أنموذج التدخل الإنساني الدولي، لهذا أصبحت الحاجة لإجراء بعض التعديلات على سياساتها الخارجية أمر ضروري ولا مفر منه. (1)

وهو ما أكده جيوف بورتر (Geoff Potter) رئيس مكتب استشارة ناركو وأستاذ بجامعة نيويورك الأمريكية في إطار محاضرتة بعنوان "أزمة الساحل وتداعياته على السياسة الخارجية الجزائرية"، بقوله: «أن الجزائر مطالبة بإعادة النظر في سياستها الخارجية المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار»، وقال أن: «سقوط الأنظمة العربية ومعاناة هذه الدول من عدم الاستقرار الأمني انعكس سلبًا على الجزائر، وأصبح يهدد استقرارها وأمنها، وتّضح ذلك جليًا من خلال اعتداد "تقننورين" ويواصل موضعًا أنّ الجزائر تحاول التوفيق بين الالتزام بمبدأ يحترم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وضمان أمنها وسلامة مواطنيها من المخاطر الخارجية»، لكن يضيف أن الجزائر مثلها مثل باقي الدول لها الحق في الدفاع عن

(1) المرجع نفسه.

أمنها الداخلي لضمان سلامة مواطنيها واستقرار البلد مُشيدا بالتجربة الكبيرة التي تتمتع بها الجزائر في مواجهة المخاطر المتعلقة بأمنها الداخلي، وهي تجربة لا تضاهيها فيها - حسب الدكتور "جيوف بورتر" - العديد من الدول في هذا المجال. (1)

كما أشار أيضا إلى أن هناك عوامل خارجية برزت في السنتين الأخيرتين على غرار تدخل حلف الناتو في ليبيا والتدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، حيث يقول بشأنها هي: «عوامل غيرت المعطيات بشكل أصبحت المخاطر الخارجية قريبة جدا - أكثر من أي وقت مضى - من الحدود الجزائرية، وهو سيناريو غير مسبوق بالنسبة للدولة الجزائرية المستقلة». (2)

لهذا فإن الجزائر تواجه اليوم لحظة مفصلية فيما يخص سياستها الخارجية فهي تواجه خيارات أمامها توضح كالتالي: (3)

جدول رقم 1- يوضح الخيارات المطروحة أمام السياسة الخارجية الجزائرية

الخيار	ما يُعاب على الخيار	تكلفة تبني الخيار
*الالتزام بالحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى والحل السلمي للنزاعات.	*عدم ملاءمة الخيار في ظل بيئة إقليمية ودولية متغيرة تستدعي من الدول تكييف مبادئها وسياساتها	تحظى باحترام ومصادقية الأطراف المتنازعة: • الانتقادات من قبل الأطراف

(1) زينب فريخ، عمر فرحاتي، "السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة: دراسة في ملامح الاستمرار والتغير"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 03، 2018، ص 905

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه، ص 907.

<p>الإقليمية والدولية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • عدم تأقلمها مع المستجدات وتعريض أمنها للخطر. • تراجع مكانتها كلاعب إقليمي لصالح أطراف أخرى. 	<p>وفقها.</p> <p>* لا يمكن معالجة مشاكل اليوم بأدوات ومبادئ أمس.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - تدخل الدول الأخرى في شؤونها. - تفقد مصداقيتها وحيادها. - امتداد التطرف لأراضيها على شكل عمليات انتقامية. - سيؤثر على موقفها إزاء القضية الصحراوية وتفقد مبرراتها. - استنزاف مواردها وتوريط جيشها في مغامرات قد تكون نتائجها وخيمة. 	<p>* عدم احترام القانون الدولي وعدم احترام سيادة الدول الأخرى.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم الانتقاضات الشعبية.
<ul style="list-style-type: none"> - الحفاظ على أمنها وردع أي محاولة لتهديده. - إمكانية حدوث عمليات انتقامية على أراضيها. 	<p>اختلاف الأهداف والتطورات بين الدول فما قد تراه دولة مبررا قد لا تراه أخرى كذلك، وبالتالي تهتم بعدم احترام القانون الدولي وسيادة الدول الأخرى.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • الحياد وعدم التدخل إلا في بعض الاستثناءات أو الحالات المبررة.

المصدر: زينب فريح، عمر فرحاتي، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة: دراسة في ملامح الاستمرار والتغير، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 03، 2018.

الخطاطة

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

* أن مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية، هي بمثابة محرك رئيسي في توجيه وبلورة هذه السياسة نحو مختلف القضايا الإقليمية والدولية، والقائمة على أساس المصلحة القومية والعوامل الخارجية لتحقيق أهداف معينة بمختلف الوسائل.

* لقد فرضت التحديات الأمنية على الجزائر في إطار تصاعد وتفاقم الأزمة في ليبيا إلى ضرورة الإسراع في اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير اللازمة، وذلك عن طريق تبني مقاربة تعمل على جمع الأطراف المتنازعة، من خلال تغليب لغة الحوار السياسي والابتعاد عن كل ماله علاقة بالتدخل الأجنبي؛ حفاظا على سيادة واستقرار الدولة الليبية وشعبها، وهو ما تمثل بالفعل في الجهود التنسيقية التي ترأسها الجزائر تحت "شعار التسوية السلمية للأزمة"، وقد لاقت مساعي السياسة الخارجية الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية ترحيبا، على مستوى مختلف الأطراف الدولية والإقليمية من خلال اقتناعهم بمنطق السياسة الخارجية في تسوية الأزمة الليبية .

* ساهمت جملة الاجتماعات والمفاوضات مع دول الجوار -والتي دعت الجزائر بانعقادها لإيجاد حل سلمي للأزمة الليبية ومواجهة التهديدات الأمنية- في إعادة كسب الثقة بين مختلف

الأطراف المتصارعة في ليبيا، مع تعزيز مكانة وموقف الجزائر في الساحة الإقليمية والعالمية بضرورة السعي نحو إتباع التسوية السلمية للأزمات.

* تزايد واستمرار تدخل الأطراف الخارجية بهدف التسوية السلمية في ليبيا ساهم في عرقلة جهود السياسة الخارجية الجزائرية في الوصول إلى الحل السلمي بين مختلف الأطراف الليبية.

* وضعت المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية معادلة صعبة أمام السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة، وغياب التنسيق بين دول الجوار الإقليمي، وهو ما سوف يُحتّم عليها ضرورة إعادة النظر في تعاملاتها تجاه مختلف الأزمات التي تهدد المنطقة.

وفي الأخير يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

* في ظل التهديدات الأمنية التي عرفها الجوار الإقليمي للجزائر في الأونة الأخيرة، أصبحت السياسة الخارجية بحاجة إلى صياغة رؤية إستراتيجية أمنية جديدة لمجابهة أي تهديدات محتملة

* ضرورة إعادة النظر في مدى قدرة السياسة الخارجية الجزائرية في تحقيق التوازن بين ثقل الدولة وحجم إمكانياتها في التعامل مع مختلف القضايا الإقليمية والدولية

* ضرورة إعادة النظر في تكييف مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة مع ضمان إجراءات دستورية تكفل ذلك ، لأن تمسك الجزائر بمبادئها

الدستورية الثابتة - في جميع الأزمات الإقليمية والدولية بما فيها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية - سوف يُبقي الاستقرار الأمني في الجزائر رهين الخطر الدائم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

أ. باللغة العربية:

1. بن لهلول الرويلي علي، إدارة الأزمة الإستراتيجية المواجهة، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011.
2. بوقارة حسين، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر، دار هومة، 2012.
3. جنسن لويد، تفسير السياسة الخارجية الجزائرية، تر: محمد بن أحمد المفتي، محمد السيد سليم، الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1989.
4. جوانيتا الياس، بيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، تر: محيي الدين حميدي، سوريا، دار الفرقد، 2016.
5. الحبيب عبد الله، السياسية الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992 - 1997، عمان، دار الولاية للنشر، 2012.
6. حدادي جلال، معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي، الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2017.

7. خميس كامل أحمد، الديمقراطية المتعثرة: مسار التحركات العربية الراهنة من أجل الديمقراطية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
8. دالع وهيبة، دور العوامل الخارجية في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية (1999-2006)، الجزائر، دار الخلدونية، 2014.
9. روطان فريدة، الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018.
10. علي إبراهيم حمد، العنف السياسي والانقسام المجتمعي والتدخل الخارجي في ليبيا، القاهرة، مكتب العربي للمعارف، 2015.
11. عودة جهاد، محمد عبد العظيم، الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية: النظرية والمؤشرات، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015.
12. غازي جرار أماني، الفكر السياسي المعاصر، أيديولوجيا السياسة، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2015.
13. فرج أنور محمد، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز كردستان لدراسات الإستراتيجية، 2007.
14. فكيري شهرزاد، الحدود المائعة وإشكالية تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي، الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2017.

15. قط سمير، نظريات الأمن في العلاقات الدولية: مفاهيم ومقاربات، الجزائر، دار علي الزايد للطباعة والنشر، 2016
16. لعقاب محمد، الحصاد المدمر للربيع العربي: هل تصمد الجزائر في وجه التحديات؟، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2018.
17. محمود محمد عويضة دعاء، تحديات عمليات التحول الديمقراطي في بعض دول الشمال الإفريقي منذ عام 2011: (دراسة حالات مصر - ليبيا - تونس)، القاهرة، دار المكتب العربي للمعارف، 2018.
18. مصباح عامر، المقاربات النظرية في تحليل السياسة الخارجية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
19. —، —، الإتجاهات النظرية في العلاقات الدولية، ط3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2019.
20. مينتس أليكس، كارل دي روين، فهم صنع القرار في السياسة الخارجية، أبو ضبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2016.
21. محمد جمعة الصواني يوسف، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

22. نصر الدين إبراهيم، حال الأزمة العربية: 2014-2015 الإعصار من تغيير النظم

إلى تفكيك الدول، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

ب. باللغة الأجنبية:

1. Weber Cynthia, **international Relation theory**, 2d, New York Routledge, 2001.
2. Tulasir-kafle, making a **difference Allison 's three models of foreign policy** analysis, university of NICOSIA, 2011.

الدوريات:

أ. باللغة العربية:

1. أميرة برحائل بودودة، " التحول الديمقراطي في ليبيا وتداعياته على دول الجوار الإقليمي: المركب الأمني الإقليمي كمقاربة تفسيرية، مجلة الدراسات والأبحاث، العدد 22، 2016.
2. بلخيرات حوسين، "الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية: رؤية تقييمية:" مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الأول، 2008.
3. بن عنتر عبد النور، "الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية في: الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، العدد 6، 2011.
4. بوسعدية رؤوف، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الإقليمية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، 2016.
5. بومدين وسيلة، " الدولة الفاشلة في ليبيا وتداعياتها على منطقة المغاربية"، مجلة الناقد، العدد الثالث، 2018.
6. جبر محمود كريمة شافي، " الحكومة الالكترونية وإدارة الأزمة"، مجلة الكوفة، العدد 5، 2010.
7. جدو فؤاد، "السياسة الخارجية الجزائرية والتحولت الأمنية في منطقة الساحل"، مجلة المفكر، العدد 13. 2016.

8. جرش عادل، "تأثير الظاهرة الارهابية على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث، 2017.
9. حلمي ناديا، "تدخل الجيش في الحياة السياسية بين الخبرتين الصينية والمصرية"، ج1، شؤون الأوسط، العدد14، 2014.
10. حنفي علي خالد، "الاشتباك المنخفض: التحولات الإنتقالية في السياسة الخارجية الليبية" مجلة السياسة الدولية، العدد193، 2013.
11. زاوشي صورية، "الأزمة الليبية والقوى الدولية: وجهات نظر متباينة ومصالح منافسة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 49، 2010.
12. زغدار عبد الحق و أ. رملي فهيم، ، "ثورة شباب ليبيا 17 فيفري 2011، دراسة في أسبابها، حيثياتها و مستقبلها، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، العدد6، 2014.
13. زغوني رايح، "أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح"، مجلة سياسات عربية، العدد 32، 2016.
14. زقاع عادل، منصورى سفيان، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية"، مجلة السياسات العربية، العدد 25، 2017.
15. زياني صالح، "تسمم الربيع العربي تأثير التجارة الغير شرعية للسلاح على تأزم وإعاقة الحل السياسي في ليبيا"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد، 2016.

16. سبع سداد مولود، " عدم الاستقرار السياسي في ليبيا: دراسة في العوامل الداخلية والخارجية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الأول، 2017.
17. الشيخ محمد عبد الحفيظ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد "2011، مجلة المستقبل العربي، العدد 431، 2015 .
18. صايح مصطفى، "الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار الإقليمي": الجزائر وتونس. المجلة الجزائرية لسياسات العامة. العدد الرابع، 2014 .
19. عبد العالي عبد القادر، " السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد السابع، 2014.
20. عفيف أحمد خليف، "الثورة الليبية شباط 2011-2013 الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية" مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد، 3، 2015.
21. عقل زياد، عسكرة الانتفاضة، "الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، 2011.
22. علي المهداوي مثني، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد 38-39، [د.س.ط.]،

23. غنجة هشام، حجال صادق، "السياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيوسياسية في المنطقة العربية: بين الثبات على المبادئ وضرورة التكيف"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 03، 2017.

24. فريح زينب، فرحاتي عمر، "السياسة الخارجية الجزائرية في ظل بيئة إقليمية متغيرة: دراسة في ملامح الاستمرار والتغير"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 03، 2018.

25. كلاع شريفة، "التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا"، مجلة الدراسات والبحوث الجامعية، العدد الخامس، 2014.

26. لخضاري منصور، "تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني الى الصعيد عبر الوطني"، الدراسات الإستراتيجية، العدد 194، 2014.

27. مشعالي إبراهيم، دور المقاربة الجزائرية في حل الأزمة الليبية، مجلة جيل لدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 6، 2016 .

28. مصباح زايد عبيد الله، إشكالية بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار". مجلة المستقبل العربي، العدد 403، 2012.

29. معو زين الدين، حمايزية رنده، " المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية في ظل التهديدات المتجددة،، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 12، 2018.

30. الوحيشي علي مصباح محمد، "دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة"،

مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، 2017.

التقارير والدراسات :

أ.بالغة العربية:

1. التقرير الإستراتيجي العربي، فجوة عميقة : الأزمة الليبية بين الانقسام السياسي والصراع

العسكري، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2017.

2. التقرير الإستراتيجي العربي، النظام العربي والإقليمي، مركز للدراسات السياسية

والإستراتيجية، القاهرة، 2017.

3. التقرير الإستراتيجي العربي، النظام العربي والإقليمي، مركز للدراسات السياسية

والإستراتيجية، القاهرة، 2017.

4. تقرير فريق الأزمات الغربي، الأزمة الليبية الى أين، الأردن: مركز الدراسات الشرق

الأوسط، العدد 13، مارس 2017.

5. جاب الله، أنس، الآثار الاقتصادية للانقسام السياسي في ليبيا، ورقة بحثية مقدمة من

طرف المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات بالشراكة مع المركز البحث الليبي للبحوث

والتنمية، 2015/06/13.

6. حنفي علي خالد، أبعاد وجهود التسوية الصراع الليبي من منظور حساسية النزاعات، القاهرة:، مركز الإقليمي لدراسات الاشتراكية، 2015.
7. السبيطلي محمد، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوساطة الإقليمية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، 2017.
8. شرقية إبراهيم، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، قطر، مركز بروكنجز الدوحة، 2013.
9. شواير عاشور، تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا، واقع ورؤية، ورقة مقدمة الى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 22-23 جويلية 2014.
10. كريستوفرس .شيفيس، جيفري مارتيني، تقرير حول ليبيا بعد القذافي: عبر تداعيات للمستقبل. تقرير مؤسسة الراند، 2017، متحصل عليه من الرابط:
<http://www.rand.org/nsrd/ndri/centers/isdp.html.pdf>

ب.بالغة الأجنبية:

1. Eljarh Mohamed. **The Search for Stability in LibyaOSCE's Role between Internal Obstacle and External Challenges.** IAI Research Studie.2018.

2. L'Algérie et ses voisins, **Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord**, **International Crisis Group**, Alger/Bruxelles.N°164 .2015
3. **Libya Conflict Insight** ,**Institute for Peace and Security Studies**, Addis Ababa University.Vol.1.2018.
4. Lounnas Djallil. **The Libyan Security Continuum: The Impact Of The Libyan Crisis On The North African/Sahelian Regional System**. Menara Working Papers.No15, October 2018.
5. Ferhat Polat. **Algeria's Role in Libya**. TRT World Research Centre. 24 April 2020.
6. Vit benes ,**Role theory: A conceptual framework for constructivist foreign policy analysis?** ,Paper prepared for the Third Global International Studies Conference "World Crisis. Revolution or Evolution in the International Community?", University of Porto, Portugal. 17-20 August .2011
- 7.Jonathan M. **Winer Origins of the Libyan Conflict and Options for Its Resolution**. Policy Paper. 2019.

الرسائل والأطروحات الجامعية :

1. برحال حواء، الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي،

مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001.

2. بوسكين سليم، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري

2010-2014، مذكرة ماجستير جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015

3. صاغور هشام، أثر التهديدات الأمنية الجديدة على استقرار الأنظمة السياسية

المغربية: دراسة في ضوء مقاربتين الأمن التقليدي والأمن الإنساني، أطروحة دكتوراه،

جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018.

4. فتاك مهدي، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير،

جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية

والعلاقات الدولية، 2011.

5. مسعود بونقطة محمد، البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي،

مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم

السياسية، 2014.

6. ممد صالحية ، محادثات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإقليمية، أطروحة دكتوراه ، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم قسم العلوم السياسية 2019،

الملتقيات العلمية:

أ. باللغة العربية.

1. البح سمير، الامتداد الأمني الإفريقي للجزائر: بين العقدة القوردية، وخيار الانكفاء على الذات، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر و إفريقيا : من دعم الحركات التحريرية إلى شراكات إستراتيجية، يومي 30-31 أكتوبر 2017.

2. بوسني توفيق، المقاربة الأمنية الإقليمية الجزائرية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر وإفريقيا: من دعم الحركات التحريرية إلى بناء شراكات اشتراكية يومي 30-31 أكتوبر 2017

3. حسين حياة، انعكاسات أزمة الأمن في منطقة الساحل على بلدان المغرب العربي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول التهديدات الأمنية الحدودية الجديدة في منطقة المغرب العربي، يومي 24/25 فيفري 2019.

4. لخضر حرزالله محمد، أو شريف يسري، المقاربة الجزائرية حيال الأزمة وبدائل التعامل معها، يوم دراسي بعنوان السياسة الخارجية الجزائرية والتحولت السياسية والأمنية في المنطقة العربية، يومي 27-28/04/2016.

5. المحجوبي خالد على العجيلي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية،

مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر و إفريقيا : من دعم الحركات التحريرية إلى

شركات إستراتيجية، يومي 30-31 أكتوبر 2017.

المواقع الإلكترونية :

أ. باللغة العربية:

1. ايجن عبيد، انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في افريقيا، متحصل عليه:

<http://www.studies.aljazeera.net/>، تاريخ الإطلاع: 2017/9/22، على الساعة 21:00.

2. الأزمة الليبية: أبعاد وطبيعة ودوافع وتحديات الوساطة الجزائرية، متحصل عليه:

<http://lahdha.tn/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9>

، تاريخ إطلاع: 2018/12/15، على الساعة: 15:00

3. الجزائر تؤكد دورها الإيجابي في الأحداث الجارية في محيطها: مشاركتها في مؤتمر

باريس لم تغير موقفها من الأزمة الليبية، متحصل عليه:

// <http://www.vitaminedz.com>، تاريخ الإطلاع: 2018/12/15، على الساعة:

15:00.

4. الجزائر تأمل إقرار قانون الانتخابات في ليبيا شهر سبتمبر، متحصل عليه:

<https://www.alalamtv.net>، تاريخ الإطلاع: 2019/01/24، على الساعة: 14:00.

5. الجزائر تعمل كل ما بوسعها لحل سلمي في ليبيا: متحصل عليه:

<http://www.elkhabar.com>، تاريخ الإطلاع: 21/01/2019، على الساعة 21:00.

6. الورقة 26.الجزائرية لحل الأزمة الليبية، متحصل عليه: <https://www.echoroukonline.com>، تاريخ الإطلاع: 2018/12/18، على الساعة: 15:00
7. الجزائر تأمل إقرار قانون الانتخابات في ليبيا شهر سبتمبر، متحصل عليه: <https://www.alalamtv.net>، تاريخ الإطلاع: 2019/01/24، على الساعة 14:00.
- 8.الجزائر تعمل كل ما بوسعها لحل سلمي في ليبيا: متحصل عليه: <http://www.elkhabar.com>، تاريخ الإطلاع: 21/01/2019 ، على الساعة 21:00.
- 9.الجزائر تعمل كل ما بوسعها لحل سلمي في ليبيا: متحصل عليه: <http://www.elkhabar.com>، تاريخ الإطلاع: 21/01/2019 ، على الساعة 21:00
- 10.الأزمة الليبية بعد مؤتمر باليرمو، متحصل عليه: <http://www.mc-doualiya.com>، تاريخ الإطلاع: 2018/10/10، على الساعة: 12:00.
11. الديكتاتور المعمر ليبيا: 40 عام تحت سيطرة العقيد، تقرير الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2009، متحصل عليه: <http://www.anhri.net/reports/Lipya>، تاريخ الإطلاع: 2017/8/5، على الساعة: 16:00.

12. بوحنيه قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، متحصل عليه:

تاريخ <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.htm>.

الإطلاع : 2019/03/12، على الساعة 15:16.

13. بن عنتر عبد النور، العلاقات الجزائرية الليبية بعد ألقذافي: الاستقرار أولا. متحصل

عليه:

<http://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/09/201196736443124>

7.html، تاريخ الإطلاع: 2018/07/30، على الساعة: 10:25.

14. بن عائشة محمد الأمين، قراءة في الدبلوماسية الجزائرية: مقاربة جيو إستراتيجية، متحصل عليه:

تاريخ http://www.soutalgnoub.net/index.php?option=com.context_view=articl:7063

الإطلاع. 2015/03/21، على الساعة: 12:00

15. حنفي علي خالد، الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية، متحصل

عليه: <http://www.afrigatenews.net/opinions>، تاريخ الإطلاع: 2018/12/12، على

الساعة: 11:00

16. زياد عقل، مؤتمر باريس حول الأزمة الليبية: ملاحظات وتساؤلات، متحصل

عليه: <http://www.ahram.org.eg>، تاريخ الإطلاع: 2018/12/23، على الساعة:

15:00

17. عبد اللطيف حجازي، تسوية الأزمة الليبية في عام 2018، متصل عليه:
<https://futureuae.Com> تاريخ الإطلاع: 2019/1/12، على الساعة 12:00.
- 18 . عتبي حمزة، كيف تنظر الجزائر الى التدخل العسكري المحتمل في ليبيا ضد داعش:
<http://arabic@cnm.com/world/algeria-military-untervention-libya>، تاريخ الإطلاع:
2017/02/15، على الساعة: 12:00
19. عبد الحليم أميرة محمد، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية: تفادي التورط العسكري، متصل
عليه: <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx>، تاريخ الإطلاع:
2018/8/12، على الساعة: 15:00
20. غبارة عبد الباسط، الريادة الجزائرية في حل الأزمة الليبية، متصل عليه:
<https://www.afrigatenews.net>، تاريخ الإطلاع: 2018/12/17، على الساعة: 11:00.
- 21 . سياسة الخارجية الجزائرية في سياق التحولات الجيو سياسية في المنطقة العربية: بين
الثبات على المبادئ وضرورة التكيف، متصل عليه: [http://www.poltics-](http://www.poltics-dz.com/community)
[dz.com/community](http://www.poltics-dz.com/community)، تاريخ الإطلاع: 2018/12/ 12، على الساعة: 10:00.
- 22 . فريدريك ويرى، انتهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة البناء،
مركز كارنيغي، متصل عليه من الرابط: <http://carnegie->

mec.org/2014/09/24/ar-pub-56943، تاريخ الإطلاع: 2019/2/2، على الساعة:

.12:00

23. ليبيا في نهاية 2017: استمرار الانقسام يبدد تباشير إنهاء الفوضى، متحصل عليه:

http://www.dw.com، تاريخ الاطلاع: 2018/03/13، على الساعة 15:00.

24. لماذا تعثرت مفاوضات السراج و حفتر عقب اتفاق الإمارات، متحصل عليه:

http://www.alaraby.co.uk/politics/reports-ar، تاريخ الإطلاع. 23/2/2018، على

الساعة: 12:00.

25. لعقاب محمد، أسس الموقف الجزائري من تداعيات الربيع العربي: أزمات ليبيا وسوريا،

متحصل عليه:

http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4466:20

14-13-13-05-18، تاريخ الإطلاع: 2018/12/15، على الساعة: 15:00.

26. مساهل يشارك في اجتماع حول ليبيا بنيويورك: متحصل عليه:

http://www.elkhabar.com، تاريخ الإطلاع: 21/12/2018، على الساعة: 22:00.

27.. مساهل يشارك في اجتماع حول ليبيا بنيويورك: متحصل عليه:

http://www.elkhabar.com، تاريخ الإطلاع: 21/12/2018، على الساعة: 12:00.

28. من باريس إلى باليرمو: صراع النفوذ الدولي، متحصل عليه:

http://www.ahram.org.net، تاريخ الإطلاع: 2019/01/23، على الساعة: 13:00.

29. محمود عيسي أحمد محمد، قراءة في مستجدات الشأن الجزائري..النظام السياسي والسياسة الخارجية ، متحصل عليه:7807= ؟p. /cfaes.org/تاريخ الإطلاع: 2020/3/12، على الساعة: 12:00.

30.نظام الحكم: توقعات الليبيين من دستور ليبيا الجديدة، متحصل عليه:

http://www.beyondrd.com/system/210of%20%pdr، تاريخ الإطلاع: 201/5/12، على الساعة: 15:00.

ب .باللغة الأجنبية:

1.Hajer Al Dahash et al: **Understanding the termenologies: disaster crisis emergency, school of the built environment, the university of salford, the crescent, salford, M5 4WT, UK** , 2016, p1193, link: <http://www.arcom.ac.uk/-docs/proceedings/9ac79958d9024495cd81e13909ed08cb.pdf>, last access: 15/3/2019. at: 16:00.

الفهارس

فهرس الجداول:

42	أداء دور السياسة الخارجية - القرارات و الأفعال
66	الخيارات المطروحة أمام السياسة الخارجية الجزائرية

فهرس الأشكال:

77	الخريطة العسكرية في نهاية عام 2016
97	الخريطة العسكرية في منتصف 2017
109	أهمية تأمين الحدود الجزائرية الليبية

فهرس الموضوعات

أ	مقدمة
10	الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة
11	المبحث الأول: مبادئ ومحددات السياسة الخارجية الجزائرية
11	المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية
15	المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية الجزائرية
27	المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للدراسة
28	المطلب الأول: النظرية الواقعية في تحليل السياسة الخارجية
32	المطلب الثاني: مقارنة الفاعل العقلاني في تحليل السياسة الخارجية
36	المطلب الثالث: مقارنة الدور في تحليل السياسة الخارجية
45	الفصل الثاني: الأزمة الليبية: دراسة في المسار والتداعيات
46	المبحث الأول: أسباب الأزمة الليبية
46	المطلب الأول: الأسباب الداخلية
56	المطلب الثاني: الأسباب الخارجية
60	المبحث الثاني: مسار الأزمة الليبية
60	المطلب الأول: ليبيا في ظل المرحلة الانتقالية

63	المطلب الثاني: ليبيا في ظل التدخل الدولي وقرارات مجلس الأمن
68	المطلب الثالث: ليبيا في ظل المرحلة الانتقالية
85	المبحث الثالث: تداعيات الأزمة الليبية
85	المطلب الأول : تداعيات الداخلية
91	المطلب الثاني :التداعيات الإقليمية والدولية
98	الفصل الثالث: الجزائر والأزمة الليبية: دراسة في مساعي التسوية
99	المبحث الأول: انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري
99	المطلب الأول: التهريب وانكشاف الحدود
104	المطلب الثاني: انتشار الإرهاب و الجريمة المنظمة
110	المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية والتهديدات البيئية المحتملة
114	المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية
114	المطلب الأول: موقف السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الليبية
129	المطلب الثاني: الجهود الجزائرية في علاج وحل الأزمة الليبية
155	المطلب الثالث :تحديات السياسة الخارجية الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية
169	الخاتمة
174	قائمة المراجع
194	الفهارس

الملخص:

لقد أدت جُملة التحولات الإقليمية والدولية الراهنة - في إطار ما يُعرف بالحراك العربي - إلى انهيار العديد من الدول المستقرة بسبب تشابك جملة من الأسباب الداخلية والخارجية التي أثبتت فشلها في عدم قدرة نظامها السياسي على بناء دولة ديمقراطية حقيقية، إلا أن توجهات السياسة الخارجية الجزائرية بقيت متمسكة بمواقفها الثابتة ومبادئها الدستورية تجاه مختلف الأزمات الدولية والإقليمية، ومنها الأزمة الليبية التي تعتبر من بين الأزمات الأكثر تعقيدا في الفترة الراهنة، فرغم جملة تداعياتها الخطيرة التي مست بالأساس الأمن القومي الجزائري رفضت الجزائر مختلف أشكال التدخل الدولي - الذي سوف يساهم في تعقيد وتفاقم الأزمة - مشددة على الحوار السلمي بين مختلف الأطراف الليبية، وهذا ما تمثّل بالفعل من خلال المساعي والجهود الجزائرية في إيجاد مقاربة ناجحة تعمل على تسوية الأزمة الليبية من خلال فتح قنوات الحوار السلمي بين مختلف الأطراف المتنازعة، والتأكيد على ضمان وحدة وسيادة ليبيا.

الكلمات المفتاحية:

السياسة الخارجية، الجزائر، الأزمة الليبية، ليبيا

Abstract:

The current regional and international transformations - within the framework of the so-called Arab mobility - have led to the collapse of many stable countries because of the intertwined internal and external causes that proved their failure in the inability of their political systems to build a true democratic state. However, Algerian foreign policy trends remained committed to its firm positions and constitutional principles toward different international and regional crises, including the Libyan crisis, which is considered one of the most complicated crises in the current period. Despite its serious consequences that mainly touched Algerian national security, Algeria refused all forms of international intervention - which will contribute to complicating and aggravating the crisis - stressing the peaceful dialogue between different Libyan parties. This is what

Algeria's efforts to find a successful approach to resolve the Libyan crisis by opening the channels for peaceful dialogue among the various contending parties, and by assuring Libya's unity and sovereignty.

Keywords, Foreign policy, Algerian; Libyan crisis, Libya
